الفصل الثالث
التعليق على المعنى فى معاجم المصطلحيات فى العربية

أولاً: بيان التأصيل ومستوى الاستعمال:

يعد التعليق على المعنى هو الفرع الثانى المهم من أصل ما يسمى البنية الصغرى للمعجم، ونحن نعتقد مع علماء المعجمية أن التعريف- أو شرح المعنى فى المعاجم بشكل عام- هو أهم عناصر هذا الفرع.

غير أن ثمة اتفاقًا على التعامل مع أمور أخرى فى هذا الجانب، مما يتعلق بالتعليق على المعنى، يمكن إجمالها فيما يلى:

أ- بيان الأصل (التأصيل)

ب- أسلوب استعمال ← تحديد المجال ← الشواهد

وقد سبق فى الحديث عن منهج كل معجم على حدة- بيان عناية بجانب التأصيل، أو بيان أصل الكلمات الأجنبية المعربة؛ مما له دور فى تصور دلالاتها.

وقد لمس بعض أصحاب معاجم المصطلحيات منذ وقت مبكر جدًّا أهمية التنبيه على قيمة فكرة بيان الأصل، أو التأصيل على مستوى أوسع من التعامل مع المصطلحات مفردة، إذ نجد الخوارزمى الكاتب فى مفاتيح العلوم يقسم بنيته إلى قسمين كبيرين؛ أحدهما: لمصطلحات العلوم العربية، والأخير: لمصطلحات العلوم اليونانية.

وسنقف هنا عند موقع العناية بالتأصيل للمصطلحات المعربة، فيما يرد من معلومات تحت المداخل المختلفة.

والملاحظ بشكل عام اضطراب التعامل مع هذا البند من بنود التعليق على المعنى، وتمثل هذا الاضطراب فى عدم الاتفاق أو الإشارة إلى مكان أو موضع محدد يرد فيه بيانه.

يقول مثلًا مفاتيح العلوم للخوارزمى فى التعليق على مصطلح (الفلسفة، 131): "الفلسفة مشتقة من كلمة يونانية، وهى: فيلاسوفيا، وتفسيرها: محبة الحكمة". ففى هذا النقل تصدرت معلومات التأصيل وسبقت غيرها من معلومات الشرح، واللجوء إلى بيان أصل مصطلح

الفلسفة- مع صحته- مفيد فى تصور دلالتها الاصطلاحية، التى جاءت قريبة، وغير مخاصمة بالكلية لدلالتها اللغوية.

ويقول فى سياق التعليق على مصطلح (الترياق، ص175): "الترياق مشتق من تيرين باليونانية، وهو اسم لما ينهش من الحيوان كالأفاعى، وغيرها". وما لوحظ فى النقل السابق يلاحظ هنا كذلك.

وقد دأب الخوارزمى على تصدير معلومات المداخل- عند الحاجة- بمعلومات بيان أصل المصطلحات المعربة، كما نرى كذلك فى التعليق على مصطلح (المهندم، ص253): "المهندم = لفظة فارسية معربة مشتقة من هذا بالفارسية"[1].

وقد يخالف الخوارزمى نهجه هذا فيتأخر النص على معلومات بيان الأصل ليأتى بعد شرح المعنى فى مثل قوله (النهستر، 226): "هو تسع البروج، وهو بالهندية: نوبهر". ففى هذا المثال جاء النص على أصل المصطلح بعد بيان شرحه وتعريفه.

ومثل ذلك تجده فى بيان أصل المصطلحين: "الكناروزى = الذى يرى بالعشاء، والكنارشبى الذى يرى صباحا" حيث يقول بعد الذى نقلناه عنه (ص230): "الكلمتان فارسيتان".

وهذا الاضطراب فى المواقع المكانية التى يشغلها الحديث عن التأصيل- راجع هنا إلى سبب من التقدم الزمنى من جانب، وإلى عدم وجود منهج واضح لترتيب معلومات ما تحت المداخل فى المعجمية العربية القديمة، سواء فيما يتعلق بمعلومات التعليق على الشكل أو معلومات التعليق على المعنى. وهو أمر طبيعى لا يقلل من قيمة العناية الفائقة، التى أولاها أصحاب معاجم المصطلحيات لفرعى البنية الصغرى للمعجم، لدرجة تتوافق مع ما تقرره المعجمية المعاصرة فى كل عناصر التعليق على فرع المعنى وفرع الشكل.

ومثلما سكت الخوارزمى، فلم يحدد منهجًا لترتيب معلومات التعليق على المعنى، سكت كذلك الجرجانى فى التعريفات، فلم يحدد منهجًا للتعامل مع معلومات التعليق على المعنى، فيما

(1) كذلك عند شتاينجس1365، وانظر مفاتيح العلوم، ص 177 (الأنبج = هندى)، و202 (جومطريا = الهندسة = يونانية)، و (هندسة = فارسية)، و221 (الأفيجيون = الأوج = يونانية)، و227 (بطيارج = البرج السابع = فارس)، و232 (اصطرلاب = مقياس النجوم = يونانى)، وهو من الأمثلة التى تأخر فيها النص على التأصيل ليرد بعد شرح المعنى، وكذلك 236 (واللور = الصنج = يونانية)، و247 (البيرم = الخشبة المدورة = المخل = يونانية).

يتعلق ببيان التأصيل، ومن ثم اضطرب فى التعامل معه، وتمثل هذا الاضطراب فى علاقة أساسية، هى اختلاف مواطن النص على التأصيل فى هيكل معلومات ما تحت المداخل.

ومن أمثلة بيان التعريفات لأصل الكلمات الأعجمية المعربة قوله: (ص39 فقرة 118): "الأسطقسات = هو لفظ يونانى، بمعنى الأصيل". ففى هذا الموضع تصدر بيان أصل المدخل كل المعلومات الشكلية المعنوية.

ويقول فى التعليق على بيان أصل مصطلح الهيولى (ص 321): "الهيولى = لفظ يونانى، بمعنى الأصل والمادة" فكما نرى تصدر بيان أصل الهيولى كل معلومات ما تحت المدخل[1].

غير أن الحق يدعونا أن نقرر أن استقرار العناية ببند التأصيل، وبيان أصول المداخل الأعجمية المعربة- لم يقع إلا مع معجم التوقيف على مهمات التعاريف للمناوى (1031هـ)، حيث ظهر اطراد فى بيان أصل كل مصطلح معرب.

ومن أمثلة ذلك قوله فى التعليق على أصل مدخل (الأستاذ، ص54): "الأستاذ الماهر بالشىء، وهى عجمية معربة؛ لأن السين والذال لا يجتمعان فى كلمة عربية". ففى هذا التعليق جاء بيان أصل المدخل بعد شرح معناه، وفيه نلاحظ النص على عجمة أصله، مع التدليل على هذا البيان، بما هو معروف فى قواعد بناء الصيغ العربية، التى لا تعرف اجتماع السين والذال فى كلمة عربية، وهو أثر من آثار الاستقراء الذى حكم وضع القاعدة الصرفية.

ويقول فى التعليق على (الجزف، ص242): "الأخذ بكثرة، كلمة فارسية تعريب كزان".

وفى هذا النص جاء بيان أصل المدخل المعرب تاليًا لبيان معناه، وفيه نص على الأصل الفارسى الذى عرب عنه.

وقد اطرد فى (التوقيف على مهمات التعاريف) للمناوى- مجيء النص على أصل المداخل الأعجمية المعربة بعد بيان تعاريفها ومعانيها فى أحيان كثيرة[1].

---

(1) لم ينل بند بيان الأصل عند الجرجانى العناية التى ظهرت مثلًا عند مفاتيح العلوم للخوارزمى، وهو ما يمثل تخلفًا ما كان يصح أن يظهر عند الجرجانى؛ إذ قلت العناية بهذا البند قلة واضحة مع وجود كلمات أو مداخل كثيرة كانت بحاجة إلى تأصيلها، من مثل الكستيج = وهو ما يشده الذمى على وسطه (ص236)، ويبدو أنها معربة عن الآرامية، دخلت الفارسية عن طريق العربية، كما فى شتاينجس 1029، وآدى شير 235، ومثل: النبهرج = الزيف من الدراهم (ص307)، وهو فارسى معرب عند آدى شير150، وقد أخل ببند التأصيل من معلومات التعليق على المعنى معجم مقاليد العلوم فى الحدود والرسوم إخلالًا واضحًا، بحيث لم يرد عنده النص على أصول كثير من المداخل المعربة، انظر مثلًا: البهيندر 142، والروزنا مج 157، ومالیخولیا 186، لثيرغس 158 ...إلخ.

وقد اضطرب فى هذا التعليق على هذا البند الحال بين بيان أصل المداخل نصًّا، عن طريق بيان اللغة التى انحدر وعرب منها، وبين السكوت وإغلاق القول بأصولها الأجنبية، من غير بيان للغة التى عرب عنها هذا المدخل أو ذاك[2].

وقد ظهرت هذه العناية ببيان أصل الكلمة الأعجمية المعربة عند الكفوى فى معجمه الكليات، وقد غلب تصدر النص على أصل الكلمة المعلومات التى ترد تحت المداخل المختلفة، فى مثل قوله (فى التعليق على مدخل الدكان 239): "فارسى معرب". وهو أول شىء ذكره الكفوى فى تعليقه على هذا المدخل قبل تفسير معناه.

وربما سكت الكفوى عن بيان أصل الكلمة؛ اعتمادًا على ما يرد فى التعريف، مما يتعلق بمعناها، ففى التعليق على معنى مدخل البطريق (ص250)، يقول: "البطريق = القائد من قواد الروم تحت يده عشرة آلاف رجل". فما ورد فى هذا النص- من إشارة إلى تسمية هذا القائد الرومى- يلمح إلى أصله الأعجمى[3].

ومن أمثلة بيان الأصل الأعجمى قوله (ص435): "خداى": فارسية، معناه أنه بنفسه جاء (خود) معناه ذات الشىء ونفسه، و(اى): معناه جاء؛ أى أنه لذاته كان موجودًا وهذا معنى واجب الوجود لذاته". ففى هذا النص تصدر على أصل المصطلح قبل بقية معلومات المعنى التى تضمنها التفسير والشرح.

ولم يطرد منهج التعامل مع بيان أصول الكلمات، أو المداخل الأعجمية المعربة فى الكليات؛ إذ جاءت معلومات بيان هذه الأصول متصدرة فى غالب المواضع، وإن جاءت فى مواضع أخرى غير متصدرة، بل تالية لمعلومات أخرى، ففى التعليق على مدخل (العرم)، يقول 661: "العرم = بالحبشية = هى المسناة التى يجمع فيها الماء". كما نرى جاء النص على أصل الكلمة الأعجمية المعربة أولًا متصدرًا قبل معلومات التعريف وشرح المعنى، على حين جاء التعليق على

---

(1) خالف المناوى فى أحيان قليلة منهجه هذا، فأورد بيان أصل المدخل الأعجمى المعرب أولًا، ثم عرفه بعد ذلك كما نرى فى 332، (الدانق: معرب: سدس درهم)، و339 (الدكان = معرب).

(2) انظر: التوقيف على مهمات التعاريف للمناوى، ص54: (الإستبرق = غليظ الديباج = فارسى معرب)، و84 (الإقليد = المفتاح = رومى معرب)، و332 (الدانق = معرب = سدس درهم)، و337 (الدرهم = الفضة المضروبة = معرب)، و344 (الديوان = جريدة الحساب = معرب).

(3) انظر أمثلة أخرى لهذا فى الكليات/ 250: "الطرخان = قائد خمسة آلاف)، والقوس = قائد مئتين)، و(جاثليق = رئيس النصارى عند المسلمين)... إلخ.

بيان أصل مدخل (جنات عدن) 661 تاليًا لمعلومات المعنى الخاصة بالشرح والتفسير، يقول: "جنات عدن: كروم وأعناب بالسريانية"[1].

وما مر هنا يؤكد ما سبق أن قررناه من أمر الاضطراب الذى أحاط ببند بيان أصل الكلمات الأعجمية المعربة، من حيث موقع هذا البيان فى قائمة المعلومات المنضوية تحت المداخل.

وقد استمرت هذه العناية ببيان أصول المداخل الأعجمية عند التهانوى فى كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، متسمة بالسمات السابقة المتمثلة فى الاضطراب الذى أحاط بموقع ذكر معلومات هذا البند، يقول التهانوى مثلًا (176/1) فى التعليق على مدخل الأسطراب: "أسطرلاب: بالسين المهملة فى أصل اللغة، وبعضهم يبدلها بالصاد، ومعناه: ميزان الشمس؛ لأن فى اليونانية: أسطر = ميزان، ولاب = الشمس". ففى هذا التعليق وقعت معلومات أصل المدخل الأعجمى بعد معلومات الهجاء ومعلومات التعريف بمعنى الكلمة، حيث نص التهانوى على اللغة التى عربت عنها المداخل، وهى اللغة اليونانية.

ولم يطرد ذكر معلومات بيان أصل المداخل الأعجمية المعربة بعد معلومات الهجاء ومعلومات شرح المعنى، بل قد وقع فى أحيان أخرى متصدرًا التعليق فى أول ما يقابلك بعد كلمة المدخل، يقول مثلًا فى التعليق على مصطلح الأسطقس (176/1): "أسطقس هو لفظ يونانى، بمعنى الأصل". ففى هذا التعليق وقع بيان الأصل اليونانى لهذا المصطلح متصدرًا كل معلومات ما تحت المدخل.

وفى هذين المثالين دليل على انعدام المنهجية فى التعامل مع معلومات بيان أصول المصطلحات الأعجمية المعربة.

ومن الأمثلة التى جاء فيها النص على بيان أصل المدخل الأعجمى المعرب ثانيًا بعد معلومات الضبط، قوله فى التعليق على مصطلح البحران (310/1): "البحران = بالضم هو لفظ يونانى معرب، وهو فى لغة اليونان الفصل فى الخطاب". ففى هذا المثال وقع النص على يونانية المدخل تاليًا مباشرة لمعلومات الضبط وتصحيح النطق.

---

(1) لم يكن منهج الكفوى فى بيان أصول الكلمات الأعجمية المعرب هو إيرادها متصدرة دائمًا، وإن كان ذلك هو الغالب فى الكليات، ففى التعليق على مدخل (خشنام) 435: "خشنام بالضم = علم معرب، (خوش نام)، أى الطبيب الاسم". فقد تصدرت معلومات الضبط وتلتها معلومات بيان الأصل الذى جاء منه المدخل. وكذلك التعليق على أصل المدخل (الطور) 587: "هو الجبل = بالسريانية".

ومن مجموع هذه الأمثلة التى وقع فيها معلومات بيان أصول المداخل الأعجمية المعربة متصدرة وثانية وثالثة- يتأكد أمر خلو المعجمية العربية المختصة من قواعد مستقرة أو منهجية ثابتة لترتيب معلومات ما تحت المداخل[1].

وتستمر علامات العناية بالتعليق على أصول المداخل الأعجمية المعربة فى الظهور عند الأحمد نكرى فى معجمه (جامع العلوم)، الملقب بدستور العلماء، وقد اتسمت التعليقات على هذا البند بسابق ما اتسمت به عند أصحاب معاجم المصطلحيات من اضطراب وعدم ترتيب، فى التعامل مع هذا النوع من معلومات بيان أصول الكلمات أو المصطلحات الأعجمية المعربة.

ومن أمثلة ذلك قوله فى التعليق على مدخل الأقانيم (ص138): "الأقانيم = جمع الأقنوم، وهو الأصل، وقال الجوهرى (الصحاح: "ق ن م" 2016/5): أحسبها؛ أى: أظن أنها؛ أى: الأقانيم: رومية، وقيل: إنها يونانية"[2]. ففى هذا التعليق بدأ المعجم ببيان معلومات البنية، وما يتعلق بالصيغة من جمع، ثم ثنى بالتعريف وشرح المعنى، وجاء بيان أصل المدخل الأعجمى المعرب ثالث المعلومات فى التعليق.

وفى مثال آخر يعلق الأحمد نكرى قائلًا (ص192): "إيساغوجى: مركب من ثلاثة ألفاظ يونانية، وهى: إيس وآغو وإجى". ففى هذا التعليق جاء بيان أصل المصطلح بعد المعلومة المتعلقة بالصيغة التى وردت مركبة.

وفى مثال آخر وردت معلومات بيان أصل المدخل الأعجمى بعد معلومات الهجاء والنطق والضبط، يقول فى التعليق على مدخل (بنطاسيا، ص220): "بنطاسيا: بتقديم الباء الموحدة وكسرها وسكون النون وكسر السين وفتح الياء: لغة يونانية، بمعنى لوح النفس، اسم للحس المشترك".

وفى أحيان أخرى تصدر بيان معلومات أصل المدخل فى مثل التعليق على مدخل (الجرصن)[3] (ص322): "الجرصن: دخيل، أى: ليس بعربى أصلى = البرج". ففى هذا التعليق تقدم النص على معلومات بيان أصل المدخل من غير نص على اللغة التى ينتمى إليها

(1) انظر أمثلة أخرى فى كشاف اصطلاحات الفنون 312/1: (البختج = معرب = المطبوخ)، و780/1 (الدانق = بالنون = معرب = حبة اللؤلؤ)، و956/1 (السفاتج = جمع سفتجة = معربة عن الفارسية = الأمر المحكم)، و1287/2 (الفلسفة = لفظ يونانى)، و1423/2 (ماهى = بالفارسية = القمر)، و1528/2، و(ست = بالفارسية = سكران)، و1672/2 (مى = بالفارسية = خمر)، و1735/2 (نيسان = اسم شهر فى التقويم الرومى)، و1777/2 (الوردينج = معرب وردينة = رمد عظيم يتورم منه بياض العين).

(2) انظر: قصد السبيل 204/1.

(3) انظر: قصد السبيل 380/1، ولعل فى اجتماع الجيم والصاد والتحليل المعمارى ما يرجح أعجمية الكلمة.

هذا المدخل، وقد فسر المعجم لفظ دخيل بما ليس بعربى؛ دفعًا لتوهم اعتباره عربيًّا من مستوى غير فصيح[1].

وفى هذه الأمثلة السابقة تأكيد لمجموع الخصائص التى حكمت التعامل مع معلومات بيان الأصل، التى يمكن تلخيصها فى أن المعجمية المختصة لم تعرف منهجًا مطردًا، أو منضبطًا فى باب التعليق على المعنى فى باب بيان الأصل.

ومن الجدير بالذكر أن إيراد ما يتعلق بمعلومات أصول المداخل الأعجمية ضمن فروع التعليق على المعنى- له ما يسوغه؛ إذ إن معرفة أصل المداخل كاشف عن أصوله الدلالية التى انحدر منها، فضلًا عن أن معرفة ذلك مفيد فى إطار هو ألصق بالمعنى ولا شك، وهو بيان الإطار الحضارى الذى يرد لكل مجتمع حظه من الإنجاز عن طريق ما يصدر من ثروة لفظية إلى المجتمعات الأخرى، محمولة على المنتجات التى تصدرها.

كما أن العناية بالتأصيل فى إطار تشجير التعليق على المعنى دال على حظ المعجمية العربية المختصة من الاجتهاد؛ للوصول إلى صوغ أبنية لها القدرة على امتصاص المفردات الأعجمية فى إطار المعجم العربى.

وينبغى أن نشير إلى أن السكوت عن بيان أصل المداخل دال فى الغالب على عربية الكلمة أو المداخل؛ ممَّا يوحى- بشكل كبير- عن مدى الجهد والإنجاز الذى حققته العربية فى هذا المجال المهم؛ من حيث قدرتها على استيعاب ما جد من المستحدثات المعرفية والتقنية، ومن حيث قدرتها على تجديد الثروة اللفظية وتنميتها؛ لمواكبة الطفرة الحضارية التى أنشأتها الحضارة العربية، بفعل الروح التى خلقها الإسلام إنشاءً، أو أسهم فى خلقها عن طريق النقل من الأمم الأخرى بعد شيوع الروح العلمية الكافية فى مثل الأصل القائل: "الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق الناس بها"[2].

---

(1) انظر أمثلة أخرى فى دستور العلماء، ص466: (الزنجار = معرب الزنكار = مركب كيميائى من نحاس ونوشادر وليمون وخل)، ص467 (الزنديق = ملحد = معرب عن الفارسية)، و516 (الشنجرف = معرب = مركب كيميائى من الزئبق والكبريت يستعمل فى صنع الصمغ)، و666 (الفرسخ = معرب = ستة كيلو مترات)، و679 (الفلسفة = يونانية = حب الحكمة)، و687 (القانون = يونانى أو سريانى = قضية كلية)،و953 (النيروز = معرب عيد أول ربيع عند الفرس).

وانظر ما ورد من هذه المعلومات وإن كانت قليلة: الحدود الطبية وغيرها، لابن هبة الله الطبيب ل 3 أ (الجنس مكان الهيولى/ الهيولى مكان الجنس عند اليونان).

(2) الحديث فى الترمذى، كتاب العلم، باب الفقيه أشد على الشيطان من العابد (دار الفكر) 49/5، رقم 2687، برواية: "الكلمة الحكمة ضالة المؤمن، حيثما وجدها فهو أحق بها".

وفى هذا السياق يمكن التوصل إلى تقدير المنجز الحضارى العربى فى مجال العلوم المختلفة، عن طريق قياس نسبة المصطلحات الأعجمية المعربة التى دخلت معاجم المصطلحيات العربية فى المجالات التجريبية والنظرية المختلفة، ومقارنة ذلك بنسبة ما أنتجته المعجمية العربية من مصطلحات للدلالة على ما جد من معارف وعلوم، مما هو داخل فى دلالة المصطلح المعجمى المتداول الشهير بالمصطلحات الإسلامية أو الكلمات أو الألفاظ الإسلامية.

ب- أسلوب الاستعمال:

يشير هذا المصطلح المعجمى من مصطلحات فرع التعليق على المعنى، الذى هو ترجمة للتركيب الإنجليزى (usage label)- إلى مستوى اللغة المستخدم فيها كلمة المدخل، أو يقصد بها: "التعليق على الوحدة المعجمية بكلمة أو عبارة تبين المستوى اللغوى الذى تنتمى إليه الكلمة أو العبارة"[1].

وقد حرصت معاجم المصطلحيات عند العرب على بيان مستوى اللغة المستخدم فيها كلمات المداخل، وقد تركزت معلومات التعليق على الاستعمال الخاص بالكلمات فيما يلى[2]:

1- بيان الاستعمال اللغوى العام.

2- بيان الاستعمال الاصطلاحى (تحديد المجال المعرفى الذى ينتمى إليه مدخل ما).

3- بيان الاستعمال الإقليمى (البيئى الخاص بمنطقة معينة) إن وجد.

حرصت معاجم المصطلحات العربية على العناية التامة الفائقة ببيان مستوى استعمال المداخل، مفرقة فى هذا الإطار بين المعنى اللغوى العام، والمعنى الاصطلاحى المختص بمجال معرفى بعينه، وهذا التفريق واحد مما يندرج تحت مستوى الاستعمال (كما يقرر هارتمان)[3].

وقد ظهرت هذه العناية بالمبدأ الأول- وهو بيان استعمال المدخل من الناحية اللغوية العامة- مع ظهور معاجم المصطلحيات، مما نجد له أمثلة ظاهرة فى مفاتيح العلوم للخوارزمى، فى أمثلة قوله (ص131): "الفلسفة: تفسيرها محبة الحكمة، ومعنى الفلسفة: علم حقائق الأشياء

---

(1) المعجم العربى الأساسى للناطقين بالعربية ومتعلميها- دراسة وصفية نقدية، ص 78.

(2) ثمة عناية أخرى ببعض ما يندرج ضمن معلومات الاستعمال فى تصور المعجمية المعاصرة، وردت عندنا فى سياق التعليق على الشكل، من مثل بيان التعليق مع بعض المداخل فيما يخص كونها صيغ مبالغة، وسيرد بعض معلومات مستوى الاستعمال مما يتعلق مثلاً بالاستعمال المجازى فى سياق دراستنا لعوامل ظهور المصطلحات العلمية فى معاجم العربية ومظاهرها المختلفة فيما سوف يلى.

(3) يقرر هارتمان فى المدخل (usage label)، ص150، من معجمه (Dictionary of lexicography) أن التفريق بين المعانى أو المجالات الاصطلاحية والموضوعية (العامة) داخل فى مفهوم هذا المصطلح.

والعمل بما هو أصلح". فى هذا التعليق إشارة إلى معنيين أو استعمالين، قدم بين يدى أحدهما بكلمة: تفسيرها، والمقصود به: مستوى استعمال المدخل (الفلسفة) فى السياق اللغوى العام قبل التحديد الذى صنعه له من الناحية الاصطلاحية، الذى قدم بين يديه بكلمة "ومعنى".

ومن المهم أن نفرق- فى البدء- بين طريقتين مختلفتين حكمتا معاجم المصطلحيات العربية فى التعامل مع المعلومات الخاصة بأسلوب الاستعمال، ولا سيما فيما يتعلق ببيان مستوى الاستعمال الاصطلاحى.

وهاتان الطريقتان حكمهما اختلاف مناهج ترتيب المداخل فى هذه المعاجم، حيث اكتفت المعاجم التى رتبت مداخلها وفق ترتيب العلوم- بتحديد المجال من عنوان الباب، على اعتبار أن ما يندرج تحت عنوان هذا الباب أو ذاك محكوم بالمجال المعرفى الظاهر فى تسمية الباب، وهو ما طبق -على ما مر بنا- فى المنهج الذى اتبعه معجم مفاتيح العلوم للخوارزمى الكاتب (387هـ)، ومعجم مقاليد العلوم فى الحدود والرسوم المنسوب للسيوطى.

حيث قسم مفاتيح العلوم مصطلحياته (أى: مجموعة مصطلحات كل علم) على قسمين كبيرين، هما:

1- العلوم الشرعية والعربية، وضمت مصطلحيات (الفقه والكلام والنحو والكتابة والشعر والأخبار).

2- العلوم اليونانية أو الحكمية، وضمت مصطلحيات (الفلسفة والمنطق والطب والأرثماطيقى "علم العدد" والهندسة وعلم النجوم والموسيقى والحيل والكيمياء).

ثم خطا مفاتيح العلوم خطوة أخرى أبعد وأعمق، فى إطار تحديد المجال اللازم لبيان مستوى الاستعمال، الذى قد يتغير بتغير الباب داخل العلم الواحد، على ما نرى مثلاً فى تغير مفهوم مصطلح المفرد فى علم النحو العربى بتغير الأبواب التى يرد فيها، من مثل باب المبتدأ والخبر وباب النداء وباب لا النافية للجنس، ونحو ذلك، وقد تمثلت هذه الخطوة فى تقسيم كل باب جمع مصطلحية علم ما إلى فصول جزئية، وفق ترتيبها فى كتب هذا العلم، وقد أعان هذا التقسيم على الوفاء بتحديد دقيق للمجالات الدلالية اللازمة فى استجلاء تصور المصطلحات وتبين معانيها.

ومن هنا فإن طلب تحديد المصطلح الذى رسمه (حده) لن يستجاب له من دون اقتران هذا الطلب بتحديد مجاله المعرفى الذى ينضوى تحته؛ إذ إنه من مصطلحات كل من: علم المنطق وعلم الأسطرنوميا (علم النجوم) والأرثماطيقى (علم العدد).

وقل مثل ذلك فى طلب تحديد مصطلح (الحمل)، الذى يرد مرة فى علم الفقه فى باب أسنان الغنم من باب الزكاة، ويرد مرة أخرى فى علم النجوم؛ للدلالة على صورة من صور البروج الاثنا عشر فى باب الحديث عن النجوم السيارة والثابتة وصورها[1].

معنى ذلك أن تقسيم المصطلحيات فى هذا الصنف من المعاجم على أبواب العلوم، ثم تقسيم كل باب جاء لعلم معين على فصول- يعد هو الإطار المرجعى المحدد والحاكم لقصور معانى المصطلحات الواردة فيه، وهو خطوة رائدة فى المعجمية العربية المختصة، استثمرت حقيقة مهمة فى الدرس الدلالى، تتعلق بضرورة قراءة المصطلح فى حضور الخريطة المعرفية التى يقع فيها، المتمثلة فى انضواء المصطلحات الخاصة بعلم ما فى حيز واحد، مجموعة تحت العنوان الخاص بهذا العلم، ثم فى التقسيم الداخلى على الفصول، وهذا التقسيم مؤثر فى تحديد مفاهيم عدد من المصطلحات، التى تتغير دلالاتها ومفاهيمها، مع أنها ترد فى علم واحد، تبعًا لتغير المكان الذى ترد فيه فى داخل العلم الواحد، أى أن تحديد المجال الدلالى لبعض المصطلحات لا يكفى فيه فقط تصنيفه، وإيراده تحت العلم المعين، وإنما يلزم كذلك ذكر الباب أو الفصل فى هذا العلم؛ لأنه حاكم فى تحديد الدلالة، وتوجيه المعنى[2].

وقد استمر اللجوء إلى استثمار فكرة الحقل الدلالى فى ترتيب المصطلحات فى معاجم المصطلحيات العربية، فظهر بعد مفاتيح العلوم للخوارزمى معجم (مقاليد العلوم فى الحدود والرسوم)، الذى جمع مصطلحية كل علم فى باب خاص، بحيث بنى معجمه على واحد وعشرين علمًا، بمعنى أنه جمع واحدًا وعشرين مجموعة، كل مجموعة مستقلة تمثل مصطلحية

(1) يمكن التمثيل على ذلك بما يلى كذلك: الرجعة (فى علم الكلام) و (علم النجوم) و (علم الكتابة)، انظر مفاتيح العلوم، ص24، و221، و51 على الولاء.
والردف فى (علم المنطق) و (العروض) و (النجوم) و (الأخبار)، ص147، و91، و212، و128.
والرمل فى (الفقه) و (العروض) و (الموسيقى)، ص15، و (84 و93)، و245.
والزهرة فى (النجوم) و (الكيمياء)/ 210 و258.
والسهم فى (الهندسة) و (النجوم) و (الحيل)، ص205، و212، و (249 و253)، وأمثلة أخرى كثيرة.

(2) التفت الدكتور هادى نهر فى كتابه (اللسانيات الاجتماعية عند العرب) فيما كتبه عن المستوى الاجتماعى والبنية اللغوية، ص 158- إلى أثر تنوع الطبقات الاجتماعية على تنوع معانى المفردات، بمعنى أن البنية اللغوية تتغير معانيها تبعًا لتغير المستويات الاجتماعية التى تستعملها، يقول: "وقد أوقف اللغوى الخوارزمى جل كتابه المرسوم بمفاتيح العلوم على ذكر المصطلحات والألفاظ المتداولة عند كل طبقة من العلماء وأصحاب الحرف والصناعات الخاصة بعلومهم وصناعاتهم، فكل الألفاظ الشائعة فى كلامهم دون سواه، بما يجعل مفاتيح العلوم مدخلًا ومفتاحًا إلى معرفة علوم كثيرة، زيادة على ذلك نبه الخوارزمى إلى دلالة اللفظ المعين عند الطبقة الاجتماعية المعينة". وذلك الذى انتبه إليه الدكتور هادى نهر واحد من مفردات ما يعنى به فرع مستوى الاستعمال فى المعجمية المعاصرة تحت أصل التعليق على المعنى.

قائمة بذاتها، تخص علمًا بعينه، مفتتحًا معجمه بمصطلحية (علم التفسير)، ثم مصطلحية علم الحديث، ثم علم الفقه... إلخ.

ومن الملاحظ أنه قسم فى بعض الأحيان كل باب إلى فصول منضوية تحته، راعى فيها ترتيب مسائل هذا العلم فى كتبه التى تشرح مسائله.

ففى مصطلحية علم الفقه مثلًا نجد التخطيط التالى:

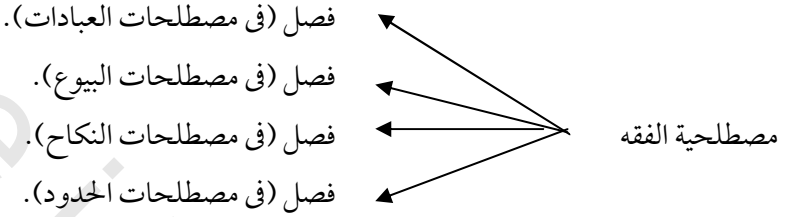

وهذا المنهج فى ترتيب المصطلحات- فضلًا عن فوائده الدلالية المهمة، التى تعين على تصور المفاهيم فى ضوء العلاقات التى تربط بين مصطلحات كل فصل- يصنع نوعًا من الحسم فى تحديد المجال الذى تتحرك فيه دلالات المصطلح؛ مما يعين على تحديد مستوى الاستعمال لكل مصطلح، عن طريق خطوتين أساسيتين، هما:

أ- ربط المصطلح المراد بالعلم الذى يرد فيه.

ب- ربط المصطلح المراد بالباب أو الفصل الخاص به فى العلم الواحد.

وتحديد مجال المصطلحات فى هذا التصنيف الذى اتبعه مفاتيح العلوم ومقاليد العلوم بهذين الإطارين- يحمى مما يسمى بالتباين المصطلحى، أو ما يسمى فى العلاقات الدلالية بعلاقات الاشتراك؛ ذلك أن اختلاف البيئة المحتضنة للمصطلح ذى الرسم الواحد يصير حاكمًا فى نفى القول بالاشتراك.

فتأمل المدخل (الاجتماع) الذى له ثلاثة تعريفات لا يمكن إدراجه فى قائمة المصطلحات المشتركة؛ بسبب من هذه المعلومة؛ ذلك أن هذه التعريفات موزعة على علوم ثلاثة، مما يحقق نفى القول بالاشتراك أو التباين.

فالاجتماع فى مصطلحية أصول الكلام (ص72 رقم 352): حصول جوهرين فى حيزين، بحيث لا يمكن توسط. وهو فى علم الحكمة والفلسفة (ص136 رقم 1050): "وجود أشياء كثيرة يعمها معنى واحد". وهو مندرج هنا تحت فصل خاص بفلسفة الوجود، وهو فى علم النجوم (ص174 رقم 1381) بمعنى المحاق.

ومن تأمل هذا النموذج يتضح لنا أنه، وإن اتحد الرسم الكتابى مما يقترب من حيز ما يسمى بالاشتراك اللغوى- فإن اختلاف البيئات أو اختلاف العلوم حسم القول بنفى وجود اشتراك أو تباين، ومن هنا يمكن تثمين الخطة التى اتبعتها معاجم المصطلحيات العربية، التى انتهجت المنهج العلمى أو الموضوعى فى ترتيب المصطلحات.

وأصبح من الواجب قراءة المصطلح فى إطار عنوان العلم الذى يضمه ويحتويه من جانب، وقراءته كذلك فى هذا العلم أو ذاك فى إطار الفصل أو الباب الخاص بورود المصطلح تحته من جانب آخر، كما اتضح من المثال السابق[1].

ومن الأمثلة- على اختلاف دلالة المصطلح بسبب من اختلاف الباب العلمى مع اتحاد العلم- ما يتعلق بالمصطلح الموسيقى (الإرخاء)، فهو فى باب التأليف (ص165): "نصف الفضلة" نصف المسافة بين البنصر والخنصر، أو ما بين السبابة ووسطى الفرس، وهو فى باب آخر يتعلق بإعداد الآلة للألحان 166: "الإرخاء ضد مد الوتر".

ومثل ذلك تراه فيما يتعلق بالمدخل (الصبر) فى علم الأخلاق، حيث يأتى بمعنى تحمل مقاومة الآلام والأهوال فى باب الشجاعة (ص202)، وهو بمعنى حبس النفس عن متابعة الهوى فى باب الفقه (ص205).

أما فى معاجم المصطلحيات العربية التى رتبت مداخلها ترتيبًا هجائيًّا- فقد لجأ أصحابها إلى تقنية أخرى بعد افتقار الباب العلمى الجامع لمصطلحية علم ما من العلوم.

وقد اتفق أصحاب هذه المعاجم على بيان المجال المعرفى أو العلمى الذى ينتمى إليه المصطلح موضع التعريف، بجوار المدخل مباشرة، ومن ثم تعددت فيما تحت المدخل الواحد الإشارة إلى العلم الذى يندرج تحته المصطلح، إذا كان مصطلحًا دوارًا بين علوم كثيرة بالرسم

(1) انظر الأمثلة التالية التى تدل على وجوب مراعاة اختلاف البيئات لتحديد مستوى الاستعمال فى مقاليد العلوم: (الاحتراق = علم الهيئة/ النجوم)، و (الإسناد = الحديث /النحو)، و(الاعتراض = البلاغة /النجوم)، و (الإفراد/ الحديث)، و (الأمر = النحو/ أصول الفقه)، و(البسيط = التصوف /الحكمة/ الهندسة)، و (البعد = الموسيقا/ التصوف)، و (الجماعة = الفقه/ الاستيفاء/ الموسيقا/ الأخلاق)، و (الخط = الهندسة/ الموسيقا)، و(الرباطات = الطب/ النجوم)، و (السند = الجدل/ الحديث)، و (الشكل = المنطق/ الهندسة)، و (الصحيح = الحديث/ الصرف/ العروض/ الهندسة)، و (الضلالة = الجدل/ الفقه)، و (الطبيعة = أصول الكلام/ الأخلاق)، و(الظن = أصول الفقه/ الأخلاق)، و (العدالة = الأخلاق/أصول الفقه)، و (الفاعل = النحو/ الحكمة)، و (الفصل = البلاغة/ العروض/ المنطق)، و (القلب = أصول الفقه/ البلاغة)، و (الكلام = أصول الكلام/ النحو)، و (المتصل = الحديث/ النحو/ الحكمة)، و (النقص = أصول الفقه/ الجدل)، و (الهيبة = الأخلاق/ التصوف)، و (الوتر = الأخلاق/ الهندسة).

الهجائى نفسه؛ مما يقترب- إلى حد كبير- مما يسمى فى تحليل الخطاب بالإطارات المعرفية الذى اقترحه منسكى[1].

ومن الأمثلة على ذلك ما نجده فى معجم التعريفات للجرجانى (الريان، القاهرة، 1403هـ بتحقيق الإبيارى، ص20): فى التعليق على معنى المدخل (الابتداء)، حيث أورد له تعريفين، أحدهما خاص بعلم العروض، والآخر خاص بعلم النحو، يقول: "الابتداء: هو أول جزء من المصراع الثانى. وهو عند النحويين: تعرية الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد". ففى هذا المثال نص الجرجانى على تحديد مجال الابتداء قبل الخوض فى ذكر تعريفه بعبارة (عند النحويين)، وهذا الافتتاح أشبه شىء بعنوان الباب الذى كنا نجده فى معاجم المصطلحيات التى رتبت مداخلها وفق العلوم أو الموضوعات.

وقد ثبت مكان النص على تحديد المجال فى الغالب، ليأتى فى أول التعريف؛ باعتباره فاصلًا يفصل بين التعريفات المختلفة، بحسب اختلاف العلوم عند تعدد التعريفات للمصطلح المستعمل برسم واحد فى بيئات علمية متعددة.

غير أن ثمة عيبًا نراه يتردد فى كثير من معاجم المصطلحيات المرتبة هجائيًّا، تمثل فى السكوت عن تحديد مجال كثير من المصطلحيات؛ بسبب من شهرة الكلمات المستعملة فى التعريفات، أو ما يسمى بقيود التعاريف، كما رأينا فى سكوت الجرجانى عن ذكر علم العروض، وهو يعرف مصطلح الابتداء؛ اعتمادًا على مفردات، من مثل: (أول جزء من المصراع الثانى)، مما ينتمى إلى علم العروض. وهذا الاعتماد على سهولة معرفة الانتماء المعرفى لبعض المصطلحات، اعتمادًا على شيوع كلمات التعريف- خاص بالعصر القديم، الذى كانت فيه هذا العلوم مركزية فى إطار ثقافة ذلك العصر[2]، وهو عيب قد يقلل من قيمة استثمارها فى العصور الأخرى، وهو ما يرجى الانتباه إليه عند تحقيقها ونشرها نشرًا علميًّا.

ومن أمثلة ذلك ما نجده فى تعريف المدخل (الإضافة، ص45) حيث يقول الجرجانى: "الإضافة حالة نسبية متكررة، بحيث لا تعقل إحداهما إلا مع الأخرى، كالأبوة والبنوة". والسكوت عن ذكر العلم الذى يضم هذا المصطلح يوهم بداية القارئ، مما يجلب إلى الذهن علمى المنطق والنحو، ومع استمرار قراءة التعريف يتضح لنا من قيود التعاريف وألفاظه، نسبة هذا التعريف إلى علم المنطق فيما يندرج تحت باب المقولات العشر.

---

(1) تحليل الخطاب/ 285.

(2) ربما كان السكوت عن تحديد المجال المعرفى نصًّا- راجعًا إلى دلالة المصطلح بوصفه أحيانًا على انتمائه المعرفى، كما نجد مثلًا فى كثير من مصطلحات الفقه أو الملل والفرق والطب... إلخ.

ويكـون التعريـف التـالى الـذى أورده الجرجـانى أيـضًا منتميًـا إلى علـم النحـو، إلى بـاب المجرورات، احتكاكًا إلى ألفاظ التعريف وقيوده، وهى: الإضافة: "امتزاج اسمين على وجه يفيد تعريفًا وتخصيصًا"[1].

وهذا الذى نقرره يستدعى نوعًا من الانتباه عند طلب الفائدة منه، أمثال هذه المواضع التى سكت فيها الجرجانى عن تحديد المجال العلمى؛ لأن أى خطأ سينتج عنه خطأ فى تحديد مستوى الاستعمال الخاص بمدخل ما.

وربما نص الجرجانى- فى أحيان قليلة- على الفصل الخاص باستعمال أحد المصطلحات، كما نجد فى تعريف مصطلح الصحيح (ص173)، حيث عرفه عند الصرفيين اعتمادًا على الألفاظ الواردة فى التعريف، ثم عرفه عند النحاة بالنص على ذكرهم فى صدر التعريف قائلًا: "عند النحويين"، ثم لما انتقل إلى تعريفه عند الفقهاء، قال: وفى العبادات والمعاملات: ما اجتمعت أركانه وشرائطه حتى يكون معتبرًا فى حق الحكم"، تخصيصًا ووقفًا بهذا التعريف على باب العبادات والمعاملات من علم الفقه.

وما انتهجه الجرجانى فى بيان مستوى الاستعمال- مما هو داخل فى إطار التعليق على المعنى- انتهجه المناوى فى معجمه التوفيق على مهمات التعاريف، **وتلخصت علامات ذلك المنهج فيما يلى:**

أ- النص على المجال المعرفى للمصطلح فى بدء التعريف، وقبل إيراده.

ب- الاكتفاء بألفاظ التعريفات، إن كانت مما يعلم منها ضرورة طبيعة الانتماء المعرفى، أو العلم الذى يضم المصطلح المعرف الذى سكت المناوى عن بيان مجاله المعرفى نصًّا.

ج- ربما كان السبب فى السكوت عن النص دلالة كلمات بعض المداخل على العلم الذى تندرج تحته برسمها؛ لشيوعها وشهرتها، أو بدلالة معناها اللغوى العام، الذى يشير إلى مجالها العلمى؛ ليسر استنباط العلاقة التى حكمت انتقال اللفظ إلى ساحة الاصطلاح.

ومن أمثلة ذلك تعليقه على معنى المدخل (الاستقامة، ص59): "الاستقامة: كون الخط بحيث تنطبق أجزاؤه المفروضة بعضها على بعض.

---

(1) انظر أمثلة أخرى لتعدد التعاريف للمداخل متحدة الرسم الهجائى فى التعريفات للجرجانى: ص73 (التجريد = التصوف/ البلاغة)، و110 (الحال = النحو/ التصوف)، و118 (الحشر = فى العروض)، و138 (الدائرة = فى اصطلاح علما والهندسة). وقد يأتى النص على تحديد المجال فى آخر التعريف، وليس فى أوله، كما فى ص116: (الحروف = هى الحقائق البسيطة من الأعيان عند مشايخ الصوفية).

وفى عرف الصوفية: الوفاء بكل العهود، ولزوم الصراط المستقيم برعاية حد الوسط فى كل أمر دينى ودنيوى".

ففى هذا المثال افتتح المناوى تعريفه للمصطلح الصوفى الاستقامة بالنص على مجاله المعرفى الذى ينتمى إليه، وفى الوقت نفسه سكت عن بيان مجال المصطلح الهندسى (الاستقامة)، ولعله سكت اعتمادًا على ما تشير إليه مفردات التعريف أو قيوده، من مثل كلمة "الخط".

وقد التفت الكفوى إلى شىء من هذا فى معجمه (الكليات) الذى يقول (ص1065): "ربما تترك القيود فى التعريفات بناء على ظهورها".

نعم الكلام هنا عن أثر ظهور المعنى فى ترك بعض الكلمات المعرفة التى تسمى قيودًا، وهو أثر سلبى، ولا شك سنعود إليه فى قابل؛ لبيان أثره فى النيل من جودة التعريف، لكن هذا الظهور عمل عمله كذلك فى ترك النص على المجال المعرفى الذى ينتمى إليه بعض المصطلحات؛ اكتفاء بظهور القيود والمداخل، ويسر تصور انتمائها عند أصحاب معاجم المصطلحات.

وقد استقر بيان مجالات المصطلحات فى الصدر من التعليق على المداخل، قبل إيراد تعريفها فى الغالب الأعم من المواضع، كما سبق هنا[1].

---

(1) انظر أمثلة أخرى للعناية ببيان المجال المعرفى للمصطلحات عند المناوى فى (التوقيف) مما يدخل فى العناية بمستوى الاستعمال: ص68 (الاصطلام = عند الصوفية = وله القلب بأثر سلطان القهر)، و70 (الإضافة = فى اصطلاح النحاة = ضم أول إلى ثان للتعريف أو التخصيص)، و123 (البرهان = عند الأصوليين = ما ميز الصحيح من الفاسد بالبيان/ وعند أهل الميزان = قياس من اليقينيات)، و134 (البرزخ = فى عرف أهل الحقيقة = العالم المشهور بين عالم المعانى المجردة والأجسام المادية)، و161 (التجلى = عند الصوفية = ما ينكشف للقلوب من أنوار الغيوب)، و165 (التخصيص = عبر عنه الأصوليون بقولهم = قصر العام على أفراده بدليل مستقل مقترن به، و178 (التصحيح = فى عرف الفرضيين "علم المواريث" = إزالة الكسور بين السهام والرءوس)، و195 (التقبل = فى عرف الفقهاء = الالتزام بعقد)، و206 (التمييز = وقول الفقهاء فى سن التمييز = سن معرفة المضار من المنافع/ عند النحاة = ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة)، و264 (الحال = عند المنطقيين = كيفية سريعة الزوال/ وعند النحاة ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول/ وعند أهل الحق = معنى يرد على القلب من غير تصنع)، و302 (الحيز = عند المتكلمين الفراغ المتوهم الذى يشغله شىء ممتد/ وعند الحكماء (الفلاسفة) = السطح الباطن المماس للسطح الظاهر)، و340 (الدليل = عند أهل الميزان (المنطق) = ما يلزم العلم به العلم بآخر/ وعند أهل الأصول = ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبرى)، و366 (الرضى = عند الفقهاء = الإذن/ وعند الصوفية = سرور القلب بمر القضاء)، و409 (السكتة عند الأطباء = سدة دائمة تامة فى بطون الدماغ تعطل الأعضاء عن الحس)، و430 (الشعر = اصطلاحًا (علم الشعر) = كلام مقفى موزون قصدًا/ وفى اصطلاح المنطقيين = قياس مؤلف من مخيلات طلبًا لانفعال النفس)، و449 (الصحيح = فى الأصول = ما يتعلق به النفوذ/ وفى النحو اسم عار من حروف العلة فى آخره/ فى الحديث = المقبول)، و522 (العكس = فى الأصول = انتفاء الحكم لانتفاء العلة/ فى الفقه = تعليق الحكم المذكور بنقيض علته المذكورة ردًّا إلى أصل آخر)، و578 (القرآن = فى الأصول = اللفظ المنزل على محمد ﷺ للإعجاز بسورة منه، المكتوب فى المصاحف، المنقول بالتواتر بلا شبهة وعند أهل الحق = العلم اللدنى الجامع=

واستمرت العناية ببيان مستوى الاستعمال للمصطلحات فى معجم الكليات للكفوى على وفاق السمات التى سبق ظهورها فيما مر من معاجم.

ومن أمثلة عناية الكليات ببيان مستوى الاستعمال ما ذكره بإزاء المدخل (الإبدال، ص31): "والإبدال فى البديع: إقامة بعض الحروف مقام البعض، وجعل منه ابن فارس ﴿فَانفَلَقَ﴾، أى البحر: أى انفرق؛ بدليل ﴿كُلُّ فِرْقٍ﴾"[1] [سورة الشعراء 26/63].

ففى هذا النص صدر التعريف ببيان مجاله المعرفى، وهو علم البديع الذى هو فرع من علم البلاغة. مع أنه فى المدخل نفسه عرف المراد به عند الصرفيين من غير نص على المجال المعرفى؛ اكتفاء بشهرة القيود أو الكلمات المعرفة، حيث يقول: "الإبدال يكون من حروف العلة وغيرها". هكذا من دون بيان لمستوى الاستعمال، اكتفاء بما يدل عليه تعبير "حروف العلة" من انتمائه إلى علم الصرف العربى.

وربما لجأ الكفوى إلى طريقة لم تكن مألوفة من قبل، تتمثل فى وصف المدخل بما يدل على انتمائه المعرفى، عند كل انتقال من مستوى استعمالى إلى مستوى استعمالى آخر، على ما نرى له مثلًا فى التعليق على المدخل (الاختصاص)، حيث يقول (ص59): "**والاختصاص النحوى:** هو النصب على المدح. **والاختصاص البيانى:** هو النصب بإضمار فعل لائق، وأكثر الأسماء دخولًا فى النصب على الاختصاص: معشر، وآل، وأهل، وبنو". ففى هذا النص تفريق بين معنيين لمدخل واحد شركة بين طائفتين، الأول عند النحويين، والآخر له دلالة تتعلق بمنطقة عمل البيان، بمعنى أن النصب على المدح هو سبيل النحاة عند الاختصاص، أما الفعل اللائق المقدّر فى باب الاختصاص فمتعدد الأغراض، يسعى نحو تحقيق الحصر.

وأيًّا ما كان الاتفاق أو الاختلاف على ما أورده الكفوى من تعريف أمام كل مصطلح- فإن ما يسترعى الانتباه هنا هو التفريق بين مستويات استعمال مدخل (الاختصاص)، عن طريق وصف المدخل بنعت مأخوذ من العلم على العلم المراد تعريف المصطلح فى إطار منظومته المعرفية.

وهناك أمثلة كثيرة جدًّا كان سبيل بيان مستوى الاستعمال عند الكفوى هو النص فى مقدمة إيراد التعريفات على المجال المعرفى، بذكر ما يدل على العلم الذى يندرج تحته التعريف المذكور.

= للحقائق كلها)، و666 (المعرفة عند النحاة = الاسم على معين/ وعند أهل النظر = إدراك الشىء على ما هو عليه)، و734 (الولاية = عند الصوفية = قيام العبد بالحق عند الفناء عن نفسه/ وفى الشرع "الفقه": تنفيذ القول على الغير شاء الغير أم أبى).

(1) عنه فى الصاحبى، ص333.

يقول الكفوى (ص78): "الأرض على مذهب المتكلمين: مركبة من الجواهر المفردة، وعلى مذهب الحكماء (أى الفلاسفة): أن البسائط عندهم، وإن لم تكن ذات أجزاء ومفاصل بالفعل".

ففى هذا النص فارق دلالى واضح فى اعتبار الأجزاء أو عدم اعتبارها، وهذه التفرقة لا سبيل إليها إلا ببيان مستوى الاستعمال، الذى تم من خلال بيان الانتماء المعرفى، وهو ما فعله الكفوى بما ذكره فى تعبيره (مذهب المتكلمين) و(مذهب الحكماء)[1].

ثم يأتى معجم كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى[2] فيسير على نهج مستقر فى المعجمية الاصطلاحية– كما نرى– حيث تظهر فيه علامات العناية ببيان مستوى الاستعمال بالمواصفات نفسها التى سبق رصدها عند معاجم المصطلحيات قبله.

---

(1) انظر أمثلة أخرى لبيان العناية بمستوى الاستعمال عند الكفوى فى معجمه الكليات: ص 106 (الاستئناف = عند أهل المعانى = ترك الواو بين جملتين نزلت أولاهما منزلة السؤال)، و119 (المشترك اللفظى عند اللغويين/ وعند الفقهاء)، و132 (الإضافة = فى اصطلاح النحاة)، و337 (الجمع = عند النحاة = أخو التثنية/ وعند المتصوفة = اتصال يمنع صاحبه من مشاهدة غير الحق، وعند علماء البديع = جمع أشياء متعددة فى حكم)، و562 (الصرف = فى النحو (التنوين)/ فى الشريعة = بيع الثمن بالثمن/ فى الحديث = الزيادة والتحسين).

وقد ظهر أمر آخر كان عليه معتمد الكفوى فى العناية ببيان مستوى الاستعمال، وهو ذكر الأعلام والمصادر التى يبين بها حدود معانى كثير من المداخل أو المصطلحات؛ فإن ذكر اسم كابن مالك أو أبى حيان أو ابن هشام كاف لكى يحكم على التعريف بانتمائه إلى علم النحو العربى، وكذلك فإن ذكر أسماء من مثل الشافعى وأبى حنيفة وصاحبيه محمد بن الحسن الشيبانى وأبى يوسف كاف فى تحديد مجال المدخل، وتعريفه الوارد تحته إلى علم الفقه وهكذا.

انظر: ص605 (العطف)، و621 (العلة عند الأصولى/ وغير الأصولى)، و670 (الغرة = عند الفقهاء)، و761 (الكناية = فى الشريعة = ما استتر فى نفسه معناه الحقيقى أو المجازى/ وعند علماء البيان = التعبير عن شىء بلفظ غير صريح لغرض من أغراض الإبهام/ وعند علماء الأصول = ما يدل على المراد بغيره لا بنفسه)، و910 (النسبة = فى علم الحساب عبارة عن خروج أحد المقدارين المتجانسين من الآخر).

(2) كانت السعة التى تحققت فى هذا المعجم، وفى معجم دستور العلماء للأحمد نكرى، وارتقت بكثافة المداخل، وباتساع المعلومات الواردة فيما تحت تلك المداخل، مما يدخل فى نطاق التعليق على شكل المداخل ومعانيها– هى السبب فيما يبدو وراء تسمية كل منهما باسم الموسوعة، فيما خرج للناس من طبعة مكتبة لبنان (الكشاف/ 1996م، والدستور/ 1997م).

والحق يقتضى أن نقرر أن أحمد زكى باشا– رحمه الله تعالى– كان سبق إلى ملاحظة ذلك فى رسالته (موسوعات العلوم العربية، وبحث على رسائل إخوان الصفا) المطبعة الأميرية، بولاق سنة 1308هـ، عندما تحدث عن كشاف اصطلاحات الفنون فى أثناء كلامه عن الموسوعات العامة.

ونحن نحب أن نخرج عن هذا لنقرر أن هذين المعجمين على التعيين معجمان موسوعيان، بمعنى أنهما معجمان من حيث عنايتهما بجمع ألفاظ العلوم المختلفة التى عرفتها الحضارة العربية الإسلامية، مع العناية بالمعلومات الموسوعية عناية ظاهرة. وهو ما قرره أحمد زكى باشا بقوله فى المبحث نفسه (ص33) فى سياق الحديث عن معجم الكليات ثم كشاف اصطلاحات الفنون: "إن كتابه جاء معجمًا موسوعيًّا كاملًا فى بابه من حيث اللغة العربية أولًا، ثم فنونها بأجمعها ثم العلوم الحكمية والطبيعية وما فوقها. فبين هذا الكتاب وبين كشاف اصطلاحات الفنون عموم وخصوص مطلق، يجتمعا فى كشاف الاصطلاحات، وينفرد هذا بذكرها من حيث كونها كليات".

ومن الأمثلة على تلك العناية قوله فى تعريف مدخل (الآحاد) 1/ 71 : "الآحاد: جمع أحد، وهى عند المحاسبين، هو: الواحد إلى التسعة". ففى هذا التعليق يظهر بيان مستوى استعمال هذا المصطلح، من خلال التحديد الذى تم للمجال الدلالى بعبارة (عند المحاسبين). ويظهر كذلك من هذا المثال الموقع الذى شغله بيان هذا الاستعمال، حيث وقع بعد بيان المعلومات الخاصة بالشكل (المعلومات الصرفية).

وقد علق التهانوى على معنيين آخرين لهذا المدخل، حيث قال بعد ما مر: "وعند أهل الشرع: هو كل خبر لم يبلغ درجة المتواتر، ويسمى خبر الواحد أيضًا. والآحاد من القراءة: هو ما صح سنده، وخالف الرسم، أو العربية، أو لم يشتهر عند القراء". ففى هذا المثال لجأ معجم كشاف اصطلاحات الفنون إلى التغلب على ما يمكن أن يسمى بالمشترك الخطى، عن طريق تحديد المجال الدلالى عند كل معنى جديد، ومن هنا فإنه ليس صحيحًا أن مدخل (الآحاد) من قبيل المشترك، إلا من حيث اتحاد الرسم فقط، ذلك أن هذا المصطلح يتغير بتغير مستوى الاستعمال، أو بتغير المجال الدلالى كما رأينا. ويمكن ملاحظة هذا التمايز من خلال تأمل ألفاظ التعاريف التى هى قيودها.

وقد اضطرب كشاف اصطلاحات الفنون فى التعامل مع مكان النص على مستوى الاستعمال، أو تحديد المجال؛ ما بين صدارة التعاريف، أو بعد ذكر معلومات التعليق على الشكل (الصيغة)، أو فى نهاية التعاريف، مما يؤخر رتبة المعجمية العربية المختصة، بالنظر إلى المعايير التى وضعتها المعجمية المعاصرة التى تسعى إلى نوع من الانضباط المؤسس على العناية بمنظور المستعمل، تيسيرًا.

ومن الأمثلة الدالة على ما نشير إليه ما ورد فى التعليق على مدخل (الآخرة، 1/ 71) من قوله: "الآخرة، بالمد وكسر الخاء: عبارة عن أحوال النفس الناطقة فى السعادة والشقاوة، ويسمى بالمعاد الروحانى أيضًا، والظاهر أن هذا اصطلاح الحكماء النافين للمعاد الجسمانى". ففى هذا المثال ورد بيان مستوى الاستعمال، عن طريق تحديد المجال الدلالى فى نهاية التعليق على المعنى، عندما قرر أن التعريف الذى ذكر خاص بالفلاسفة الذين يرون عدم إمكان البعث بالأجسام.

وهذا التأخير لبيان المجال الدلالى قد يكون بسبب حرص كشاف اصطلاحات الفنون على النص على المصادر التى استمد منها مادة تعريفاته فى كثير من الأحيان، كما نرى مثلًا فى تعريفه للمصطلح الصوفى (الآن الدائم، 1/ 75) الذى هو: "امتداد الحضرة الإلهية الذى يندرج به الأزل فى الأبد، وكلاهما فى الوقت الحاضر لظهور ما فى الأزل على أحيان الأبد".

والألفاظ القيود التى وردت فى التعريف كافية فى الدلالة على الانتماء المعرفى للمصطلح، ومع ذلك نص التهانوى على انتمائه لمصطلحية الصوفية، عندما قال: "كذا فى اصطلاحات الصوفية لكمال الدين أبى الغنائم". وهو الكاشانى، وكلامه فى اصطلاحاته بالنص ص54 فقرة 25.

وفى الكتاب أمثلة كثيرة جدًّا على عناية التهانوى ببيان مستوى الاستعمال، عن طريق تحديد المجالات الدلالية للألفاظ، وصولًا إلى إدراك تصوراتها فى بنية العلوم المختلفة.

وقد كانت كثافة المصطلحات المرتفعة عاملًا فى ظهور العناية ببيان مستوى الاستعمال، وهو جانب إيجابى يحسب للمعجمية المختصة العربية، كما كانت عاملًا فى ظهور سمة الاضطراب فى بيان مستوى الاستعمال، فى الموقع الذى كان يرد فيه أولًا أو متأخرًا، أو بين الصدارة والتأخر فى سياق التعليق على المداخل، وفى طريقة هذا البيان؛ ما بين ذكر عنوان العلم، أو الإشارة إلى المشتغلين به، أو بذكر المصدر الذى استمد منه المعجم مادة تعريفاته، وهو جانب سلبى[1].

(1) انظر أمثلة أخرى كثيرة على هذه العناية ببيان مستوى الاستعمال عن طريق تحديد المجال المعرفى والدلالى فى كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى: 85/1 (الإبداع = عند الحكماء الفلاسفة = إيجاد شىء غير مسبوق بالعدم/ وعند البلغاء = اشتمال الكلام على ضروب من البديع)، و1/ 106 (الأجوف = عند الصرفيين = لفظ عينه حرف علة/ وعند الأطباء = اسم عرق فى الكبد يوزع الغذاء إلى الأعضاء، وهو معاء مخصوص فى علم التشريح)، و/ 212 (الاطعلام = الوله الغالب على القلب عند الصوفية)، و34 (البرهان = عند أهل الميزان "المناطقة" حجة من مقدمات يقينية/ وعند الأطباء = هو الطريق القياسى الذى يليق بالطب)، و416 (الترجيع = عند الفقهاء = هو تكرار المؤذن للشهادتين فى باب الأذان/ وعند الشعراء = هو تقسيم القصيدة إلى قطع متساوية من الأبيات ثم يتكرر العدد نفسه)، و524 (التوأم = عند الفقهاء = اسم ولد معه آخر فى بطن واحدة/ وعند البلغاء = هو التوشيح أو ذو القافيتين)، و594 (الجنس = فى اللغة = ما يعم كثيرين/ وعند الأطباء كذلك/ وعند الفقهاء الأصوليين = عبارة عن كل مقول على كثيرين مختلفين بالأغراض دون الحقائق/ وكذلك عند المناطقة)، و652 (الحركة = النقل من مكان إلى مكان عند المتكلمين/ وعند الصوفية = السلوك)، و757 (الخلافة = شرعًا = الإمامة/ وعند الصوفية = صغرى للإمامة الظاهرة وكبرى للرياسة الباطنية)، 849 (الرخصة = عند الأصوليين = مقابل العزيمة)، و916 (الزوج = عند المحاسبين = العدد الصحيح/ وعند أهل الرمل = علم يعرف به مجهول أحوال العالم = النقطتان)، و1016 (الشرطية = عند النحاة = جملة مصدرة بأداة شرط/ وعند المناطقة = هى القضية المركبة من قضيتين)، و2/ 1055 (الصالح = عند المحدثين = ما دون الحسن)، و1112/2 (الضرر = سيلان الدم من الجراحة كذا فى حدود لأمراض)، و1260/2 (الفار = عند أهل الشىء = هو زوج المرأة الذى يطلقها فى مرض موته وهو اسم لها)، و2/ 1361 (الكرة = فى اصطلاح المحدثين = شكل مجسم أحاط به سح مستدير، أى سطح يوجد فى داخله نقطة تتساوى الخطوط الخارجة منها إليه)، و2/ 144 (المتقارب = عند العروضيين = اسم بحر وهو فعولن ثمانى مرات)، و2/ 1524 (المزيد = عند الصرفيين = كلمة فيها حرف زائد وهو المنشعب/ وعند أهل القوافى = حرف يتصل بالخروج/ وعند المحدثين = الحديث الذى زيد فى أثناء إسناده راو)، و1619 (المفيد = عند أهل العربية والمنطقيين = ما يقابل المهمل)، و1705 (النظر = عند المنجمين = كون الشيئين على وضع مخصوص فى الفلك = الفكر)، و1814 (اليمين = تعلق الجزاء بالشرط على وجه ينزل الجزاء عند وجود الشرط = من مصطلحات الفقهاء).

ولم تغب هذه العناية بمستوى الاستعمال عن معجم جامع العلوم[1] الملقب بدستور العلماء للأحمد نكرى، باعتباره آخر معاجم المصطلحيات التى عرفتها المعجمية العربية المختصة، وهو أمر له ما يسوّغه فى ظل ما ورثه هذا المعجم مما انحدر إليه من تراث معاجم المصطلحيات العربية، مما يتعلق بطريقة بيان مستوى الاستعمال على ما ظهر فيها من اضطراب وتخلف.

ومن الأمثلة على هذه العناية تعليقه على مدخل (الابتداء)، ص6 حيث يقول: "الابتداء: عند أرباب العروض: هو أول جزء من المصراع الثانى.

وعند النحاة: خلو الاسم وتعريفه عن العوامل اللفظية للإسناد".

---

(1) انظر أمثلة أخرى تتجلى فيها العناية بمعلومات الاستعمال فى دستور العلماء للأحمد نكرى ص78: (الإدغام = فى صناعة التصريف = أن تأتى بحرفين أولهما ساكن وثانيهما متحرك من مخرج واحد من غير فصل)، و186 (أهل الديوان = الذين كتب أساميهم فى الديوان وهذا عند أبى حنيفة/ وعند الشافعى رحمه الله أهل الديوان = العشيرة، أى: العصبة)، و221 (البيان = عند بعض أصحاب الأصول = عبارة عن إظهار المراد للمخاطب منفصلًا عما يستر به)، و294 (التوجيه = فى البديع = إيراد الكلام محتملًا للوجهين المختلفين)، و335 (الجنس = فى عرف النحاة = اسم يصح إطلاقه على القليل والكثير، كالماء يطلق على القطرة والبحر/ وفى عرف الأصوليين = كل مقول على كثيرين مختلفين بالأغراض، كالإنسان؛ فإن تحته رجل وامرأة/ وفى عرف المنطقيين = كل مقول على كثيرين بالحقائق، كالحيوان)، و372 (الحق = فى إصلاح أرباب المعانى = هو الحكم المطابق للواقع)، و404 (الخط = عند الطائفة العلية الصوفية: الخط الحقيقة المحمدية/ وعند المتكلمين: الخط جوهر يقبل القسمة فى الطول فقط/ وعند الحكماء = الخط عرض يقبل القسمة فى الطول فقط والنقطة العرضية نهاية له)، و423 (الدرك = فى اصطلاح الفقهاء: أن يأخذ المشترى من البائع كفيلًا بالثمن الذى أعطاه خوفًا من استحقاق المبيع)، و404 (الذنب = عند المنجمين = العقد: التى إذا مر القمر منهما يكون جنوبيًّا)، و 455 (الرفع = عند أهل الحساب = جعل الكسور صحاحًا/ وعند النحاة = نوع من الإعراب علم الفاعلية)، و467 (الزيتون = عند الصوفية = النفس المستعدة للاشتعال بنور القدس بقوة الفكر)، و490 (السهم = فى اصطلاح أصحاب الهندسة = الخط المخرج من وسط القوس على وسط القاعدة)، و505 (الشرب = فى الشرع = نوبة الانتفاع بالماء سقيا للمزارع أو الدواب)، و542 (الصيغة = فى الاصطلاح = هى الهيئة الحاصلة للكلمة من ترتيب الحروف والحركات والسكنات)، و548 (الضعيف = فى أصول الحديث = هو الحديث الذى يكون أدنى مرتبة من الحسن)، و551 (الطباق = فى اصطلاح البديع = هو الجمع بين معنيين متقابلين بأى تقابل كان)، و564 (الظاهر = فى اصطلاح أصول الفقه = كل كلام يكون المراد منه ظاهر للسامع بنفس الصيغة)، و636 (العول = عند أرباب الفرائض = زيادة بعض السهام على مخرجها وقت ضيقه عن الوفاء بالفروض المجتمعة فى ذلك المخرج)، و645 (الغرابة = عند أصحاب المعانى = كون الكلمة وحشية)، و674 (الفعل عند النحاة = كلمة دلت على معنى فى نفسها مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة بأصل الوضع)، و702 (القضية = عند المنطقين = قول يحتمل الصدق والكذب)، و753 (الكناية = عند النحاة = فى المبنيات اسم يكنى به من كم وكذا/ وعند علماء البيان = لفظ أريب لازم المعنى مع جواز إرادة ذلك المعنى)، و772 (اللمس)، و844 (المشكل)، و947 (النكرة)، و956 (الهيولى)، و987 (الولاية)، و995 (اليقين).

ففى هذا التعليق تصريح ببيان مستوى الاستعمال عن طريق تحديد المجال الدلالى لكل تعريف من التعريفين المذكورين، وبتعبير آخر فإن مجىء مدخل الابتداء مشتركًا بين مجالين معرفيين- كان يلزمه بيان حد، أو تعريف كل منهما، فجاء تعبيره بقوله: (عند أرباب العروض)، ثم بتعبيره: (عند النحاة). ويظهر من ملاحظة موقع تعبيرى بيان مستوى الاستعمال فى صدد التعليق على معنى المدخل.

وقد لجأ الأحمد نكرى فى مواضع أخرى من معجمه إلى طريقة أخرى فى بيان مستوى الاستعمال- مما يدعم وصفنا للمنهجية المطبقة هنا بالاضطراب- وهى إجمال الإشارة إلى المجالات الدلالية والمعرفية فى صدر التعليق على مدخل ما، ثم العودة إلى نشر بيان تحديد كل مجال معرفى منها قبل إيراد التعاريف، ومن الأمثلة على هذه الطريقة قوله فى التعليق على معنى المدخل (الإبصار، ص12):

"الإبصار: فى الإبصار ثلاثة مذاهب: مذهب الرياضيين، ومذهب جمهور الحكماء الطبيعيين، ومذهب بعض الحكماء.

أما مذهب الرياضيين: فهو أن الإبصار خروج شعاع من العين على هيئة مخروطية، رأسه عند مركز البصر، وقاعدته عند سطح المرئى المبصر.

وأما مذهب جمهور الحكماء الطبيعيين: فهو أن الإبصار بالانطباع والانتعاش.

وأما مذهب بعض الحكماء: فهو أن الإبصار ليس بالانطباع ولا بخروج الشعاع، بل بأن الهواء الشفاف الذى بين البصر والمرئى يتكيف بكيفية الشعاع الذى فى البصر". ففى هذا التعليق مثال لما أشرنا إليه من اللف والنشر المرتب فى التعامل مع معلومات مستوى الاستعمال، وتحديد الانتماءات المعرفية للتعريفات المختلفة. صحيح أن جزءًا من اختلاف التعريفات- فيما بين الطوائف والمذاهب الثلاثة- ربما يكون راجعًا إلى التطور الذى أصاب علم البصريات من جانب، وإلى تقارب المجالات المعرفية الثلاثة السابقة فى منظومة المجتمع العلمى قديمًا من جانب آخر، مما لابد من استثماره فى استجلاء التاريخ العلمى، ومدى ما أسهم به العرب فى تطوير المعرفة العلمية- إلا أن الإشارة إلى المجالات المعرفية إجمالًا هيأت الذهن للإحاطة بحدود البناء المفهومى لمصطلح الإبصار فى حدود جغرافية حركية بين الرياضيين والفيزيائيين والفلاسفة.

ويقول كذلك فى التعليق على معنى المدخل (الأداء، ص74):

"الأداء: أو ما فى اصطلاح الفقهاء، فعند أصحاب الشافعى- رحمه الله-: الأداء والقضاء يختصان بالعبادات الموقتة، ولا يتصور الأداء إلا فيما يتصور القضاء؛ فلهذا قالوا: الأداء ما فعل فى وقته القدر له شرعًا أولًا.

والقضاء: ما فعل بعد وقت الأداء استدراكًا لما سبق له وجوب مطلقًا.

وعند أصحاب أبى حنيفة- رحمه الله-: الأداء والقضاء من أقسام المأمور به موقتًا أو غير موقت، فالأداء تسليم عين ما ثبت بالأمر واجبًا كان أو نفلًا، والقضاء: تسليم ما وجب بالأمر".

ففى هذا النقل عناية بأنواع ثلاثة من معلومات مستوى الاستعمال، ظهرت فى ما ذكره الأحمد نكرى؛ من بيان المجال المعرفى الذى ينتمى إليه المدخل- وهو مصطلحية علم الفقه-، ثم التفريق بين مستويين لاستعماله، اللذين قادا إلى اختلاف فى التعليق على معناه؛ تبعا لاختلاف بيئتين، هما نطاق الفقه الشافعى والفقه الحنفى، ثم التفريق بين منطقتين فى استعماله فى البيئتين أو المذهبين، وهما باب العبادات عند الشافعية، وباب الحكم التكليفى عند الأحناف.

لقد اتضح لنا من خلال ما مر هنا عناية معاجم المصطلحات بعدد من معلومات مستوى الاستعمال، كان أظهرها هو بيان المجال الدلالى أو المعرفى عند تعريف عدد كبير جدًّا من المصطلحات المشتركة رسمًا أو خطًّا بين العلوم المختلفة، لأغراض مختلفة، لعل أعلاها هو إرادة ضبط مفاهيم مصطلحية كل علم؛ حسمًا لمادة الخلل والاضطراب.

وقد استتبع ذلك أحيانًا العناية ببيان البيئات المختلفة التى يستعمل فيها مصطلح ما، بتعريف مخالف لاستعماله نفسه فى بيئة أخرى.

وصحيح أن ثمة اضطرابًا واضحًا أصاب مواقع بيان مستوى الاستعمال للمصطلحات، واضطرابًا أصاب التعامل مع هذه المعلومات بالذكر نصًّا، أو السكوت عن الذكر؛ اعتمادًا على شهرة قيود الحدود، أو ألفاظ التعاريف.

لكن الصورة الإجمالية لم تخاصم ما استقر الأمر عليه فى منهجية التعامل مع معلومات ما تحت المداخل، مما يسمى فى المعجمية المعاصرة بالبنية الصغرى للمعجم، فى بند التعليق على مستوى الاستعمال مما يندرج تحت التعليق على المعنى.

لقد اعتنى بكثير من معلومات هذا البند المؤثر فى إدراك المفاهيم، وبناء التصورات، مما له علاقة ماسة باستجلاء قسمات الصورة اللازمة فى وضع الحدود أو التعاريف للمصطلحات فى معاجم المصطلحات العربية، لدرجة تترقى فى النظر إلى جوهرها لما هى عليه المعجمية المعاصرة، من دون التفاضل عن وصفها بالخلل والاضطراب وانعدام المنهجية البنائية أو

لترتيبه، مما ينبغى أن يكون محط الأنظار فى الاستثمار المعاصر فى صناعة المعاجم المختصة العربية المعاصرة.

ومن هناك يكون ملاحظة كيفية تعامل معاجم المصطلحيات مع هذا البند كمدخل للاستثمار المعاصر من جهتين، هما:

الأولى: إيجابية، فى دعم العناية التى ظهرت بمستوى الاستعمال، وتأكيدها، وتطويرها.

والأخيرة: سلبية، بتفادى العيوب التى وقعت فيها المعجمية المختصة فى العربية فى باب معاجم المصطلحيات، فى التعامل مع معلومات مستوى الاستعمال، فيما يتعلق بمنهجية إيرادها.

ثانيًا: طرق شرح المعنى فى معاجم المصطلحيات فى العربية:

تعد مسألة تفسير المعنى فى المعجم هى عصب النظر إليه؛ إذ لا يتصور وجود معجم- بداهة- من دون تصور وجود عناية بمعنى المداخل أو الألفاظ المجموعة فيه.

وإذا كانت الكلمة أو العلامة اللغوية هى جماع من (دال ومدلول)- فإن المعجم هو المحيط الأرحب لاستيعاب هذه العلامة اللغوية وأخواتها؛ ومن ثم أمكن أن نقول إن المعجم هو مجموع من الدوال مقرونة بمدلولاتها.

وقد كان البعد الفلسفى المتمثل فى كون المعجم حديثًا عن اللغة (فى صورة ألفاظ)، باللغة فى صورة (شروح لمعنى هذه الألفاظ)- أمرًا جر إلى تأمل مشكل بيان معانى الألفاظ الصعبة، وهو ملاحظة فى المعجمية العامة على التعيين.

وهذه الصعوبة غير غائبة عن النظر إلى بيان معانى المصطلحات أو الألفاظ أيضًا فى المعجمية المختصة، وإن كنا نرى أن هذه الصعوبة أقل ظهورًا وتجليًّا هناك؛ لاعتبارات متعددة، أهمها أن التعريف الخاص بمصطلح ما هو نتاج السمات الدلالية، التى تشكلها المسائل العلمية التى وضع هذا المصطلح أو ذاك علمًا عليها.

وهذا العنوان (طرق شرح المعنى) هو جزء مما يعبر عنه بمصطلح التعريف فى المعجمية المعاصرة (Definition)، وهو الجزء الذى يندرج تحت ما يسمى بالبنية الصغرى للمعجم، تحت معلومات التعليق على المعنى، بل هو أهم هذه المعلومات، ويقصد به إمداد المستعمل بشرح لمعنى الألفاظ أو المصطلحات، وهو على حد تعبير هارتمان: "يعد التعريف الوظيفة الأم، أو يمدنا بالغرض الجوهرى من المعجم، وهو المسئول عن تقديم المعلومات الدلالية"[1]. ولم

(1) انظر: ص 35 المدخل (Definition) فى: Hartman and James, Dictionary of lexicography

نستعمل التعريف، واستعملنا شرح المعنى؛ لأن معاجم المصطلح اللغوى ربما سوّت بين التعريف ومجموع معلومات ما تحت المداخل[1].

ويمكن أن تعد معاجم المصطلحيات- بالنظر إلى العناية التى أولتها لتعريف المصطلحات المختلفة فيها- معاجم تعريفية أو شارحة؛ ذلك أن أهم ما أظهرها للوجود العلمى هو إرادة وضع تعريفات أو شروح مفسّرة لمعانى المصطلحات، وهى ما يسميها هارتمان وجريجورى جيمس بالمعاجم الشارحة (Defining dictionaries)[2] أو التعريفية.

والصورة المألوفة للتعامل مع المداخل أو الألفاظ أو المصطلحات هنا فى عملية تعريفها- يمكن تصويرها كما يلى:

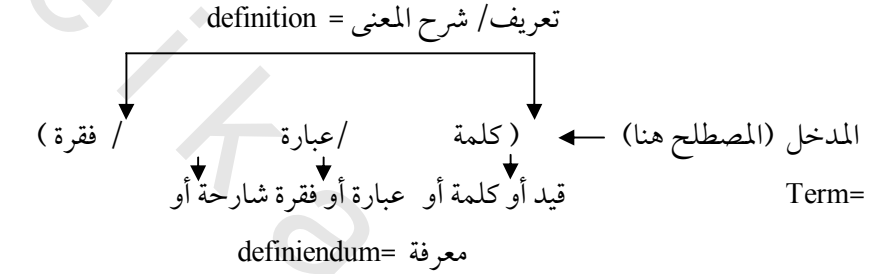

وطرق شرح المعنى هى ما يعبر عنها أيضًا بأساليب التعريف (definition styles)، وهى هنا الكلام الذى يساق لبيان معنى المصطلح على شكل أو طريقة معينة.

وقد استعملت معاجم المصطلحيات العربية طرقًا وأساليب مختلفة لبيان معانى المصطلحات الواردة فيها.

وقد اعتمدنا هنا على ما جاء عند كل من الدكتور محمد أحمد أبى الفرج فى كتابه (المعاجم اللغوية)، والدكتور محمد رشاد الحمزاوى فى كتابه (من قضايا المعجم العربى قديمًا وحديثًا)، والدكتور أحمد مختار عمر فى كتابه (صناعة المعجم الحديث)، والدكتور خالد فهمى فى كتابه (تراث المعاجم الفقهية فى العربية)، (والمعاجم الأصولية فى العربية).

---

(1) يقول الدكتور رمزى بعلبكى فى معجم المصطلحات اللغوية، ص138:
"التعريف = شرح معنى الكلمة بذكر مكوناتها الدلالية أو بتبيان اشتقاقها واستعمالها". وسوف نقتصر فى هذا الجزء من الدراسة بكيفية معالجة معاجم المصطلحات لشرح المعنى أو لبيان طرق التعبير عن المكونات الدلالية للمصطلحات.

(2) انظر: ص35 المدخل (defining dictionary) فى:
Hartman and James ,Dictionary of lexicography

وسوف نقسمها قسمين، هما:

1- طرق شرح المعنى الأساسية فى معاجم المصطلحيات العربية.

2- طرق شرح المعنى الثانوية فى معاجم المصطلحيات العربية.

وهذا اللجوء إلى التلفيق من هذه المصادر المختلفة راجع إلى عدم كفاية أحدها فى هذا المجال، ولاختلافها بين التنظير والتطبيق[1].

ومن المتوقع أن ترتفع نسبة استعمال طريقة الشرح بالتعريف/ حسب مفهومه عند المنطقيين بجمع الصفات التى تكون مفهوم الشيء تمييزًا له عما عداه، وهو ما يراه، وهو ما يقترب جدًّا من مفهوم الجمع والمنع المنطقيين، أو بجمع المكونات الدلالية للمفهوم، وهو ما تترجمه فاطمة العازمى وسعد مصلوح باسم التعريف المحكم (True definition)، تقول ص95: "التعريف المحكم: يركز على بيان المفهوم، بطريقتين:

الأولى: ذكر السمات الفارقة المميزة للمفهوم، ولا تجتمع فى لفظ آخر.

والثانية: المفهوم والمصدق (intension and extension)، وذلك ببيان المكونات الدلالية للمفهوم، وعادة ما يستخدم هذا الأسلوب فى تعريف العلوم والمذاهب والمصطلحات العلمية والأجناس الحيوانية والنباتية، وغيرها من المفاهيم التى تحتاج إلى وصف علمى دقيق مطابق للواقع".

وفيما يلى دراسة لأكثر طرق شرح المعنى ومعاجم المصطلحيات موزعة على فرعين، هما:

1- طرق شرح المعنى الأساسية.

2- طرق شرح المعنى المساعد (الموضحات).

---

(1) ثمة اختلاف بين ما جاء فى دراسات المعجمية الغربية ودراسات المعجمية العربية حول أساليب التعريف، أو طرق شرح المعنى، ومع الإقرار بتأثر دارسى المعجمية العرب بما ظهر فى الغرب، لكننا نؤمن أن طبيعة اللسان العربى من جانب وطبيعة العلم الإسلامى الذى يتوخى التوضيح أو التفهيم من جانب آخر، ربما قادا إلى القول بعدم صلاحية الأساليب التعريفية التى توصلت إليها دراسات المعجمية الغربية للتطبيق على المعاجم العربية تطبيقًا حرفيًّا أو تامًّا. كما أنه من المهم أن نشير إلى أن أساليب التعريف فى الدرس المعجمى الغربى كانت نتاجًا طبيعيًّا للنظريات التى تدرس الدلالة اللغوية، وقد اضطر بعض من طبق هذه الأساليب التعريفية إلى شيء من التلفيق لبعض مما أشرنا إليه، مما نجد له مثلًا عند فاطمة العازمى فى أطروحتها (المعجم العربى الأساسى للناطقين بالعربية ومتعلميها- دراسة وصفية نقدية)، حيث اضطرت إلى الاعتماد على ما جاء عند بوسيفنسن فى (المعجمية العلمية = practical lexicography) مضافًا إليه بعضًا من أساليب التعريف مما جاء عند هارتمان وجريجورى جيمس فى معجمهما (معجم مصطلحات المعجمية = dictionary of lexicography).

ونحب أن نقرر أن أصحاب معاجم المصطلحيات، وإن استعملوا هذين الفرعين لبيان معانى الألفاظ المجموعة فيها– إلا أنهم أظهروا تفاوتًا فى استعمال الطرق المندرجة تحت كل فرع.

(1)

طرق شرح المعنى الأساسية

يكاد يكون من المتفق عليه فى باب التعليق على المعنى- فيما يرد من المعلومات تحت المداخل- أن بيان معنى مصطلح ما، أو توضيح تعريفه هو ما نسميه هنا بطرق شرح المعنى، ويرون كما جاء فى (المعاجم الأصولية فى العربية) "أن فى الشرح بالتعريف، والشرح بتحديد المكونات الدلالية، والشرح بذكر سياقات الكلمة، والشرح بالمرادف أو المضاد- هى عمد هذه الطرق. يقول الدكتور مختار عمر- رحمه الله-: "وتعد هذه الطرق أهم وسائل شرح المعنى، وكلما أمكن الجمع بينها، أو بين أكثرها فى المدخل كان أفضل، وإن كان الغالب (فى الواقع) الاكتفاء ببعضها ودمج بعضها الآخر "[1].

ودراسة معاجم المصطلحيات تظهر تنوعًا كبيرًا فى استعمال طرق هذا الفرع لشرح معانى المصطلحات المختلفة، وإن ظهرت عناية خاصة بطريقة الشرح المحكم أو بالتعريف.

(1/أ) الشرح بالتعريف المحْكَم:

إن أقرب معالجة للمقصود بالشرح بالتعريف يمكن أن نراه فيما يسميه المناطقة فى باب التعريفات عندهم بالقول الشارح الذى هو المعرف (بكسر الراء المهملة)، وهو الذى يعرفه قطب الدين الرازى فى تحرير القواعد المنطقية بقوله: "القول الشارح: هو المعرف: وهو ما يستلزم تصوره تصور الشيء، أو امتيازه عن كل ما عداه"[2].

وهذا النوع من طرق شرح المصطلحات يشغل جزءًا كبيرًا من عناية أصحاب معاجم المصطلحيات، وقد لجئوا إليه فى أكثر الأوقات ليعرّفوا باستعمال ما أوردوه فى معاجمهم هذه من مداخل/ أو مصطلحات.

---

(1) المعاجم الأصولية فى العربية، ص214، وصناعة المعجم الحديث/ 120-121.

وثمة رصد لطرق شرح المعنى سبق إلى بيانها الدكتور محمد أحمد أبو الفرج- رحمه الله- فى: المعاجم اللغوية فى ضوء علم اللغة الحديث، ص102، وكان جمعها خمسة أقسام، هى:

1- التفسير بالمغايرة. 2- التفسير بالترجمة. 3- التفسير بالمصاحبة. 4- التفسير بالسياق. 5- التفسير بالصورة.

(2) تحرير القواعد المنطقية/ 78، وحاشية الجرجانى على تحرير القواعد المنطقية/ 78.

ومن أمثلة ذلك ما نجده فى مفاتيح العلوم للخوارزمى فى تعريفه مصطلح (الاستنثار من مصطلحات الطهارة، ص10) قوله: "الاستنثار: استنشاق الماء ثم إخراجه بتنفس الأنف". ففى هذا التعريف جمع العناصر الدلالية المصوّرة لمفهوم الاستنثار، التى تمثلت فى إدخال الماء فى الأنف استنشاقًا، ثم إخراجه منها بما يشبه العطس، طلبًا لطهارتها.

ولم يكن استعمال هذه الطريقة فى مفاتيح العلوم وقفًاعلى المصطلحات المنتمية للعلوم الشرعية والعربية وحدها، ولكنها تعدتها لتحكم التعامل مع مصطلحات العلوم الحكمية (التى تسمى باليونانية أو غير الشرعية والعربية)، ومن أمثلة ذلك قوله (ص153): "الشرايين: هى العروق النابضة... منبتها من القلب تنتشر فيها الحرارة الغريزية، أى الطبيعية، وتجرى فيها المهجة، أى: دم القلب". ففى هذا الشرح الذى توخى من ورائه الخوارزمى تعريف مصطلح الشرايين، حشد للعناصر الدلالية أو الصفات المميز له من دون غيره، وأقرب ما يمكن أن يلتبس بمفهومه، هو مصطلح (العروق غير النوابض) [1]؛ ولذلك كان حريصًا على بيان أنها نابضة/ وخارجة من القلب/ تحمل الدم منه، وهذه السمات الثلاثة الأساسية هى ما تميز الشرايين عن غيرها.

ومن أمثلة استعمال هذه الطريقة المهمة فى (مقاليد العلوم فى الحدود والرسوم) المنسوب للسيوطى شرح مدخل التأويل، حيث يقول: "التأويل: صرف الكلام إلى معنى محتمل، موافق لما قبلها وما بعدها، غير مخالف للكتاب والسنة، على طريق الاستنباط"[2]. ففى هذا التعريف جمع المعجم الملامح الدلالية المؤسسة لمعنى هذا المصطلح، مما يميزه عن غيره من المصطلحات الموضوعة للتعامل مع معانى الذكر الحكيم، حيث نرى العناية باستخراج معنى النص الكريم بطريق غير طريق النقل والرواية فى عبارة (على طريق الاستنباط)، كما أمكن النظر إلى ضرورة موافقة هذا الاستنباط للكتاب والسنة، مع مراعاة مجموع ما يحيط بالنص مما يمكن تسميته بالسياق، وهو ما يظهر فى عبارة (موافق لما قبلها وما بعدها).

يقول فى تعريف مصطلح (العمود) فى علم الهندسة: "العمود: خط مستقيم قائم على خط مستقيم، كانت الزاويتان عن جنبيه متساويتين"[3]. ففى هذا التعريف بيان للمكونات الدلالية الأساسية التى تميز العمود (القائم) عن غيره من الخطوط، حيث حرص التعريف على بيان كونه

(1) هى ما تسمى بالأوردة، جمع وريد، كما فى مقاليد العلوم/ 183، مصطلح 1471، والتنوير فى الاصطلاحات الطبية لابن نوح القمرى/ 38، مصطلح 152.

(2) مقاليد العلوم، باب التفسير، ص39، فقرة 2.

(3) مقاليد العلوم، باب الهندسة، ص145، فقرة 1123.

قائمًا ساقطًا على خط آخر أفقى، وكونه ينتج عن زاويتين قائمتين، بمعنى أنها متساويتين تساويًا مطلقًا.

وهذا المثلان اللذان مثلنا بهما على قيمة الشرح بالتعريف- محكومان بمجال دلالى بعينه، ظاهر فى عنوان الباب الذى يندرج تحته كل واحد من المصطلحين، وهو أمر لازم لتمثل دلالة المصطلح.

ومن أمثلة استعمال الشرح بالتعريف فى الحدود الطبية وغيرها لابن هبة الله الطبيب قوله: "حد السطح: مقدار ذو بعدين، لهما طول وعرض"[1]. ففى هذا التعريف جمع ابن هبة للمصطلح مكونين مهمين يشكلان تصوره، وهما: المقدار وثنائية الأبعاد، وهما ما ميزاه مثلًا عن الخط باعتباره ذا بعد واحد هو الطول، وعن الجسم ذى الأبعاد الثلاثة هى الطول والعرض والعمق.

ويقول فى تعريف (الاسم المركب): "حد الاسم المركب: صوت دال مجرد من الزمان، وجزء من أجزائه يدل بانفراده لا على ما كان يدل عليه بائتلافه"[2]. ففى هذا الشرح بالتعريف، جمع التعريف المكونات الدلالية التى تشكل معنى المصطلح، وهى كونه صوتًا غير دال على الزمان، مركب من مجموع من الأجزاء، كل جزء له معنى خاص حين انفراده، وهذه المكونات المجموعة فى هذا التعريف تميزه عن الاسم المفرد، وكذلك عن الفعل ... إلخ.

واستمر استثمار هذا النوع من طريقة الشرح بالتعريف فى معاجم المصطلحيات التى رتبت مصطلحاتها هجائيًا، ومن أمثلة ذلك فى التعريفات للجرجانى ما فى تعريف مصطلح (الأذان) **حيث يقول:** "الأذان: فى الشرع: الإعلام بوقت الصلاة بألفاظ معلومة مأثورة"[3]. ففى هذا التعريف جمع المعرف عددًا من المكونات الدلالية أو القيود، حددت المراد بالمصطلح، بحيث لا يكون الإعلام بوقت الصلاة بغير الألفاظ المعلومة المأثورة- أذانًا.

ويقول فى تعريف مصطلح (البصر): "البصر: هو القوة المودعة فى العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان ثم تفترقان، فيتأديان إلى العين، تدرك بها الأضواء والألوان والأشكال"[4]. ففى هذا الشرح بيان بالتعريف لطبيعة البصر، وآلته، وكيفية عمله.

---

(1) الحدود الطبية وغيرها/ ل 4/ أ.

(2) الحدود الطبية وغيرها/ ل 10/أ.

(3) التعريفات (الأذان)، ص30، فقرة 67.

(4) التعريفات (البصر)، ص66، فقرة 290.

ويقول فى تعريف مصطلح (التدبر): "التدبر: عبارة عن النظر فى عواقب الأمور، وهو قريب من التفكر، إلا أن التفكر تصرف القلب بالنظر فى الدليل، والتدبر تصرفه بالنظر فى العواقب"[1]. ففى هذا الشرح بيان بالتعريف لمعنى المصطلح، بأنه خاص بتأمل العواقب ودراستها، ثم يزيد المسألة ببيان فارق ما بين نوعى النظر؛ التدبر والتفكر، وأنهما وإن جمعهما النظر فى الأمور وتأملهما، فقد افترقا من جهة أن التدبر مراعاة العواقب، والتفكر مراعاة الأدلة.

ويقول فى تعريف (الحيض): عبارة عن الدم الذى ينفضه رحم بالغة سليمة عن الداء والصغر"[2]. ففى هذا الشرح بيان لمعنى المصطلح عن طريق جمع المكونات الدلالية فى صورة قيود تميزه عن غيره، وهو نفسه يشرح هذا فيقول: "أحترز بقول (رحم امرأة) عن دم الاستحاضة، وعن الدماء الخارجة من غيره، وبقوله سليمة (عن الداء)، عن النفاس؛ إذ النفاس فى حكم المرض، و(بالصغر) عن دم تراه (الصغيرة)، فإنه ليس بمعتبر فى الشرع"[3].

واستمرت العناية ببيان معانى المصطلحات، عن طريق توظيف هذه الطريقة المهمة فى (التوقيف على مهمات التعاريف) للمناوى، ومن الأمثلة التى شرح فيها معانى المصطلحات مستعملًا طريقة الشرح بالتعريف، قوله فى تعريف مصطلح (الخدر): "الخدر بالتحريك: استرخاء العضو، فلا يطيق الحركة. ويقال: علة تحدث فى اللمس نقصانًا؛ لبرد يحدث غلظًا فى الروح، أو لكيفية سمية كمن لسعته، أو لغلظ جوهر العصب، أو السده عن أى خلط كان"[4].

ففى هذا الشرح بالتعريف لمعنى المصطلح جمع للخصائص المميزة لهذا النوع؛ من تعطل الحس فى عضو من الأعضاء، وفى التعريف الثانى جمع بالإضافة إلى بيانه الأسباب التى تؤدى إليه.

ويقول فى تعريف مصطلح (الدين): "الدين: وضع إلهى يدعو أصحاب العقول إلى قبول ما هو عند الرسول"[5]. وتحليل هذا التعريف الشارح لمعنى الدين يتضح أنه جامع لعدة أمور تحكم على ما وضع من قبل غير الله سبحانه- بأنه لا يسمى دينًا، ولا يرقى إلى منزلته، وإن دعا أصحاب العقول إلى قبوله، كما يظهر أن الله سبحانه لم يدع غير أصحاب العقول إلى قبول ما عند الرسول؛ لانعدام آلة القبول وهى العقل.

---

(1) التعريفات (التدبر)، ص76، فقرة 342.

(2) التعريفات (الحيض)، ص127، فقرة 628.

(3) التعريفات (الحيض)، ص127، فقرة 628.

(4) التوقيف على مهمات التعاريف (الداية) (الخدر)/ 308.

(5) التوقيف على مهمات التعاريف (الداية) (الدين)/ 344.

ويقول فى تعريف مصطلح (الذوق): "الذوق: قوة منبثة فى العصب المفروش على جرم اللسان، تدرك بها الطعوم بمخالطة الرطوبة اللعابية"[1]. ففى هذا الشرح بيان بالتعريف المحكم، عن طريق حشد المكونات الدلالية أو السمات المميزة لهذا المصطلح، وقد اتضح من قيود التعريف الكامنة فى ألفاظ (قوة/ ومنبثة فى العصب المفروش على مادة اللسان/ وأن عملها إدراك الطعوم، وهو عمل العصب ومدخله مخالطة اللعاب)– أنه من مصطلحات الطب أو وظائف الأعضاء.

ويقول فى شرح معنى مصطلح (الرضاع): "الرضاع شرعًا: حصول لبن ذات تسع فأكثر، حال حياتها فى معدة حى قبل تمام حولين خمس رضعات يقينًا"[2]. ففى هذا التعريف بيان لمعنى الرضاع فى اصطلاح الفقهاء، وقد تم هذا البيان بالتعريف الذى قام على ذكر المكونات الدلالية، الممثلة فى وصول اللبن ممن يظن فيها القدرة على إدرار اللبن المغذى، وقيود التعريف اتسعت لتشمل حصوله بالتقام الثدى أو شربه، وقد حدد التعريف شروط المعدة الحاصل فيها اللبن بشرطين، هما: حياة صاحبها، وكونه أقل من العامين، وهى السن التى عليها مدار الرضاعة فى الدين، كما حدد التعريف العدد المعتبر فى الرضاعة، وهن خمس لا شك فى إحداهن.

ومن أمثلة استعمال طريقة الشرح بالتعريف عند الكفوى فى معجمه الكليات قوله فى بيان معنى مصطلح (الزيف): "الزيف: هو الدرهم الذى خلط به نحاس أو غيره ففات صفة الجودة، فيرده بيت المال لا التجار"[3]. ففى هذا الشرح بالتعريف جمع للسمات المميزة للزيف من غيره، وهذه المكونات مجموعة فى خلط الدرهم بما هو خارج عن مادته (ذهب/ فضة)، من مثل النحاس أو غيره، بحيث لا يصح أن يعول عليه فى ثروة بيت المال، وإن جاز تداوله فى الأسواق ربما لخفاء مادة الاختلاط.

ويقول فى تعريف مصطلح (السراب): "السراب هو: ما يرى فى نصف النهار من اشتداد الحر، كالماء فى المفاوز يلصق بالأرض"[4]. ففى هذا الشرح بالتعريف تميز السراب عن غيره، من مثل (الآل) الذى يرى فى طرفى النهار، لا فى نصفه، ثم هو لا يكون ملتصقًا بالأرض، وإنما يكون مرتفعًا عنها.

---

(1) التوقيف على مهمات التعاريف (الداية) (الذوق)/ 351-352.
(2) التوقيف على مهمات التعاريف (الداية) (الرضاع)/ 366.
(3) الكليات (الزيف)/ 489.
(4) الكليات (السراب)/ 514.

ويقول مستعملًا الطريقة نفسها فى بيان معنى (الشجر): "الشجر كل ما كان على ساق من نبات الأرض، فهو شجر "[1]. فبيان المكون الدلالى المتضمن فى القيد (ساق)- حاسم هنا فى التفرقة بين الشجر وغيره من نباتات الأرض، مما ينبت وليس له ساق؛ كالعشب والكلأ، مما يقع تحت لفظ (النجم).

وقد يغلب استعمال هذه الطريقة من طرق شرح المعنى فى معاجم المصطلحيات، فيسميها مستعملها ليطبقها، فيشرح قيود تعريفه الذى يشرح به معنى مصطلح ما، كما نرى عند الكفوى فى تعليقه على معنى مصطلح (الصحابى)، الذى يعرفه فيقول: "الصحابى: هو من لقى النبى عليه الصلاة والسلام بعد النبوة، حال حياته يقظة، مؤمنًا به، ومات على ذلك، ولو أعمى كابن أم مكتوم، أو غيره ممن حنكه النبى، أو مسح وجهه من الأطفال، أو من غير جنس البشر؛ كوفد جن نصيبين "[2]. ففى هذا الشرح بالتعريف المطول بيان للخصائص المميزة للصحابى من غيره، نجدها فى هذا الحشد الكبير للقيود أو لألفاظ التعريف. ويورد الكفوى اعتراض بعض المعترضين على هذا التعريف فيقول: "وقد عبر بعضهم بالاجتماع دون اللقاء؛ إشعارًا باشتراط الاتصاف بالتمييز، فلا يدخل فى الصحبة من حنكه من الأطفال، أو مسح على وجهه؛ إذ لهم رؤية، وليس لهم صحبة، وخرج به أيضًا الأنبياء الذين اجتمعوا به ليلة الإسراء وغيرها، ومن اجتمع به من الملائكة؛ لأن المراد الاجتماع المتعارف، لا ما وقع على وجه خرق العادة"[3]. فتأمل هذا الشرح بالتعريف يدرك مدى الإحكام الذى سعى إلى تحقيقه أصحاب معاجم المصطلحيات فى كثير من شروح المصطلحات التى جمعوها فيها، عن طريق استعمال هذه الطريقة المهمة فى هذا الميدان.

ويقول فى شرح معنى مصطلح (الضبط) عند علماء الحديث: "الضبط : فى الاصطلاح: سماع الكلام كما يحق سماعه، ثم فهم معناه الذى أريد به، ثم حفظه ببذل مجهوده، والثبات عليه بمذاكرته إلى حين أدائه، وكمال الوقوف على معانيه الشرعية "[4]. ويظهر من هذا الشرح بالتعريف مجموع السمات المميزة لمصطلح الضبط فى مجال التحديث، بحيث يتجلى مطلب الإتقان على مستويات الحمل والأداء لفظًا ومعنى.

وعلى الرغم من إدراك الكفوى لبعض أسباب ما يمكن أن يسمى بالتسامح فى الشرح بالتعريف، اعتمادًا على شيوع المعنى وظهوره، وهو ما يظهر فى قوله: "ربما تترك القيود فى

(1) الكليات (الشجر)/ 523.
(2) الكليات (الصحابي)/ 558.
(3) الكليات (الصحابي)/ 558.
(4) الكليات (الضبط)/ 579.

التعريفات بناء على ظهورها"[1]- فإنه لم يركن إلى شيء من هذا فى شروح معانى المصطلحات التى استعمل فيها طريقة التعريف المحكم.

ويصل استعمال طريقة الشرح بالتعريف المحكم إلى قمته فى اثنين من معاجم المصطلحيات فى العربية، هما (كشاف اصطلاحات الفنون) للتهانوى، و (جامع العلوم) للأحمد نكرى، اللذان يمثلان قمة ما أبدعه التصنيف المعجمى المختص المتعدد العلوم فى العربية.

ومن أمثلته عند التهانوى فى (كشاف اصطلاحات الفنون) فى شرح معنى المصطلح الأصولى (الظاهر): "الظاهر عند الاصوليين: هو لفظ ظهر المراد منه بنفس الصيغة؛ أى المراد المختص بالوضع الأصلى أو العرفى، دون المراد المختص بالمتكلم"[2]. فهذا التعريف جمع السمات الفارقة المميزة لمعنى المصطلح، مما يقف به فى مكان متميز عن غيره من المصطلحات التى تتماس معه من جهات قريبة، وتزداد عناية التهانوى بهذه الطريقة الشارحة، فيحلل قيمة القيود الواردة فى التعريف، حيث يقول: "فبقيد الظهور خرج الخفى والمشكل والمجمل المتشابه، وبالقيد الأخير خرج النص"[3].

ففى هذا التعريف المحكم منع لتداخل عدد كبير من المصطلحات، عن طريق ما جمعه من مكونات دلالية خاصة بالظاهر، وهو ما يتجلى فى الجدول التالى:

السمة / المدخل	الوضوح	الغموض	طريق اللفظ إفرادًا وتركيبًا	طريقة خارج اللفظ
الظاهر	+	−	+	−
الخفى	−	+	−	+
المشكل	−	+	+	−
المجمل	−	+	+	+
المتشابه	−	+	+	−
النص	+	−	+	+

(1) الكليات/ 1065.

(2) كشاف اصطلاحات الفنون 2/1144.

(3) كشاف اصطلاحات الفنون 2/1144.

obeikandl.com

ويقول فى معنى مصطلح العامل عند النحاة: "العامل، هو عند النحاة: ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"[1]. وهذا الشرح بالتعريف المحكم استعمل ألفاظًا/ أو قيودًا عامة مبهمة، من مثل (ما) لتتسع لتشمل نوعى العامل؛ الحقيقى أو اللفظى، وغير الحقيقى أو المعنوى، وقد جمع هذا التعريف السمات المميزة الكاشفة عن معنى العامل النحوى، وهى كونه المتسبب فى جلب علامة الإعراب على آخر الكلمات المعربة، وأن كل تغير فى هذا الذى يلحق أواخر الكلمات المعربة، راجع إلى كل تغير لهذا العامل.

ويقول فى بيان معنى مصطلح (الغزو): "الغزو: فى اصطلاح أهل السير: هو الجيش القاصد لقتال الكفار الذى كان النبى- صلى الله عليه وعلى آله وسلم- فيه"[2]. ففى هذا الشرح بالتعريف المحكم تمييز لمعنى المصطلح العسكرى المستعمل فى أدبيات السيرة النبوية، عن طريق ما سرده من مكونات دلالية، هى العدو (الجيش)، والمتوجه لقتال الكافرين، ويشترط فيه خروج النبى صلى الله عليه وسلم معه، وبهذا يتميز عن الجيش الذى يقصد لقتال الكافرين على عهده صلى الله عليه وسلم وهو غير مشارك لهم فى هذا القتال، وهو ما اصطلح عليه باسم البعث أو السرية، و بالإمكان أن نرى ذلك كما يلى:

المكون الدلالى / المدخل	خروج النبى	عدم خروج النبى	عدد من الجنود	يقاتل الكفار	وقع قتال أو لم يقع
الغزو	+	−	+	+	±
البعث	−	+	+	+	±
السرية	−	+	+	+	±

ويقول فى تعريف الفسق: "الفسق فى الشرع: ارتكاب المسلم كبيرة، أو صغيرة مع الإصرار عليها"[3]. ففى هذا الشرح بالتعريف جمع عددًا من السمات، وهى فعل الكبيرة، أو المداومة على فعل الذنوب الصغائر، مع بقاء وصف الإسلام على المتصف بذلك، وهو ما يوضحه التهانوى فى تحليله لقيود التعريف، بقوله: "فبقيد المسلم خرج الكافر، وبالقيدين الأخيرين (ارتكاب

(1) كشاف اصطلاحات الفنون 116/2.
(2) كشاف اصطلاحات الفنون/ 1253.
(3) كشف اصطلاحات الفنون 1273/2.

الكبيرة والإصرار على الصغيرة) خرج العدل"[1]. وبهذا تميز الفسق بما جمع فى تعريفه عن العدل، ويمكن أن نفصل ذلك فى الجدول التالى:

سمة / م	فعل كبيرة	فعل صغيرة	إصرار على صغيرة	مسلم	له شهادة
فسق	+	+	+	+	−
عدل	−	+	−	+	+

ومن أمثلة استعمال طريقة الشرح بالتعريف المحكم فى (جامع العلوم) للأحمد نكرى قوله فى تعريف مصطلح القافية: "القافية، عند أصحاب العروض: هى الكلمة الواقعة فى أواخر الأبيات والمصاريع"[2]. ففى هذا التعريف عموم ظاهر من إطلاق لفظ الكلمة فى التعريف من غير تقييد نوع الكلمة، فصح أن يكون الاعتبار صرفيًّا أو خطيًّا، لكن السمة المائزة الأساسية هي بيان موقع هذه الكلمة من البيت الشعرى.

ويقول فى بيان معنى مصطلح (الكسب): "الكسب: هو الفعل المفضى إلى اجتلاب نفع أو دفع ضرر"[3] ففى هذا الشرح بيان لمعنى المصطلح الذى يدور حول معالجة الإنسان للأمور، التى يقصد من ورائها تحقيق منافع أو إيقاف مضار، وهذه السمات الدلالية تميزه عن مصطلح آخر، هو الخلق الذى يكون بلا كسب؛ لأنه فعل الله الذى يقع عقب معالجة الإنسان للأمور، ولذا نص العلماء على تنزيه الله عن أن يسمى كاسبًا سبحانه.

ويقول كذلك فى تعريف مصطلح (اللكنة): "عدم مطاوعة اللسان عند النطق والبيان، وقصوره فيه بتشنج الأعصاب والعروق اللسانية، لمانع من تحريك اللسان عند التكلم"[4]. ففى هذا الشرح بالتعريف بيان للسمات المميزة للكنة فى ارتباطها باللسان فى حال عدم حركته، أيًّا ما كان المانع لهذه الحركة، وما يحتمل أن يكون عضويًّا أو عصبيًّا أو نفسيًّا أو اجتماعيًّا.

ويقول فى تعريف مصطلح (المزاح): "المزاح ... مباسطة لا تؤذى المخاطب ولا توجب حقارته"[5]. فهذا التعريف ميز هذا المدخل عن غيره، مما يكون مندرجًا تحت باب المباسطة، ويسبب للمخاطب أذى أو احتقارًا، ويمكن تأمل ذلك من خلال جدول التحليل التالى:

(1) كشاف اصطلاحات الفنون 2/ 1273.
(2) جامع العلوم/ 687.
(3) جامع العلوم/ 736.
(4) جامع العلوم/ 772.
(5) جامع العلوم/ 831.

سمة / م	المباسطة	إيـــذاء المخاطب	احتقـــار المخاطب	رضى المخاطب	مـشاركة المخاطب	دليـــل صحبة	علامة عداوة
المزاح	+	−	−	+	+	+	−
السخرية	+	+	+	−	−	−	+
الهزل	+	+	+	−	−	−	+

ويقول فى تعريف النادر: "النادر ما قل وجوده، سواء أكان مخالفًا للقياس أو موافقًا له"[1].

ففى هذا التعريف ذكر لسمة دلالية مائزة فى بيان معنى الندرة، وهى اعتبار العدد القليل، وهو ما يميز هذا المدخل فى هذا المجال المعرفى عن مصطلح آخر، هو الشاذ الذى لا يعتبر فيه العدد، ولكن ينظر فيه إلى مخالفة القياس، وفى الجدول التالى نوضح ذلك:

السمة / المصطلح	قليل	كثير	مخالف للقياس	موافق للقياس
النادر	+	−	±	±
الشاذ	±	±	+	−

وقد حرصنا فى هذا الجزء من عرض طرق شرح معنى المصطلحات- الذى خلص لما سميناه بطريقة الشرح بالتعريف المحكم- على التمثيل بعدد وافر من أمثلة استعماله فى معاجم المصطلحيات المختلفة، وتحليل عدد من هذه الأمثلة، عن طريق بيان السمات المائزة التى تميز مصطلحًا عن غيره، مما يمكن أن يتماس أو يتداخل معه فى نطاقه.

وقد سكتنا عن الإحالة إلى أمثلة أخرى حتى لا يطول الأمر؛ ذلك أنه قد سبق أن أشرنا إلى أن أصحاب معاجم المصطلحيات أكثروا من استعمال هذه الطريقة إكثارًا واسعًا، له مسوغاته التى تناسب طبيعة المعاجم التى تعرف مصطلحات العلوم، التى تحتاج إلى شىء من الدقة والتفصيل، وهو ما أشار إليه أحد الدارسين عندما قرر: "وعادة ما يستخدم هذا الأسلوب فى

(1) جامع العلوم/ 930.

تعريف العلوم والمذاهب والمصطلحات العلمية والأجناس الحيوانية والنباتية، وغيرها من المفاهيم، التى تحتاج إلى وصف علمى دقيق مطابق للواقع "[1].

2/أ طريقة التعريف بالشرح الهجين:

على الرغم من الكثرة الواضحة التى أشرنا إليها فى لجوء أصحاب معاجم المصطلحيات إلى استعمال طريقة الشرح بالتعريف المحكم- إلا أنهم فى أحيان أخرى أضافوا إلى الشرح بالتعريف المحكم أو بمجاورته بعض الأمثلة، أو العبارات التى ترمى إلى توضيح المدخل، الذى يعرفه ببيان السمات الدلالية، مضاف إليه أمثلة أو عبارات توضيحية، وهو ما يسمى بالتعريف الهجين (hybrid form)، الذى يعرفه الدكتور سعد مصلوح وفاطمة العازمى بأنه: "هو الذى يجمع بين التعريف بالتعبير الموازى (paraphrase)[2]، والتعريف المحكم (True definition)، فالتعريف بالكلمة الرئيسية يكون جامعًا بين طريقة التعريف بذكر مرادف الكلمة الرئيسية، أو وضعها فى عبارة توضح معناها، وطريقة التعريف بذكر السمات الفارقة، أو ذكر المكونات الدلالية للكلمة الرئيسية"[3]، ويمكن أن نتوسع فى التعريف الهجين فى جزئه الخاص بوضع المدخل فى جملة توضح معناها، ليشمل كذلك ضرب المثال التوضيحى، أو الإحالة إلى أمور ظاهرية، مما يسمى أحيانًا بالتعريف الظاهرى، ويمكن تصوير التعريف الهجين فى الشكل التالى[4]:

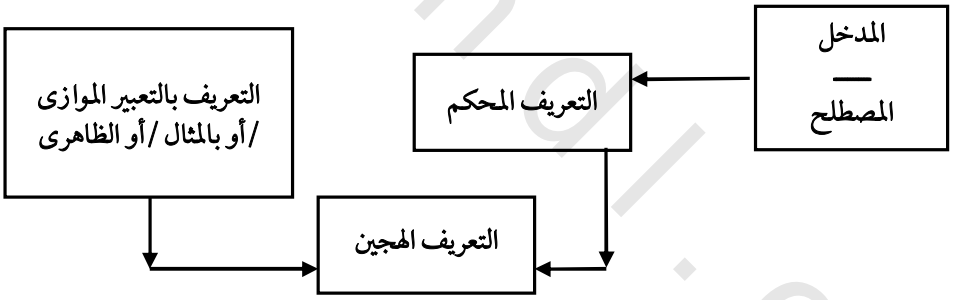

(1) المعجم العربى الأساسى للناطقين بالعربية ومتعلميها (دراسة وصفية نقدية)، ص95، وانظر: صناعة المعجم الحديث، ص145 وما بعدها.

(2) يعرفه الدكتور عبد القادر المهيرى فى الثبت التعريف الملحق بكتاب روبير مارتان (مدخل إلى فهم اللسانيات)، ص207 بأنه: "الصوغة = paraphrase: علاقة التكافئ الدلالى بين جملتين أو كلامين؛ فالملفوظان يعتبران فى علاقة صوغية إذا خضعا لشروط تصديق واحدة، يلجأ إلى الصوغة عادة لرفع الالتباس، وكذلك فى العمل المعجمى، أى فى شروح معانى المداخل. ومما يدعم ما نحن بصدده ما ذكره الدكتور رمزى البعلبكى من ترجمته المكافئ: "مناقلة أو تفسير نص"، كما فى معجم المصطلحات اللغوية، ص358.

(3) المعجم العربى الأساسى للناطقين بالعربية ومتعلميها (دراسة وصفية نقدية)، ص96.

(4) انظر: التعريفات، ص132/ 651 (الخرق اليسير = ضد الفاحش)، و158 /786 (السقيم فى الحديث = خلاف السقيم منه)، و177/883 (الصواب = خلاف الخطأ)، و316/1575 (النهى = ضد الأمر).

وقد استعمل أصحاب معاجم المصطلحيات هذه الطريقة فى شرح معانى عدد من المصطلحات المختلفة، وإن جاءت من حيث نسبة الاستعمال فى مرتبة أقل من الناحية الإحصائية العددية، مقارنة بطريقة الشرح بالتعريف المحكم.

ومن أمثلة ذلك فى مفاتيح العلوم للخوارزمى قوله فى تعريف مدخل: (المصراة، ص16): "المصراة = الناقة التى تصر ضروعها ليجتمع فيها اللبن ثم تباع... من قولهم صرى اللبن إذا اجتمع فى الضرع". ففى هذا الشرح اجتماع لطريقين، هما:

1- التعريف المحكم بما جمعه الخوارزمى من سمات مميزة للناقة التى يربط ضرعها؛ من أجل اجتماع اللبن من أجل زيادة ثمنها عند البيع.

2- استعمال مثال يوضح معنى الأصل الذى اشتق منه المصطلح، وبهذين الطريقين تم تعريف مصطلح المصراة، وهو ما سمى بطريقة الشرح بالتعريف الهجين.

ومن المواضع التى ارتفعت فيها نسبة استعمال طريقة الشرح بالتعريف المحكم، بالإضافة إلى الاستعانة بضرب المثال التوضيحى، مما توسعنا فيه وسميناهما معًا الشرح بالتعريف الهجين = مصطلحية علم النحو، ومن ذلك تعريفه لمصطلح الرفع، ص44 [1]:

المدخل / شرحه

"(الرفع) ⟵

(ما وقع فى أعجاز الكلام منونًا) + (نحو قولك : زيد)"

[الشرح بالتعريف المحكم] **[التمثيل]**

التعريف الهجين

ففى هذا التعريف جمع الخوارزمى السمات الدلالية المميزة لمصطلح الرفع الممثلة فى المكان الذى يقع فيه من الكلمة، وطبيعة النطق به، ثم زاد فمثل على رفعه بمثال يوضح مراده من تعريفه.

وقل استعمال هذه الطريقة قلة واضحة جدًّا فى (مقاليد العلوم فى الحدود الرسوم)، ومن أمثلتها فى مصطلحية الطب قوله فى تعريف مدخل (الكاوى، ص179، فقرة 1442):

(1) المعجم العربى الأساسى للناطقين بالعربية ومتعلميها (دراسة وصفية نقدية)، ص96.

"الكاوى: ما يأكل اللحم، ويحرق الجلد، ويجففه، ويصلبه؛ كالحممة". ففى هذا التعريف اجتمع أمران؛ التعريف بالسمات الدلالية المميزة، مضافًا إليها المثال الموضح.

ويقول فى تعريف مصطلح (الثآليل، ص192، فقرة 1559): "الثآليل: نكت تخرج باليد يابسة لا ترشح + كالعدسة"[1]. ففى هذا التعريف اجتماع لأمرين؛ هما السمات المميزة لثآليل، وهى أنها صغيرة الحجم/ يابسة ليس فيها ماء/ ولا يخرج منها شىء/ ومواضع ظهورها اليد، ثم التمثيل لشكلها وحجمها بحبة العدس فى صغرها ويبسها وتلونها.

ومن أمثلة الشرح بالجمع بين التعريف المحكم وضرب المثال- مما تجوزنا فى تسميته باسم التعريف الهجين- ما يورده الكفوى فى الكليات تحت مدخل (السهولة، ص510)، حيث يقول: "السهولة فى البديع: خلو اللفظ من التكليف والتعقيد فى السبك/ ومن أحسن أمثلته قوله: [من الوافر]

ألـيس وعـدتنى يـا قلـب أنـى ... إذا مـا تبـت مـن لـيلى تتـوب

فهـا أنـا تائـب مـن حـب لـيلى ... فـما لـك كلـما ذكـرت تـذوب"[2]

ففى هذا التعريف مزج الكفوى بين التعريف المحكم، الذى جمع فيه الخصائص المميزة لمعنى السهولة، وقد تلخصت هذه السمات فى أنه مصطلح بديعى، وكونه خاص باللفظ فى عملية السبك، مما يميزه عن اللفظ حال انفراده، وبين ضرب المثال الذى يوضح المراد، وهو ما يمكن تمثيله فى المخطط التالى:

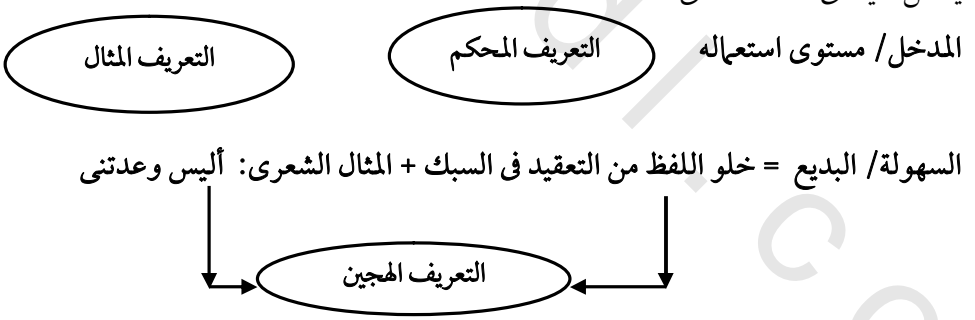

ومن أمثلة استعمال هذه الطريقة قول الكفوى فى تعريف مصطلح (الظرف، ص589): "الظرف فى عرف النحويين = ليس كل اسم من أسماء الزمان أو المكان على الإطلاق، بل

(1) انظر أمثلة أخرى كثيرة فى مفاتيح العلوم، ص44، 45 (الضم/ التوجيه/ الحشو/ النجر/ الإشمام/ النصب/ الفتح/ القعر/ التفخيم/ الكسر) ... إلخ.

(2) البيتان لمجنون ليلى فى كشاف اصطلاحات الفنون (سهولة) 987/1، وليسا فى ديوانه (رواية الوالبى)، ولا ديوانه (عبد الستار فراج).

الظرف منها ما كان منتصبًا على تقدير (فى)، واعتباره بجواز ظهورها معه؛ فتقول: قمت اليوم، وفى اليوم". ففى هذا التعريف لجأ الكفوى إلى بيان السمات الدلالية المائزة للظرف، وهى كونه اسمًا دالًّا على الزمان أو المكان، ثم بين أن ذلك ليس على الإطلاق، بل يشترط تضمنه معنى حرف الجر فى، وهذا ما مر بنا وسميناه التعريف المحكم، ثم زاد فمثل على ما أراده بقوله: (قمت اليوم/ وفى اليوم)، وهو جوهر ما سميناه طريقة الشرح بالتعريف الهجين.

واستمر استعمال طريقة الشرح بالتعريف الهجين فى أوسع معجميين من معاجم المصطلحيات، وهما كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى، وجامع العلوم للأحمد نكرى- بالقلة والندرة التى سبق رصدها سلفًا.

يقول التهانوى فى كشاف اصطلاحات الفنون فى تعريف مصطلح (الإرداف 140/1): "الإرداف عند أهل البيان = هو أن يريد المتكلم معنى فلا يعبر عنه بلفظه الموضوع له، ولا بدلالة الإشارة بل بلفظ يرادفه، كقوله تعالى: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ ﴾ [سورة البقرة 210/2]، والأصل: وهلك من قضى الله هلاكه، ونجى من قضى الله نجاته، وعدل عن ذلك إلى لفظ الإرداف؛ لما فيه من الإيجاز والتنبيه على أن هلاك الهالك ونجاة الناجى كان بأمر مطاع، وقضاء من لا يرد قضاؤه، والأمر يستلزم الآمر، فقضاؤه يدل على قدرة الآمر به وقهره، وأن الخوف من عقابه والرجاء من ثوابه، يحضان على طاعة الأمر، ولا يحصل ذلك كله من اللفظ الخاص". فى هذا الشرح المطول دمج بين نوعين من التعريف؛ أولهما: جمع فيه التهانوى الخصائص المميزة لمفهوم الإرداف، المتمثلة فى التعبير عن المعنى المراد بمرادف اللفظ الموضوع لذلك المعنى فى اللغة، وأن ذلك خاص بمجال علم البيان، وآخرهما: التمثيل بالآية الكريمة، وهما معًا مثال دال على ما سميناه الشرح بالتعريف الهجين.

ومن أمثلته تعريفه مصطلح (التذييل 405/1)، حيث يقول: "التذييل: عند أهل المعانى نوع من أنواع إطناب الزيادة، وهو أن تؤتى بجملة عقيب جملة، والثانية تشتمل على معنى الأولى؛ لتأكيد منطوقه أو مفهومه؛ ليظهر المعنى لمن لم يفهمه، ويتقرر عند فهمه، ولا يخفى أن هذا يشتمل الجملة المؤكدة؛ نحو أن زيدًا قائم، إن زيدًا قائم... وكقوله تعالى: ﴿ وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴿٨١﴾ ﴾ [سورة الإسراء 81/17]، فقوله إن الباطل كان زهوقًا تذييل لقوله: وزهق الباطل، وتأكيد لمنطوقه، وهو زهوق الباطل". ففى هذا الشرح تعانق بين التعريف المحكم الذى حدد السمات الدلالية للتذييل فى:

1- أنه زيادة.

2- وأنه يتحقق بجملة تالية لجملة سابقة تحمل معناها.

3- وأنه لتأكيد المنطوق أو المفهوم.

وبين التعريف الهجين الذى تمثل فى ضرب المثال والشاهد القرآنى وبيان ما احتوى عليه، مما يوضح معنى المصطلح.

ومن الأمثلة التى تقترب جدًّا من شكل الشرح بالتعريف الهجين قول الأحمد نكرى فى تعريف مصطلح (السوم/ 493): "السوم فى الشرع = طلب المبيع بالثمن الذى تقرر به البيع، فى المغرب (سام 1/423) سام البائع السلعة؛ أى: عرضها، وذكر ثمنها، وسامها المشترى؛ بمعنى: استامها، قال النبى صلى الله عليه وسلم: لا يستام الرجل على سوم أخيه...". ففى هذا الشرح اجتمع التعريف المحكم مع التعريف الموازى، بذكر جملة توضح معنى المدخل، أو معنى أصوله الاشتقاقية.

ويقول كذلك فى شرح معنى مصطلح (الكلام النفسى، ص745): "الكلام النفسى: هو معنى فى نفس المتكلم يدل عليه بالعبارة، أو الكتابة، أو الإشارة، كما أشار إليه الأخطل [من الكامل/ ق272/ 2 ص560]:

إن الكلام لفى الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلًا"

ففى هذا الشرح اجتمع تعريف الكلام النفسى بجميع سماته الدلالية، ثم بما يدعمه، ويعضده من شعر الأخطل.

والملاحظ فى هذا الباب انخفاض نسبة استعمال هذا النوع من طرق التعريف- مع أهميته الكبيرة- فى إيضاح المعانى، ولا سيما أن عددًا من معاجم المصطلحيات ظهر أن مستعمليها هم طلاب العلم الذين تتوخى خدمتهم، وتيسير المعلومات لهم، ومثل هذه النوعية من المستعملين يناسبها ويوافقها استعمال التعريف المحكم بجوار التعريف بالتعبير الموازى، أو بالتمثيل مجتمعين، وهو ما سميناه هنا الشرح بالتعريف الهجين.

لكن الحقيقة تقتضى أن نقرر أن نسبة استعمال طريقة الشرح بالتعريف الهجين زادت بشكل ملحوظ مع المداخل أو المصطلحات التى تسمح مجالاتها المعرفية بذلك، كما رأينا فى مصطلحات البلاغة والنحو والفقه والتفسير، مما يصح معها ضرب المثال بجوار التعريف بالسمات الفارقة.

وهذه الملاحظة المتعلقة بنسبة استعمال التعريف الهجين القليلة، مع ملاءمة لنوعية المستعمل (المتعلم)- مسبوق إليها فيما جاء عند فاطمة العازمى التى تقرر فى حقها: "أنها أكثر ملاءمة من

التعريف المحكم لنوع المستعمل (المتعلم)؛ إذ إنه يعطينا (أى: التعريف الهجين): التعريف العلمى الدقيق المطابق للواقع، بجانب وضع المصطلح العلمى الغامض (أو المراد تعريفه)، أو الكلمة العلمية فى عبارة (أو مثال) توضح معناها، وكان من الأنسب أن تكون نسبة استخدام التعريف الهجين أكثر من نسبة استخدام التعريف المحكم أو مقاربة له"[1]، وهو ما لم يحدث؛ ربما لاعتبارات تخص المجالات المعرفية لبعض المصطلحات أو المداخل، مما لا يستقيم معها استعمال التعبير الموازى، أو استعمال الأمثلة والنماذج.

وثمة أمر آخر مهم فى هذا السياق يتعلق أيضًا بجزء من الوظائف المعلنة فى مقدمات هذه المعاجم– كما مر بنا فى الحديث عن دور المقدمات– هو نص أصحابها على توخى تحقيق غاية التيسير والتسهيل على مستعمليها من دون النظر إلى الطبيعة التعليمية، ظهرت أو لم تظهر، ولا شك أن زيادة نسبة استعمال طريقة الشرح بالتعريف الهجين، بما فيه من إيضاح أعلى من غيره من أشكال التعريف الأخرى– كانت جديرة بالتحقق هنا.

وهذا ملمح نقص ينبغى أن يشار إليه؛ إذ الغاية التيسيرية على المستوى النظرى الذى تبناه كثير من أصحاب معاجم المصطلحيات فى مقدماتهم لها- لم يظهر ما يحققه أو يدعمه على المستوى التطبيقى أو التنفيذى فى باب طرق شرح معانى المداخل أو المصطلحات.

3/أ طريقة الشرح بالمرادف:

يعرف الدكتور محمد أحمد أبو الفرج التعريف بذكر المرادف فيقول: هو أن توضع فى تعريف الكلمة كلمة أخرى مرادفة لها على وجه التقريب[2]، وما احترز به هذا القول وظهر فى شبه الجملة (على وجه التقريب) مرده إلى صعوبة الإقرار بتساوى لفظين أو أكثر تساويًا تامًّا فى الدلالة، وهى صعوبة زائدة بنسبة أعلى فى مجال الدلالات الاصطلاحية، التى يحرص فيها على أن يكون أمام كل مصطلح دلالة واحدة.

لكن الواقع يعكس- من خلال استعمال طريقة الشرح أو التعريف بالمراد- أن ثمة ألفاظًا أو مصطلحات كثيرة وقع بينهما ترادف تام.

وإذا كان التعريف بالمرادف هو وضع كلمة أخرى مساوية لكل مدخل؛ بغرض بيان معناه وتوضيحه محاطًا بعدد كبير من الشروط؛ لكى يقبل اللغويون القول بترادفهما- فإن الأمر يزداد تعقيدًا فى هذا المجال الذى نحن بصدده؛ ذلك أن الغرض الأساسى من إيراد المصطلحات فى

(1) المعجم العربى الأساسى للناطقين بالعربية ومتعلميها (دراسة وصفية نقدية)، ص96.

(2) المعاجم اللغوية فى ضوء دراسات علم اللغة الحديث/ 107، وانظر: تراث المعاجم الفقهية فى العربية/ 232، وقد جعلته فاطمة العازمى فرعًا من التعريف بالتعبير البديل، انظر: المعجم العربى الأساسى (دراسة وصفية)/ 93.

معاجم المصطلحيات هو بيان السمات الدلالية المميزة لكل مصطلح، توصلًا إلى التحديد المفهومى لهذا المصطلح أو ذاك، ومن هنا فإن استعمال التعريف بالمرادف يظل طريقًا محفوفًا بالمخاطر؛ لأنه يخل– ولا شك– بما يتطلع إليه المستعمل لهذا النوع من المعاجم فى المعجمية العربية.

والحق قاض بأن نقرر أنه على الرغم من استعمال أصحاب معاجم المصطلحيات العربية[1] لهذا الأسلوب من التعريف، فإنه جاء– من حيث نسب الاستعمال- أقل من قسيميه السابقين المناسبين جدًّا لطبيعة هذه الشريحة من المعاجم العربية.

ومن الأمثلة على استعمال التعريف بالمرادف فى معاجم المصطلحيات فى العربية ما نجده فى مفاتيح العلوم للخوارزمى فى فصل فى الديات من باب الفقه، حيث يقول (ص19): "العاقلة = العقيبة، عند أصحاب الحديث. وهم (أى العاقلة) عند أصحاب الرأى = أصحاب القاتل... والعقل هو الدية. والغرة = دية الجنين". ففى هذا النص عرف الخوارزمى عددًا من المصطلحات الفقهية بذكر مرادفها أمامها، وقد ظهر نمطان فى هذا النوع التعريفى، هما:

1- نمط الكلمة المفردة فى التعريف بالمرادف =

(المدخل)/ العاقلة ⟵ (التعريف بالمرادف)/ العصبة.

(المدخل)/ العقل ⟵ (التعريف بالمرادف)/ الدية.

2- نمط التركيب الإضافى فى التعريف بالمرادف =

(المدخل)/ الغرة ⟵ (التعريف بالمرادف)/ دية + جنين.

(المدخل)/ العاقل ⟵ (التعريف بالمرادف) أصحاب + القاتل[2].

ومن أمثلته كذلك ما ورد تحت المدخل (العطف) يقول (ص 49): "العطف = هو النسق". وقد شعر بعض أصحاب معاجم المصطلحيات بالمخاطر المحيطة بطريقة استعمال التعريف

(1) لعل سببًا آخر يقف وراء هذا الاستعمال، هو تفشى ظهور التعريف بالمرادف فى منظومة العمل المعجمى الاصطلاحى، أو المختص بعلم معين، مما نجد له أمثلة كثيرة فى المعاجم الأصولية، والفقهية، فضلًا عما نجد له من أمثلة فى أشهر المعاجم العامة. راجع على الترتيب: المعاجم الأصولية فى العربية/ 2221-224، وتراث المعاجم الفقهية فى العربية/ 232 وما بعدها، والمعاجم اللغوية فى ضوء دراسات علم اللغة الحديث، ص107.

(2) تدخل فاطمة العازمى فى إطار التعريف بذكر المرادف ما تسميه التعريف بذكر المترادفات القريبة المجمعة، فهى مثلًا تصنف التعريف التالى: [الإنسان = حيوان ناطق] التعريفات/56- ضمن نوع التعريف بذكر المرادفات القريبة، فتقول (ص94) فى أطروحتها: المعجم العربى الأساسى دراسة وصفية/ 94: "وقد شرح المعنى بذكر المرادفات القريبة (near synonyms–) حيث إن اجتماعهما يعطى تحديدًا وتوضيحًا أكثر للمعنى". ونحن نرى ذلك النوع خارجًا عن التعريف بالمرادف، وداخلًا فى التعريف المحكم بسبب اجتماع السمات.

بالمرادف– فضموا إليها استعمال التمثيل؛ زيادة فى التوضيح، أو تأمينًا للتوضيح، ومن أمثلته تعريفه مصطلح (الصفة)، حيث يقول (ص49): "الصفة = هى النعت؛ كقولك = مررت برجل ذى مال، ومررت بالرجل الحسن". ففى هذا المثال اجتمع للوفاء بتعريف مصطلح (الصفة) ذكر المرادف وهو (النعت)، ثم ذكر المثال كما هو واضح فى التعريف[1].

ومن أمثلة التعريف بالمرادف على وفاق النمط الثانى (التركيب الإضافى) قول الجرجانى فى تعريف مصطلح (الجلد، 104): "الجلد = هو ضرب الجلد". حيث عرف المصطلح عن طريق تركيب إضافى مكون من (ضرب) و (الجلد)، ومن المستقر فى العرف النحوى أن المتضايفين كالكلمة الواحدة.

ويقول كذلك فى تعريف مصطلح (الحضانة، ص119): "الحضانة = هى تربية الولد". ففى هذا التعريف ذكر لمرادف الحضانة باستعمال تركيب إضافى من (تربية) و (الولد).

ومن أمثلة استعمال النمط الأول، وهو التعريف بذكر كلمة مفردة قول الجرجانى فى تعريف (العقاب، ص196): "العقاب = القلم". واستعمال القلم مرادف للعقاب عند الصوفية، يفسره كونه رمزًا للعقل الأول الذى يرتبط بالفيض.

ومن ذلك قوله فى تعريف مدخل (المستند، ص272): "المستند = مثل السند". ففى هذا التعريف اكتفى الجرجانى بذكر مرادف مشهور معروف مكافئ للمستند.

و قد أخذ التعريف بذكر المرادف شكلًا مختلفًا نسبيًّا فى معجم (مقاليد العلوم فى الحدود والرسوم) المنسوب للسيوطى، وهذا الشكل راجع إلى إدراك هذا المعجم لعلاقة الترادف الجامعة بين عدد من المصطلحات، وملخص هذا الشكل ما يلى:

المدخل (أ) ⟵ شرحه بطريقة التعريف بغير ذكر المترادف.

المدخل (ب) ⟵ شرحه بالإحالة إلى المدخل (أ) كقول شارح صحيح إن تعريف المدخل (ب) بذكر مراده، وهو المدخل (أ) الذى تحول هنا ليكون الكلمة المرادفة الشارحة، لكن تأمل هذا النمط يرى اختلافه الإيجابى عن النمطين السابقين، ويرى أن المخاطر التى يمكن أن تحيط بنمطى الصورة السابقة التى تجلت فى مفاتيح العلوم، والتعريفات – أقل لدرجة تصل إلى عدم تصورها أصلًا.

ومن أمثلة نمط التعريف بذكر المرادف بالإحالة قول مقاليد العلوم فى شرح مصطلح (التمريض، ص46، فقرة 65): "التمريض مثله (أى مثل: التضبيب)". ففى هذا الشرح استعمال للمرادف الذى هو عين المدخل السابق ذكره، ويمكن تصوير الطريقة كما يلى:

(1) لم يستعمل ابن هبة الله هذه الطريقة فى معجمه الحدود الطبية وغيرها.

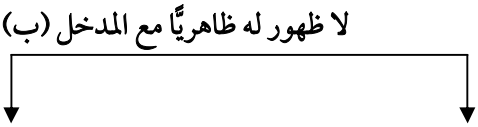

المدخل (أ)/ التضبيب ← شرحه بطريقة التعريف المحكم (1).

المدخل (ب) التمريض ← شرحه بطريقة ذكر المرادف الذى هو المدخل السابق (أ).

وكأن التعريف المحكم المذكور تعريفًا للمدخل (أ) التضبيب هنا، تحول ليصير فى حقيقة الأمر تعريفًا لمدخل (ب)/ التمريض، ويصبح التعريف بذكر المرادف ظاهرة شكلية فقط تضمر فى طياتها تعريفًا من نوع آخر[1].

ومن أمثلة استعمال تلك الطريقة أيضًا قول مقاليد العلوم فى تعريف (الصدقة) بضم الدال (ص 57/ 189): "الصدقة: ترادفه". أى: تساوى الصداق، وهو المدخل السابق الذى عرف باستعمال التعريف المحكم، وهو "المال الواجب للمرأة على الرجل بالنكاح أو الوطء"[2]. فكان التعريف لمصطلح الصدقة بذكر مرادفه المحال عليه، والمذكور سلفًا بعد إسقاط التعريف المحكم ظاهرًا، واستبقائه حقيقة، وكأن المعجم صنع الشكل التالى:

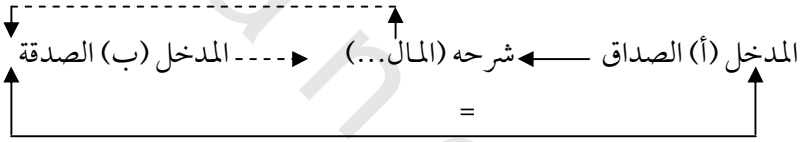

وقد غلب هذا النمط على استعمال مقاليد العلوم عند تطبيقات طريقة الشرح بذكر المرادف فى المواضع التى وردت فيه[3].

---

(1) يقول مقاليد العلوم، ص64/46 "التضبيب = مد خط كرأس الضاد المعجمة على ثابت نقلًا فاسدًا لفظًا أو معنى، أو على ضعيف أو ناقص".

(2) انظر: مقاليد العلوم، ص96/50 (الفساد = البطلان)، وص 129/52 (المجازفة = المزاينة)، وص 144/53 (السلف = السلم)، وص 56/ 182 (الرقبى = العمرى).

(3) انظر: مقاليد العلوم، ص251/63: (النافلة والسنة = ترادفانه (أى الندب). وص 253/63 (الجائز = بمعناه (أى = المباح). وص 256/63 (المحظور = كذلك، أى الحرام). وص 432/78 "اللزوم والتلازم = كذلك (أى الملازمة)". وص 547/89 "حروف الصلة = ترادفها (أى حروف الزيادة)". وص 91/ 566 "الواقع والمجاوز = بمعناه (المتعدى)". وص 638/97 "الاحتراس = مثله (أى التكميل)". وص 99/ 663 "التمثيل = التشبيه المركب". وص 101/ 680 "الطباق والتضاد = مثلها (أى المطابقة)". وص 101/ 682 "التناسب والتوافق = بمعناها (أى مراعاة النظير)". وص 101/ 686 "التسهيم = الإصاد". وص 108/739 "السلخ = مثلها (أى الإعارة)". وص 109/ 754 "التلميح = هكذا (أى التمليح)"، وغير ذلك كثير.

وقد ورد فى أحيان نادرة جدًّا استعمال طريقة الشرح بذكر المراد، ففى الصورة الأولى المألوفة غير الإحالية، ومن أمثلتها عند مقاليد العلوم قوله (ص341/71): "الفعل هو التأثير". فهو هنا عرف المصطلح الكلامى الذى هو الفعل بذكر مرادف له، هو التأثير من غير إحالة على مدخل سابق، وتحويله إلى قول شارح أو معرف.

ومثله أيضًا (ص342/72): "الانفعال هو التأثر"، و(ص353/72): "الوجود: هو الكون".

وقد ورد كذلك بعض الشروح بذكر المرادف من الصورة الثانية المألوفة وهو النمط التركيبى، ومن أمثلته قوله (ص 617/95): "الفصل = تركه"، أى ترك الوصل. وفى استعمال مقاليد العلوم للنمط التركيبى هذا بعض المخاطر التى تنشأ عن ضرورة تصور الوصل، ليتم تصور تركه الذى هو عين الفصل، ومن هنا جاء مصطلح الفصل بعد الوصل الذى هو عطف بعض الجمل على بعض، فقللت شبهة الإحالة، التى ظهرت فى الإضافة إلى ضمير الهاء فى (تركه)؛ لتعين على إدراك مفهوم الفصل.

وظاهر أن العناية بمبدأ الإحالة الذى ظهرت تجلياته فى طريقة الشرح والتعريف، بذكر المرادف- حققت أمرًا آخر مهمًّا، وهو الاختصار والتلخيص، مما أعان على تقليل حجم المعجم، ومحاصرة شكل من الأشكال المفضية إلى التضخم.

واستمر استعمال طريقة الشرح بذكر المرادف فى معاجم المصطلحيات العربية المتأخرة، فظهرت أمثلة قليلة له فى التوقيف على مهمات التعاريف[1] للمناوى منها قوله فى التعريف بالمدخل (الإبان، ص27): "الإبان = الوقت". وقوله فى تعريف "الاحتراز" ص39: "الاحتراز = التحفظ". ففى هذين المثالين وضع المعجمى كلمة مرادفة تتحمل عبء شرح كلمة المدخل.

ومن صور التعريف بذكر المرادف المكون من تركيب إضافى[2] قوله فى تعريف (الإجهاض، ص38): "الإجهاض: إسقاط الجنين". وقوله فى تعريف (الإذن، ص47): "الإذن = رفع المنع".

---

(1) انظر: التوقيف، ص28 (الأب = الوالد). وص30 "الابن = الولد". وص31 "الاتخاذ = الاقتناء". وص57 "الاستطابة = الاستنجاء". وص73 "الإعادة = التكرير"، وغير ذلك كثير.

(2) انظر: التوقيف، ص59: "الاستعداد = طلب النصرة". وص67 "الإشفى = آلة الإسكاف". وص81 "الأفول = غيبوبة النيرات، كالقمرين والنجوم". وص117 "النجل = منع الواجب". وص310 "الخراب = ذهاب العمارة". وص310 "الحرض = حزر الثمرة (أى تقديرها)"، وغير ذلك كثير.

ولا شك أن استعمال هذا النمط يحمل قدرًا ضئيلًا من جرثومة السمات الدلالية للمدخل موضع التعريف.

وقد لجأ المناوى إلى إجراء خفف من مخاطر الاعتماد على تعريف عدد من المداخل بطريقة ذكر المرادف، وهو إجراء ذكر المثال الموضح بعد ذكر المرادف، ومن الأمثلة التى استعمل فيها هذا الإجراء ما ورد فى سياق تعريف (الإدواة، ص45): "الإدواة = إناء الوضوء؛ كالركوة". ففى هذا التعريف شرح معنى المدخل بالتركيب الإضافى المرادف، مضمومًا إليه مثال موضح يهدف إلى استحضار الصورة للمدخل فى الواقع الخارجى؛ عونًا على تمثله.

وقد يستعمل بجوار ذكر المرادف التعريف بالتعبير الموازى، وهو وضع الكلمة فى عبارة قادرة على بيان معناها، من مثل قول المناوى فى تعريف (الإدلاء، ص45): "الإدلاء = الوصول؛ تقول = أدلى إلى الميت بالبنوة ونحوها: وصل بها؛ من أدلى الدلو، وأدلى بحجته: أثبتها فوصل بها إلى دعواه". ففى هذا التعريف بذكر المرادف مشفوعًا بعدد من التعابير سعى لتأكيد المعنى المذكور.

ومن ذلك قوله فى تعريف (البشاعة، ص132): "البشاعة: سوء الخلق، وبشع الرجل بشاعة = ساء خلقه، وهو بشع المنطق: ذميم الوجه، عابس". ففى هذا التعريف تعاون ذكر المرادف مع بعض التعابير التى وضع فيها اللفظ المراد تعريفه؛ لبيان معناه فى الاستعمال.

وهذا النمط المتمثل فى اقتران التعريف بذكر المرادف بالتعريف بذكر التعبير الموازى؛ يهدف إلى التأكد من توضيح معانى المداخل، ولا سيما فى الاستعمالات العامة، تمهيدًا لبيان معانيها الاصطلاحية، أو للإعانة على توضيح معانى بعض المداخل، التى تستعمل فى سياقات شائعة ومتفشية فى متون العلم القديمة؛ ذلك أن التعريف بالتعبير الموازى يهدف إلى التركيز على التعبير عن المفهوم، مع عدم إغفال محتوى المفهوم، على حد تعبير فاطمة العازمى[1].

ولذلك نلحظ أن ميادين تجليه إنما تكثر فى رحاب العلوم الشرعية والعربية، التى يكون تحصيل المفهوم، والقدرة على استعمال التعابير معًا هو مشغلة نوعية مستعملى معاجم المصطلحيات، الذين يكثر تعاملهم مع مصطلحات هذه العلوم تحديدًا.

ومع التقدم زمنيًّا نحو العصور المتأخرة نلاحظ ازدياد نسبة استعمال طريقة التعريف بذكر المرادف؛ ربما بسبب من مقاومة التضخم، مع اتساع مدونة المصطلحات وتنامى أعدادها، وهو ما بدأ فى الظهور مع التوقيف على مهمات التعاريف.

(1) المعجم الأساسى (دراسة وصفية نقدية)/ 92.

وكذلك نجد الأمر فى الكليات، للكفوى؛ ومن أمثلة هذه الطريقة عنده قوله (ص346): "الجوهر = هو والذات والماهية والحقيقة كلها ألفاظ مترادفة"، وهو ما يعود فيؤكده قائلًا: "والمشهور فيما بين الفلاسفة: استعمال الجوهر بمعنى الذات".

ويقول معرفًا (الحفا) بالقصر: "الحفا = داء الرجل"[1]، ففى هذا التعريف استعمل الكفوى تركيبًا إضافيًّا على جهة الترادف للمدخل الذى ذكر التركيب لتعريفه، وبيان معناه[2]. ويقول (ص433): "الخلطة = الشركة، ولا فرق إذن بين الخليط والشريك". فالكفوى فى هذا المثال عرف المدخل (الخلطة) بذكر مرادف له، وهو الشركة، ثم دعمه بالإشارة إلى شيوع هذا الترادف بين الألفاظ المأخوذة منهما، على ما رأينا فى الخليط المساوى للشريك[3].

ومثلما استشعر المناوى عجز التعريف بذكر المرادف وحده عن الوفاء ببيان معانى المداخل أو المصطلحات، فلجأ إلى وسائل أخرى تعين على توضيح المعنى، أو بيان الاستعمال بجوار ذكر المرادف، من مثل: ضرب المثال أو استعمال التعريف بالتعابير الموازية ... إلخ – فقد لجأ إلى ذلك أيضًا الكفوى فى كثير من التعريفات بذكر المرادفات، التى استعملها فى شرح معانى عدد من المداخل أو المصطلحات، من مثل تعريف (العفو، ص632): "العفو = إسقاط العقاب". ثم أخذ الكفوى فى ذكر بعض الاستعمالات والشواهد الداعمة لهذا المعنى، ومنها أفاد إمكان الإسقاط قبل التوبة.

ويقول فى تعريف (العتق، ص656): "العتق: عبارة عن القوة، يقال: عتق الفرخ = أى قوى وطار عن وكره". وفى هذا التعريف لم يقف الكفوى عند ذكر المرادف للعتق وهو القوة، وإنما زاد تعبيرًا موازيًا؛ هدف إلى دعم هذا المعنى المذكور وتجليته[4].

ومن أمثلة استعمال التعريف بذكر المرادف عند التهانوى فى كشاف اصطلاحات الفنون قوله (284/1): "الانقطاع = هو فى اصطلاح المناظرة = اختتام البحث". وهذا التعريف كما نرى

---

(1) الكليات/ 407.

(2) أكثر الكفوى من استعمال التعريف المرادف فى الأجزاء التى خصصها لشرح الغريب من ألفاظ الكتاب العزيز، التى التزمها فى نهاية كل باب، انظر: الكليات، ص410-413 على سبيل التمثيل، وآخر كل باب تحت عنوان (نوع).

(3) انظر أمثلة أخرى للتعريف بذكر المرادف فى الكليات، ص433 (الخلع = إزالة الزوجية)، و434 (الخفض = الجر)، و465 (الراسخ = كل ثابت)، و478 (الربانيون = علماء أهل الإنجيل)، و (الأحبار = علماء أهل التوراة)، و511 (السلف = السلم)، و527 (صلاة = الشاهد = صلاة المغرب)، و534 (الشكر = عرفان الإحسان)، و541 (الشورى = التشاور)، و559 (الصورة = الشكل وتستعمل بمعنى النوع والصفة)، وغير ذلك.

(4) انظر: الكليات، ص778: "اللعبة = كل ملعوب فهو لعبة؛ يقال: اقعد حتى أفرغ من هذه اللعبة"، و887 "النسك = كل متعبد، ومن هذا قيل للعابد = ناسك، والنسك فى الأصل غاية العبادة"، وغير ذلك.

استعمل تركيبًا إضافيًّا لبيان معنى المدخل (الانقطاع)، وقد أضاف التهانوى فى كثير من المواضع التى استعمل فيها هذا النوع من التعريف بعد ذكر المرادف– إجراءات تخفف من المخاطر التى يمكن أن تنشأ بسبب من الاكتفاء بذكر المرادف فقط، وهذه الإجراءات تسعى– ولا شك– لنفى أى شكل من أشكال الغموض، الذى يمكن أن يبقى محيطًا بمعانى المداخل المعرفة بذكر المرادف، وهو ما نلحظه مثلًا عند التهانوى بعد تعريفه لمصطلح الانقطاع من بيان لطرق إدراكه المتمثلة فى: ثبوت دعوى المستدل، أو دعوى المعترض.

ومن أمثلة استعمال التعريف بذكر المرادف كذلك قول التهانوى (1/378): "التبيين عند النحاة = اسم التمييز"[1].

ويقول فى تعريف العلم الأعلى (2/1230): "العلم الأعلى هو العلم الالهى"[2].

وقد ظهر استعمال التعريف بذكر المرادف كذلك عند الأحمد نكرى فى معجمه (جامع العلوم) المعروف بدستور العلماء، ومن أمثلته القليلة عنده قوله فى تعريف الإيمان (ص194): "الإيمان = التصديق مطلقًا". فنحن نرى أنه عرف المدخل(الإيمان) بمرادفها، وهو التصديق، الذى هو اطمئنان القلب إلى المطلوب تصديقه.

ويقول فى تعريف مصطلح (الزنديق، ص467): "الزنديق = معناه الملحد". ففى هذا التعريف اكتفاء بذكر مرادف الزنديق[3].

ويلاحظ على استعمال طريقة التعريف بالمذكور فى معاجم المصطلحيات مجموعة من العلامات المائزة، التى تصب فى مجملها فى باب تأخير رتبته، من هذه العلامات ما يلى:

1- انخفاض نسبة الاستعمال، إذا ما قورن بطريقتى التعريف المحكم أو التعريف الهجين.

---

(1) انظر أمثلة أخرى للتعريف بذكر المرادف فى كشاف اصطلاحات الفنون: 1/961 (السكر = كل مسكر)، و1026 (الشركة = خلط الملكية)، و1/1046 (شواهد الحق = هى حقائق الأكوان)، وغير ذلك. و2/1123 (الطاعة = موافقة الأمر)، و2/1219 (العلم = الإدراك مطلقا)، و2/1230 (العلم التعليمى هو الرياضى)، وغير ذلك.

(2) ربما كان اللجوء إلى استعمال التعريف بذكر المرادف فى عدد كبير من التعريفات التى قامت عليه- راجع إلى أن عددًا من هذه المداخل المعرفة بذكر المرادف، سبق للتهانوى أن عرفها فى مواضع متقدمة من كتابه؛ فهو يقول مثلًا 2/1230: "علم الأخلاق = هو علم السلوك، وقد سبق فى المقدمة"، وكذلك قل مع المداخل التالية: العلم الأدبى = العلم الأسفل والعلم الأوسط وعلم الكلام، وانظر: كشاف اصطلاحات الفنون: 3/1231.

(3) انظر أمثلة أخرى للتعريف بذكر المرادف فى جامع العلوم، ص949 "النفل = الغنيمة"، و667 (الفرقان = القرآن)، و678 (الفلاسفة = الحكماء)، وغير ذلك.

2- استعماله مقرونًا بطريقة أخرى؛ للتقليل من عجزه عن الوفاء ببيان معانى المداخل التى استعمل فى تعريفها، بحيث استشعر أصحاب معاجم المصطلحيات- ولو بشكل ضمنى- عدم قدرة التعريف بذكر المرادف منفردًا على تعريف المصطلحات التى وضع بإزائها.

3- استعمال التعريف بذكر المرادف فى كثير من حالات استعماله لتعريف المداخل من الزاوية اللغوية العامة على سبيل التمهيد قبل ذكر المعانى الاصطلاحية، وبذلك يكون استعمال هذا النوع من التعريفات أمام المصطلحات قليلًا جدًّا.

4- كثيرًا ما استعمل أصحاب معاجم المصطلحيات طريقة التعريف بذكر المرادف فى شرح معانى مصطلحات سبق التعريف بمعانيها بطريقة وافية ببيان المعنى، وجاء التعريف بذكر المرادف فى مواضع أخرى على سبيل الإحالة لما سبق تعريفه، بمعنى أن استقلال التعريف بذكر المرادف فى شرح معانى المصطلحات كان أمرًا غاية فى الندرة، وكان فى كثير من مواضعه تقنية من تقنيات تحقيق التماسك المعجمى، والتغلب على تفرق المصطلحات المترادفة المتساوية فى المعنى؛ بسبب من تطبيق المنهج الألفبائى فى ترتيب المصطلحات أو المداخل.

4/أ التعريف بالمغايرة:

يعرف الدكتور محمد أحمد أبو الفرج- رحمه الله- التعريف بالمغايرة، فيقول إنه: "يتم بأن يشرح معنى الكلمة بذكر أخرى، تغايرها فى المعنى، فيتضح الضد بالضد"[1]. وعلى الرغم مما يوجه لهذه الطريقة، من انتقادات كثيرة تقلل من كفاءة الاعتماد عليها- فإن ثمة سمة تتمتع بها فى سياقنا هنا؛ ذلك أن واحدًا من أهم أغراض المعجمية المختصة هو تحقيق الفهم، وإيضاح المحتوى الدلالى/ العلمى الذى يسكن المصطلحات، وهو ما يلصقه عدد من دارسى المعجمية المعاصرة بهذه الطريقة التعريفية، يقول الدكتور أحمد مختار عمر- رحمه الله-: "إن الشرح بالمرادف طريقة تخدم غرض الفهم وحده"[2]. ثم يقول: "أما الشرح بالمضاد، فقد اعتبره بعض اللغويين من نوع الشرح بالمرادف أو المقارب"[3]، وهو ما يجعل لها شيئًا من القيمة والتوصل إلى معنى المصطلحات من خلال هذه الطريقة التعريفية، الذى يتم أولًا عن طريق: "إدراك مفهوم

(1) المعاجم اللغوية فى ضوء دراسات علم اللغة الحديث/ 102-103، وانظر: المعجمية للدكتور محمد رشاد الحمزاوى، ص 287، فقرة 3/193.

(2) صناعة المعجم الحديث/ 141.

(3) صناعة المعجم الحديث/ 143.

هذا الضد، توصلًا إلى تحصيل معنى المدخل المراد شرحه وإدراكه وتصوره"[1]. وهى بهذا تتأخر كثيرًا من ناحية الرتبة والقيمة فى قائمة طرق شرح المعنى فى معاجم المصطلحيات العربية؛ لعدة أمور مهمة يأتى فى مقدمتها عدم وفائها ببيان المعنى، ثم لاعتمادها على بيان غيرها، وهو الضد المذكور باعتباره تعريفًا للمدخل.

وهذه العيوب معتبرة إن جاء التعريف بالضد رأسًا بذاته، ولذلك يفضل الدارسون المعاصرون ألا يستقل فى تعريف مدخل ما من المداخل، يقول الدكتور أحمد مختار عمر- رحمه الله-: "ومن الأفضل أن يأتى (التعريف بالمضاد) تذييلًا للتعريف أو التفسير بالعبارة" [2]، أو بغيرها.

وقد استعملت معاجم المصطلحات العربية هذه الطريقة فى تعريف بعض المصطلحات، فمن أمثلتها عند الخوارزمى فى مفاتيح العلوم (ص23) فى سياق ذكر مصطلحات علم الكلام عند المسلمين: "أيس: خلاف ليس". وهو بهذا المعنى مصطلح مرادف للوجود عندهم؛ لأن ليس معناه العدم، وعلى الرغم من وضوح الدلالة، فإن استطراد الخوارزمى بذكر شىء من أصول الكلمة الاشتقاقية التأصيلية/ الإبتمولوجية- أسهم فى هذا البيان، حيث نقل الخوارزمى عن الخليل فى العين (ليس 330/7) أن: "ليس إنما كان: لا فى أيس، فأسقطوا الهمزة، وجمعوا بين اللام والباء، والدليل على ذلك قول العرب: أيتنى بكذا، من حيث أيس وليس"[3]. ففى هذا القول المأثور ما يدلل على عدم انفراد تعريف أيس بمضادها الذى هو ليس، ولو ظاهريًّا.

وقد ندر استعمال التعريف بالمضاد فى معاجم المصطلحيات العربية الأولى كمفاتيح العلوم للخوارزمى[4]؛ ربما بسبب من الشعور بعدم كفايته فى بيان معانى المصطلحات.

وقد زادت نسبة استعماله فى معاجم المصطلحيات العربية المتأخرة بدءًا من التعريفات للجرجانى، ومن أمثلته عنده قوله فى شرح معنى مصطلح (الأداء الناقص، ص58/29): "الأداء الناقص: بخلافه"، وهو يشير إلى أنه بخلاف الأداء الكامل الذى يعرفه بقوله: "ما يؤديه

(1) المعاجم الأصولية فى العربية/ 224.

(2) صناعة المعجم الحديث/ 143.

(3) تقرر الدكتورة ماجدة سالم فى كتابها (أيس وليس بين العربية والسريانية: دراسة مقارنة"، ص4: أن أيس فى العربية والسريانية لفظان يدل كلاهما على الوجود، وتقرر ص5 أن "أيس فى العربية كلمة أميتت"، والأولى أن يقيد موتها بالعربية العامة؛ لأن المتكلمين المسلمين أعادوا إحياءها فى مصطلحاتهم؛ للدلالة على مبحث من أهم مباحثهم وهو الوجود، كما رأيناها فى كلام الخوارزمى الذى أوردها فى مواصفات (أى مصطلحات) متكلمى المسلمين.

(4) لم نجد أمثلة لاستعماله فى الحدود الطبية وغيرها لابن هبة الله الطبيب.

الإنسان على الوجه الذى أمر به؛ كأداء المدرك للإمام"، مما يقتضى أن يكون الأداء الناقص هو: ما يؤديه الإنسان على غير الوجه الذى أمر به؛ كأداء المنفرد، والمسبوق فيما سبق.

وهذا النمط من التعريف بالمضاد لا يصح النظر إليه منفردًا، وإنما يصح النظر إليه فى ضوء علاقته بالمصطلح السابق عليه، فهو أشبه شىء بالإحالة التى تحقق للمعجم هنا أمرين مهمين، هما: الإيجاز والاختصار عن طريق عدم التكرار، اكتفاء ببنية السلب الكامنة فى التعريف، واستعانة بالأمثلة المذكورة فى سياق التعريف بجوار ذكر المضاد أو المغاير على بيان المعنى المراد من المدخل المعرف. ثم التماسك المعجمى، بما يصنعه من ضم بنية مصطلح إلى بنية مصطلح آخر، يجمعهما رحم دلالى واحد، أو بمعنى آخر يجمعهما انضوائهما تحت موضوع واحد؛ مما يجعل لهذه الإحالة أثرًا إيجابيًّا يعود بالنفع عليهما؛ بسبب من هذا التداخل الذى صنعته الإحالة من أحدهما إلى الآخر.

ومن أمثلته كذلك فى التعريفات (ص101، فقرة 480) قوله: "الجد الفاسد = بخلافه؛ كأب أم الأب، وإن علا". وهذا التعريف يلزم لفهمه استحضار الجد الصحيح، وهو ما تحيل إليه الهاء المضافة إلى خلاف فى مفتتح التعريف السابق، وهو "الذى لا تدخل فى نسبته أم، كأب الأب وإن علا". فالتعريف بالضد هنا وإن كان معيبًا، فإن وصفه بالمعيب وصف ظاهرى؛ لأنه فى الحقيقة معتمد على أمرين مهمين، أسهما فى الاضطلاع بعبء شرح المعنى، وهما:

1- الإحالة على مصطلح الجد الصحيح المعرف بطريقة التعريف المحكم.

2- التعريف بذكر الأمثلة، باعتباره من الموضحات والمعينات، وهناك أمثلة أخرى لهذا النمط التعريفى فى التعريفات[1].

على أن الملاحظ أن مقاليد العلوم فى الحدود والرسوم أكثر من استعمال طريقة التعريف بالمضاد أو المغاير؛ لاعتبارات تتعلق بإرادة تقليص حجم المعجم فيما يبدو.

ومن أمثلة استعمال التعريف بالمغايرة الذى يحمل فى طياته استعمال الإحالة قوله (ص517/86): "المذكر = بخلافه"، أى: بخلاف المؤنث الذى هو: "ما فيه علامة التأنيث لفظًا أو تقديرًا". ومن ثم فإن تصور معنى المذكر يكون بسلب الاسم علامة التأنيث لفظًا أو تقديرًا.

(1) انظر: التعريفات، ص132/ 651 (الخرق اليسير = ضد الفاحش)، وص158 /786 (السقيم فى الحديث = خلاف السقيم منه)، وص 177/883 (الصواب = خلاف الخطأ)، وص 316/1575 (النهى = ضد الأمر).

ومن أمثلته أيضًا قوله فى تعريف الافتراق (ص137 / 1051): "الافتراق = مقابله؛ (أى: مقابل الاجتماع)". وهو ما يقتضى استحضار تعريف مصطلح الاجتماع، وهو: "وجود أشياء كثيرة يعمها معنى واحد "؛ لكى نصل إلى تصور معنى الافتراق الذى يدور حول وجود أشياء كثيرة لا يعمها معنى واحد.

ومن أمثلته التى صرح فيها باستعمال لفظ (ضد) فى تعريف بعض المصطلحات قوله فى شرح معنى مصطلح (الإرخاء) من مصطلحات الموسيقى (ص166/ 1304) : "الإرخاء = ضده"؛ (أى: ضد الخرق)، وهو ما يتطلب استحضار معنى الخرق بالسلب، أى أن الإرخاء هو: عدم مد الوتر، وعدم شده.

وقد استعمل مقاليد العلوم ألفاظًا كثيرة فى مقام التعريف بالمغايرة، من مثل (بخلاف كذا)، و(عكس كذا)، و (مقابل كذا)، و (ضد كذا)، و (ويقابل كذا) ...إلخ[1].

وقد استمر استعمال طريقة الشرح أو التعريف بالمغايرة أو بالضد فى معاجم المصطلحيات العربية المتأخرة، على ما نجد فى معجم التوقيف على مهمات التعاريف، للمناوى (المتوفى 1031هـ).

ومن أمثلته قوله فى التعليق على معنى (جد فى كلامه) [ص235]: "وجد فى كلامه: ضد هزل". أى حمل الكلام على محمل الحق الذى تقع آثاره، ومما قل من الآثار غير المحمودة لاستعمال هذه الطريقة هنا ما جاء من شواهد أسهمت فى بيان معنى، بالإضافة إلى استعماله فى نطاق بيان معنى المدخل اللغوى العام، البعيد عن نطاق الاصطلاح الدقيق.

وقد تميز معجم التوقيف على مهمات التعاريف للمناوى بقلة استعماله لهذه الطريقة. وقد استمر كذلك استعمال الشرح أو التعريف بالمغايرة، أو بالضد فى معجم الكليات للكفوى (المتوفى 1094هـ).

ومن أمثلة استعماله ما ورد فى تعليقه على معنى مدخل (التفخيم) يقول (ص308): "والتفخيم: ضد الترقيق". وربما كان مقبولًا استعمال الشرح بالضد هنا لو أنه كان على سبيل

(1) انظر: مقاليد العلوم فى الحدود والرسوم، ص50 / 95 (البطلان = ضدها، أى: الصحة)، وص86/ 519 (التأنيث اللفظى = بخلاف الحقيقى)، و86/ 523 (جمع الصحيح = بخلاف جمع التكسير"، وص92/ 851 (الحروف المهموسة = بخلاف المجهورة)، و92/ 583 (الرخوة = بخلاف الشديدة)، و92/ 586 (المنفتحة = بخلاف المطبقة)، و92/ 885 (المنخفضة = بخلاف المستعلية)، و92/ 590 (المصمتة = بخلاف حروف الذلاقة)، و135/ 1029 (الذبول = عكس النمو)، و135/ 1029 (الحركة البطيئة = عكس الحركة السريعة)، و177 (الكثيف = يقابل الدواء اللطيف)، و177 (المغلظ = ضد الملطف)، و178 / 1430 (المفج = ضد الهاضم)، و178/ 1433 (الرادع = ضد الجاذب)، و182 / 1464 (المركب = يقابل المفرد).

الإحالة؛ أى لو أن مصطلح الترقيق كان سبق تعريفه، وبيان معناه، لكن شيئًا من ذلك لم يحدث. على أن التقليل من مخاطر استعمال التعريف بالضد هنا تمثل فى إضافة تعريف محكم بعد هذا الشرح بالمغايرة، يقول: "وهو: (أى التفخيم) التغليظ وترك الإمالة، وإمالة الألف إلى مخرج الواو كما فى اسم الصلاة، وإخراج اللام من أسفل اللسان، كما فى اسم الله تعالى". ففى هذا التعريف الذى لجأ إلى أمرين مهمين جدًّا- فى بيان معنى التفخيم- عالجا ما كان يمكن أن يظهر من غموض؛ بسبب من اعتماد التعريف بالضد، وهما:

أ- إحكام التعريف عن طريق ذكر السمات الدلالية ومعلومات المعنى.

ب- التمثيل على المعنى المراد إثباته للمصطلح بأمثلة تقريبية وعملية.

ومن أمثلة استعمال طريقة التعريف بالضد قول الكفوى فى التعليق على معنى المدخل (العدل) (ص639): "العدل أصله = ضد الجور".

ومثل هذا التعريف يقتضى استحضار تعريف (الجور) الذى يعرفه الكفوى مستعملًا طريقة التعريف بالمغايرة أيضًا، حيث يقول (ص354): "الجور خلاف الاستقامة فى الحكم". وإن كان استعمال المغايرة هنا اقترن بشىء من التعريف أو الشرح، مما ابتعد بنا نسبيًّا من دائرة ما يسمى بالتعريف بالدور.

ومما قلل من مخاطر استعمال التعريف بالضد هنا ذكر تعريف المدخل عن طريق طرق أخرى، من مثل قوله: "بسط الوالى عدله"، فهذا التعبير الموازى أسهم بشكل ما فى بيان معنى اللفظ.

ثمة أمثلة أخرى مبثوثة فى مواضع مختلفة من هذا المعجم[1].

وقد تواصل استعمال هذه الطريقة التعريفية فى كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى (المتوفى فى القرن الثانى عشر الهجرى)، وهو محفوف بعدد من العلامات التى سبق ظهورها؛ تقليلًا مما يمكن أن يتسبب الاقتصار عليه وحده من غموض ولبس.

---

(1) انظر أمثلة أخرى لاستعمال طريقة التعريف بالضد فى الكليات، ص323 (الثقل = ضد الخفة)، وص353 (الجبرية = خلاف القدرية)، وص354 (الجور = خلاف الاستقامة فى الحكم)، وص390 (الحق = ضد الباطل)، وص489 (الزينة = بخلاف الرشدة)، و490 (الزهد = ضد الرغبة)، و655 (العدم = ضد الوجود)، وص693 (الفتح = ضد الإغلاق). ومما قلل من آثاره غير المحمودة أيضًا أن الكفوى كان يستعمله فى بيان المعنى اللغوى الاصطلاحى، كما فى ص857: "الموت = ضد الحياة لغة"، و910 "النهار = لغة : ضد الليل".
ومن الإشارات المهمة فى الكليات (ص924) نصه على أن ثمة ألفاظ لا تحتاج إلى تعريف يوصل إلى التصور، وإنما مثل هذه الألفاظ غير الممكن بيان تصوره فى نفسه تحتاج إلى تعريف آخر سماه تعريفًا لفظيًّا يفيد فهمه، ومثل لذلك بلفظ (الوجود).

ومن أمثلة استعماله فى كشاف اصطلاحات الفنون (92/1): "الاتصال: ضد الانفصال"[1]. ولم يقف عند هذه الحدود، وإنما تعداها إلى بيان معناه التفصيلى.

ومن أمثلته كذلك قوله فى تعريف مدخل (الأول 289/1): "الأول = نقيض الآخر". وقد أتبعه بطرق أخرى تعريفية، مما يدعم ما قدمنا به من إدراك خطر اعتماده وحده للقيام بعبء التعريف فى معاجم المصطلحيات، وهو الأمر المهم فى هذا السياق، ولا سيما ونحن ندخل بهذا المعجم إلى أجواء العصر الحديث.

وهناك أمثلة أخرى كثيرة فى كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوى[2] تبرهن على استمرار استعمال هذه الطريقة التعريفية، مع إعانتها بطرق أخرى، تنهض على بيان معانى المصطلحات التى استعملت فيها، والاحتفاء بعدم انفراد طريقة التعريف بالمغايرة له ما يسوغه هنا، وهو إدراك المعجمية العربية المختصة على أبواب العصر الحديث لخطر هذا الانفراد فتمت محاصرته، والتقليل من مخاطره عن طريق تقنيات متضافرة، من مثل:

---

(1) تكرر استعمال طريقة التعريف بالضد فى مدخل (الانفصال) 284/1 يقول: "الانفصال = ضد الاتصال".

(2) انظر أمثلة أخرى فى كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى: 291/1 (الإيجاز = مقابل الإطناب)، و321/1 (البرد = ضد الحر، والبرودة ضد الحرارة، والبارد ضد الحار)، و394/1 (التخدير = مقابل اللذع)، و397/7 (التخفيف = ضد التشديد)، و406/1 (التراخى = ضد الفور)، و449/1 (الصحة = ضد السقم)، و538/1 (الثقل = ضد الخفة)، و545/1 (الجامد = نقيض الذائب)، و583/1 (الجن = خلاف الإنس)، و627/1 (الحديث = لغة ضد القديم)، و (الحدوث = مقابل القدم)، و643/1 (الحرص = ضد القناعة)، و703/1 (الحل ضد العقد)، 745/1 (الخصوص يقابله العموم)، و751/1 (الخفة ضد الثقل)، وقد مر فى مدخل الثقل كذلك 538/1 (الخفيف ضد الثقيل)، و826/1 (الذم ضد المدح)، و846/1 (الرجل مقابل المرأة)، و849 (الرخصة = مقابل العزيمة)، و867/1 (الرطوبة ضد اليبوسة)، و943/1 (الخفى = ضد العلانية)، و1011/1 (الشر ضد الخير).
و1070/2 (الصدق = ضد الكذب)، و1077/2 (الصعود = ضد الهبوط)، و1118/2 (الضعف = خلاف القوة)، و1119/2 (الضلال = مقابل الهدى)، و (الغى = مقابل الرشد)، و1120/2 (الضلالة = مقابل الاهتداء)، و1139/2 (الضلوع مقابل الغروب)، و1143/2 (الطيب = ضد الخبيث)، و1170/2 (العدم = يقابل الوجود)، و1175/2 (العرض يقابل = الجوهر)، و1181/2 (العزيمة = مقابل الرخصة)، و1232/2 (العلو = يقابل النزول)، و1238/2 (العمى = عدم البصر)، و1242/2 (العول = ضد الرد)، و1250/2 (الغروب = مقابل الطلوع/ والغارب يقابل الطالع/ والمغارب يقابل المطالع/ والغوارب الطوالع)، و1255/2 (الغنى مقابل الفقر)، و(الغنى خلاف الفقير)، و1258 (الغيرية = يقابله العينية)، و1271 (الفساد = مقابل الكون)، و1278/2 (العمدة = تقابل الفضلة)، و1360/2 (الكذب خلاف الصدق)، و1392/2 (الكون مقابل الفساد)، و1403/2 (اللذة مقابلة للألم)، و1488/2 (المحفوظ عند المحدثين مقابل الشاذ)، و1547/2 (المشترك مقابل الفارق)، و1570/2 (المطلوب يقابله الضرورى)، و1687/2 (النزول ضد العلو)، و1722/2 (المنفى مقابل الإثبات والإيجاب)، و1723/2 (النفيس = مقابل الخسيس)، و1741/2 (الهزل ضد الجد)، و1741/2 (الهشاشة = مقابل اللزوجة)، و1747/2 (الهيبة = ضد الأنس)، و1766/2 (الوجود يقابله العدم)، و1771/2 (الوجودى يقابله العدمى)، و1811/2 (اليبوسة تقابل الرطوبة بالتضاد).

1- حصر استعمال التعريف بالضد فى نطاق بيان المعنى اللغوى.

2- استعمال طريقة تعريفية أخرى أو أكثر، مع استعمال التعريف بالمضاد، إن لزم استعماله.

وهو ما ظهر جليًّا فى هذا المعجم، ومن أمثلة ظهوره ما يلى:

استعمل التهانوى طريقة التعريف بالمغايرة فى ضوء القيدين السابقين، يقول فى تعريف مدخل (الصحو 2/1068): "الصحو: بالفتح وسكون الحاء فى اللغة: خلاف السكر". فنحن نرى أنه استعمل هذه الطريقة فى مقام بيان المعنى اللغوى، ثم انتقل فيما بعده إلى بيان المعنى الاصطلاحى، باستعمال طرق تعريفية أخرى.

ومثلما لجأ التهانوى إلى استعمال التعريف بالمغايرة فى معجمه كشاف اصطلاحات الفنون– صنع كذلك الأحمد نكرى فى معجمه جامع العلوم، المعروف بدستور العلماء.

ومن الأمثلة على ذلك ما ورد فى تعريف مدخل (الإرسال) حيث قال (ص85): "الإرسال فى الحديث: عدم الإسناد". ففى هذا التعريف تم استعمال طريقة التعريف بالمغايرة، بشكل يمكن أن نسميه طريقة السلب متمثلة فى وضع المفردة (عدم) فى تركيب إضافى، مع مقابل المدخل، وهو هنا (الإسناد).

وهذه الطريقة– كما سبق أن بينا- تتطلب العودة إلى مفهوم مصطلح الإسناد وتصوره، ثم العود عليه بالسلب لتحصيل مفهوم مصطلح الإرسال.

وهو ما لم يرد له مدخل فى (إسناد) وإن ورد له مدخل فى (مسند) حيث يقول (ص839): "المسند عند أرباب أصول الحديث: هو الذى اتصل إسناده إلى الرسول صلى الله عليه وسلم". ومن ثم يصبح الإرسال هو انقطاع الإسناد إليه صلى الله عليه وسلم.

ونحن نرى أن استعمال طريقة التعريف بالمغايرة، وإن صنع نوعًا من التماسك المعجمى، عن طريق استدعاء مجموعة من المصطلحات المتداخلة– فإن الاكتفاء بها ضار بتصور مفاهيم المصطلحات التى تتعرف عن طريقها، وقد التفت الأحمد نكرى- كسابقيه من المعجميين المختصين– إلى ضرورة مصاحبة طرق تعريفية أخرى لهذه الطريقة، فهو– مثلًا– بعد ذكر مضاد الإرسال، ثنى فقال: "مثل أن يقول الراوى: قال رسول الله ﷺ من غير أن يقول حدثنا فلان عن رسول الله ﷺ". فهو هنا بين بالتمثيل مفهوم الإرسال المتمثل فى انقطاع سلسلة السند بين الراوى ورسول الله ﷺ.

ومن أمثلة التعريف بالمغايرة أيضًا قوله فى تعريف (الحديث، ص356): "الحديث، فى اللغة: ضد القديم". ففى هذا النص تعيين لمقام استعمال التعريف بالمغايرة فى الإطار اللغوى العام،

تمهيدًا لبيان المعنى الاصطلاحى، بطريق غير طريق التعريف بالمغايرة، وهو ما قلنا إنه قلل من مخاطر استعمال هذا النوع من طرق التعريف، وفى هذا المعجم المتأخر أمثلة أخرى لهذه الطريقة[1].

كانت هذه أهم الطرق التى استعملها أصحاب معاجم المصطلحيات فى العربية للوفاء ببيان معانى المصطلحات المختلفة فيها، مع تقدير الفوارق بين طريقة شارحة للمعنى وأختها.

وقبل الانتقال إلى معالجة طرق شرح المعنى المساعدة ننبه على أن ثمة طريقة فرضت نفسها، وتجلت مظاهرها فى كثير جدًّا من المواضع فى هذه المعاجم.

ونقصد بهذه الطريقة ما يمكن أن نسميه بطريقة الشرح بالترجمة[2]، وملخصها تعريف مدخل ما من المداخل بنقله إلى لغة أخرى على سبيل التعريف فى معلومات ما تحت المداخل أو فى التعليق على معنى المدخل.

وهذا الشرح بنقل المدخل فى عملية تعريفه إلى لغة أخرى، غير العناية ببيان ما إذا كان ثمة مدخل من المداخل منتمٍ إلى لغة أخرى وتم تعريبه فى مرحلة زمنية بعينها أم لا.

وإنما المقصود أن مدخلًا عربيًّا يتم ترجمته إلى لغة أخرى، غالبًا ما تكون الفارسية، وتكون هذه الترجمة تعريفًا.

وهذه الظاهرة تحتاج إلى شىء من التأمل لتفسيرها، ولا سيما أن معاجم المصطلحيات كلها أحادية اللغة، بمعنى أن المداخل والشروح التى تحتها بلغة واحدة هى العربية.

ونحن نظن أن اللجوء إلى ترجمة بعض المداخل إلى لغة أخرى سببه تيسير الفهم والاستيعاب لدلالات المصطلحات التى يتم ترجمتها للمستعمل، بمعنى أن المستعملين الذين يقرءون هذه المعاجم ممن ينتمون للشعوب غير العربية– وإن كانوا يعرفون اللسان العربى؛ بحكم أنها لغة العلم فى هذه العصور السابقة– يحتاجون فى بعض الأحيان إلى أن يبسط لهم صانعوا هذه

(1) انظر أمثلة أخرى للتعريف بالمغايرة فى دستور العلماء للأحمد نكرى: 183 (الإنكار = ضد الإقرار)، و219 (البكر = يقابلها الثيب)، و229 (التام = ضد الناقص)، و342 (الجهر = خلاف المخافتة)، و576 (العدالة ضد الجور)، و648 (الغنى ضد الفقر)، و694 (القرب ضد البعد)، و712 (القلة ضد الكثرة)، و608 (المجهول ضد المعلوم)، و816 (المخافتة = ضد الجهر)، و823 (المذكر خلاف المؤنث)، و827 (المركب ضد البسيط)، و839 (المسطح = ضد المقعر والمحدب)، و856 (المطلق ضد المقيد)، و865 (المعروف ضد المنكر)، و882 (المقيد ضد المطلق)، و930 (الناقص ضد التام).

(2) يعد الدكتور محمد أحمد أبو الفرج– رحمه الله– من أوائل من استعمل هذا المصطلح فى كتابه (المعاجم اللغوية فى ضوء علم اللغة الحديث)، وإن استعمله بمعنى التفسير والبيان، وهو المعنى اللغوى لكلمة الترجمة فى المعجمية العربية، يقول (ص106): "ولسنا نعنى بالترجمة هذا النقل من لغة إلى أخرى".

المعاجم المعنى باللغة التى تكونت بها تصوراتهم منذ الصغر، فيترجم هؤلاء المعجميون بعضًا من المداخل إلى لغات هؤلاء المستعملين؛ تيسيرًا لعملية فهمها واستيعابها، ولا سيما فى مصطلحات العلوم التى يمكن أن نسميها بالعلوم العملية والسلوكية؛ كالتصوف والفقه.

دعم هذا التوجه أن كثيرًا من هؤلاء المعجميين كانوا أصحاب لسانين؛ أى ممن يتقنون العربية لغة العلم والدين، والفارسية أو الهندية اللغة الوطنية، على ما يتضح من ترجماتهم السابقة.

وهذا التوجه يعكس بعدًا مهمًّا أدركه أصحاب هذه المعاجم، وهو أن اللغة قد تمثل عائقًا فى طريق تحصيل العلوم، وهو ما دفع هؤلاء المعجميين إلى استعمال الترجمة طريقًا للشرح وبيان معانى بعض المداخل؛ لإعانة نوعية معينة من المستعملين، وربما يكونوا من طلاب العلم– على التغلب على هذه العقبة.

وهو ما أدركه ابن خلدون الذى يقرر: "والأعجمى المتعلم للعلم فى الملة الاسلامية يأخذ العلم بغير لسانه الذى سبق إليه، ومن غير خطه الذى يعرف ملكته، فلهذا يكون حجابًا، وهذا عام فى جميع أصناف اللسان الأعجمى من الفرس وغيرهم"[1]، وهذه الطريقة تعكس وعيًا لغويًّا ومعجميًّا مبكرًا فى البحث المعجمى عند العلماء العرب.

ومن المهم أن نقرر أن هذه الطريقة التعريفية لم تستقل وحدها ببيان المعنى، وإنما جاءت على سبيل الاستطراد بجوار طرق أخرى لشروح المعنى بالعربية أيضا لغة المداخل، وهى غير العناية ببيان ما إذا كان أصل المدخل أعجميًّا تم تعريبه، مما عرضنا أمثلة له فى عناية هذه المعاجم بمعلومات التأصيل.

وهى ظاهرة فاشية منذ تاريخ قديم فى التصنيف المعجمى المختص عند العرب، وهى طريقة تسعى لتحقيق الفهم للمتعلمين باللسان العربى من غير أهله.

ومن أمثلة استعمال طريقة الشرح بالترجمة فى مفاتيح العلوم للخوارزمى قوله (ص64): "الأسكدار: لفظة فارسية: وتفسيره: أزكوى دارى؛ أى من أيمن تمسك؛ وهو مدرج يكتب فيه عدد الخرائط والكتب الواردة والنافذة وأسامى أربابها"[2]. فهذه اللفظ من مصطلحات ديوان البريد– كما بين الخوارزمى فى تأصيله– منقول من الفارسية، لكن ما يهمنا هو تفسيره أولًا بالفارسية، ثم بالعربية، وهو ما نقرره هنا من ظهور العناية بتفسير معانى عدد من المصطلحات

(1) المقدمة 3/1263، وثقافة الولاء: دراسات تطبيقية فى اللسانيات العربية، ص139.

(2) فى: Persian-English dictionary , p 59

مثلث الهمزة مضموم الكاف. ومن معانيها هناك : ساعى البريد، وحقيبة ساعى البريد.

فى معلومات ما تحت المداخل باللسان غير العربى، وهو ملمح تيسيرى على متعلمى العلم من أصحاب اللسان غير العربى الذين يتعلمونه بالعربية[1].

ومن أمثلة استعمال غير العربية فى شروح المداخل فى الكليات، ما جاء تحت مدخل (الغبن، ص671) فى تحديد الفارق بين الغبن الفاحش واليسير، يقول: "والدخول تحت التقويم فى الجملة من بعض المقومين هو الحد الفاصل بين فاحش الغبن ويسيره فى الأصح من مذهب أصحابنا (الأحناف)، دون ما قيل من أن حد اليسير أن يزيد على العشرة مقدار العشر، وهو (ده يازده)، أو نصفه، وهو (ده نيم)؛ إذ التفاوت بحسب العادات والأماكن والأوقات يمنع التحديد بحسب المقدار".

ونحن نرى فى هذا اللجوء إلى التفسير بالفارسية للعشر ونصفه؛ لتعلقه بأمر مهم يتعلق بالممارسات الاجتماعية، فأراد أن يكون وضوحه تامًّا.

وقد فشا استعمال طريقة الشرح بالترجمة، أو بلغة مغايرة للغة المدخل (وهى العربية) فشوًا ظاهرًا عند اثنين من أئمة المعجميين المتأخرين، وهما التهانوى فى كشاف اصطلاحات الفنون، والأحمد نكرى فى دستور العلماء، وهذا الانتشار دال على ملمح من ملامح الاستثمار فى المعجمية المختصة المعاصرة، سواء تلك التى صنعها أفراد، أو صنعتها مؤسسات علمية كالمجامع، حيث حرص كثير من المعاجم المختصة المعاصرة على ترجمة المداخل مع الشرح والتعريف؛ طلبًا لتعميم الفائدة، وسعيًا لتحقيق سعة الانتشا، واقتناعًا بمفهوم العالمية، بالإضافة إلى تحقيق نوع من الضبط المفهومى للقراء من غير أصحاب اللسان العربى، وهو بعض ما شغل أصحاب معاجم المصطلحيات فى العربية، ولا سيما فى العصور المتأخرة قريبًا من العصر الحاضر.

ومن الأمثلة الكثيرة التى استعمل فيها كشاف اصطلاحات الفنون هذه الطريقة التعريفية:

يقول فى تقريب المدخل (الآل 1/71): "الآل؛ بالمد: أهل وعيال وأتباع؛ يعنى: بس روان". وهذا الشرح بالترجمة مكون من مركب عبارة عن:

[بس] (بمعنى بعد) + [روان] (بمعنى النفس أو الروح) = بعد النفس = الأهل[1].

والواضح من هذه الطريقة هى تقريب المعنى.

---

(1) انظر أمثلة أخرى لتفسير بعض المصطلحات بغير العربية: مفاتيح العلوم، ص237: "المستق = بيشة مشته بالفارسية؛ آلة للصين تعمل من أنابيب مركبة". ولم أجد أمثلة لهذه الظاهرة فى (معجم) الحدود الطبية وغيرها، لابن هبة الله الطبيب، ولا فى مقاليد العلوم فى الحدود والرسوم، المنسوب خطأ للسيوطى، ولا فى التعريفات للجرجانى، ولا فى التعريفات والاصطلاحات لابن كمال باشا، والتوقيف على مهمات التعاريف للمناوى، ومن أمثلة تعريف المدخل العربى بمعرب فى الكليات/ 404 : "الحمام = الدياس".

ويقول فى تعريف مدخل (الضوء 1108/2): "الضوء = روشنى" وهو مع اعترافه بغناه عن التعريف بقوله: "وهو غنى عن التعريف، وما يقال فى تعريفه فهو من خواصه وأحكامه" – فإن تعريفه بالفارسية كان لتقريب معناه للمستعمل، الذى يتعلم العلم العربى من أصحاب اللسان غير العربى؛ تيسيرًا عليه فى عملية التفهيم، وتحصيل المعنى[2].

ويعرف الكيل فيقول 1396/2 "الكيل = بمعنى بيمانة/ وبيمودن".

وهو ما يعرفه شتاينجس بأنه معيار أو مكيال يعير به الجاف والمبتل[3].

والمعجم ملىء بأمثلة كثيرة جدًّا على هذه الظاهرة- ظاهرة تعريف كثير من المداخل باللغة الفارسية، بجوار التعريف بالعربية- وهو ما نفسره بتيسير التعليم على المتعلمين من أصحاب اللسان غير العربى، وهى إحدى خصائص العالمية الرحيمة للثقافة الإسلامية، التى حرصت على التواصل الثقافى مع المسلمين غير العرب[4].

---

(1) انظر: Persian – English dictionary، ص249 (بس)، و591 (روان).

(2) انظر: Persian – English dictionary، ص595، وقد ترجمها إلى المكافئ (light) ضوء.

(3) انظر: Persian – English dictionary، ص207.

(4) انظر أمثلة أخرى لتفسير المداخل بغير العربية فى كشاف اصطلاحات الفنون: 78/1 (الأب = بدر)، و84/1 (الابتلاء = درلغت آزمايش)، و92/1 (الاتصال = بيوستن)، و100/1 (الاجتباء = برگزيدن)، و16/1 (اختلاس = ربودن)، و119/1 (اختناق = خفه كردن)، و222/1 (الإطلاق = رهاكردن بندى/ دست كشادن)، و256/1 (الالفة = خوكر فنكى)، و258/1 (الام = مادر)، و259/1 (الإمامة = بيش نمازى كردن)، و263/1 (الأمر = كاروفرمان)، و285/1 (الانقلاب = بركر ديدن)، و309/1 (الهجر = دربا)، و312/1 (نجيل = نابخشنده)، و348/1 (بياض = سبيدى)، و360/1 (التابع = بس رو)، و371/1 (تأسيس = بنياد نهادن)، و378/1 (تبيع = كوساله = فحل بقر له سنة)، و381/1 (تجربة = جهاز كوشة كرون جيزيرا)، و427/1 (التساوى = برابرشدن دوجيز)، و428/1 (التسكين = آرام دادنست؛ أى إعطاء السكينة)، و504/1 (التلاوة = خواندن)، و536/1 (الثخن = سطبر شدن/ ثخن سطبرى/ سخين سطبر)، و544/1 (الجار = همسايه)، و548/1 (الجب = بريدن؛ أى القطع)، و (الجبر = شكسته رابستن)، و552/1 (الجدرى = آبله)، و553/1 (الجدل = خصومت كردن)، و554/1 (الدب = كشيدن) و (الجذر = بريدن/ لزبيخ بركندن)، و556/1 (الجرب = كركين شدن)، و561/1 (الجسم = تن)، و641/1 (الحرارة = كرمى)، و746/1 (الخط = نوشتن)، و813/1 (الديانة = راستى ودين دارى)، و822/1 (الذبول = برمردن)، و903/1 (الزاوية = كنج)، و956 (السعة = فراخى)، و1020/1 (الشرق = جاى برآمدن آفناب)، و1057/2 (الصيد = شكيبائى)، و1123/2 (الطائر = برنده)، و1149/2 (الظفرة = ناخنه)، و1179/2 (العرق = خوى)، و1248/2 (غراب = زاغ)، و1291/2 (فناء = كرداكردخانه)، و1341/2 (القناة = كاريز)، و1406/2 (اللسان = زبان)، و1592/2 (المعصية = كناه)، و1720/2 (نفس = دم)، و1737/2 (الهتك = برده دريدن)، و1751/2 (الواسطة = ميانجى)، و1812/2 (يد = دست) إلخ.

و قد وصل الأمر به إلى صناعة فصول للمداخل المبدوءة بحروف ليست فى العربية، على ما تجد فى فصل الياء (الفارسية) = المهموسة ص359/1. وفصل الجاف الفارسية (ك) ص1398/2.

مما يؤكد فكرة العناية بالمستعمل المتعلم باللسان العربى من غير العرب؛ تحقيقًا لمطالب فهمه.

obeikandl.com

وهو ما ثبت فى سياق قريب، حيث تقرر فى المعجمية الثنائية ذات المداخل بغير لغة الأم والشروح بلغة الأم- وهو بعض الحاصل هنا- تعين على تحقيق الفهم والتواصل، ومن هنا يتضح أن الهدف من ظهور هذه الطريقة التعريفية- فيما يبدو- هو تحقيق التواصل والتفاعل مع طلاب المعرفة من غير أصحاب اللسان العربى، بنقل مفاهيم العلم إليهم، ومساعدتهم على إدراك معانى العلم الإسلامى، وأصول أخلاقه وآدابه، وتصور نظرته للكون والحياة من غير تعال أو تسلط أو قهر[1].

وهذا الشيوع لاستعمال طريقة الشرح باللسان الفارسى عند التهانوى- ظل مستمرًّا ومتناميًا عند الأحمد نكرى فى معجمه الموسوعى (دستور العلماء).

ومن أمثلة استعماله لهذه الطريقة التعريفية قوله فى تعريف المدخل (الأخذ/ 72): "الأخذ = كرفتن، والشروع فى الشيء". وهو المعنى الذى ذكره شتاينجس (ص1082) بالمكافئ (totake)، والمعنى المذكور بالفارسية لم يأت منفردًا، وإنما جاء مجاورًا للتعريف بالعربية؛ للسبب الذى ذكرناه سلفًا.

ولم يكن التعريف بالمرادف الفارسى هو الشكل الثابت فى استعمال هذه الطريقة التعريفية التواصلية، ولكن استعمل الشرح بالتعريف باللسان غير العربى، من مثل تعريف المدخل (الأدب/ 77) بقوله: "الأدب = نكاه داشتن حدهر جيزى = مراعاة الحد فى كل شيء". فالجملة الفارسية هنا مساوية للجملة العربية، تسعى لإفهام المتعلم غير العربى مفهوم المدخل، وتقريبه إلى مداركه بلسانه، وفى هذا المعجم تتجلى قيمة استعمال طريقة التعريف بالشرح الفارسى فى ارتباطها بكثير من المفاهيم الدينية الإسلامية؛ تقريبًا لأذهان المسلمين غير العرب. يقول فى تعريف مصطلح (التجويد/ 234): "التجويد = نيك خواندن = القراءة الجيدة والعمل الجيد". فهذا التفسير المذكور فى الشرح العربى لا يهدف إلى توصيل معنى مهم للمتعلم

(1) انظر: ثقافة الولاء: دراسات تطبيقية فى اللسانيات العربية من منظور متحيز، ص136.

انظر أمثلة أخرى للشرح بالترجمة: دستور العلماء/ 5 (الإباحة = مباح كردانيدن)، و11 (الإبدال = بدل كردن يزى بجيزى)، و85 (الإرسال = كذاشتن/فرستادن)، و87 (الإرهاص = ديوار بنيادنهان)، و103 (الاستعانة = يارى كردن خواستن)، و225 (البين بين = درميان درميان)، وانظر: 235 (التحكيم)، و (التحليل)، و238 (التداخل)، و246 (التسامح)، و247 (التسخير)، و303 (الثلج)، و307 (الجار)، و354 (الحداد)، و399 (الختان)، و422 (الدرك)، و442 (الذؤابة)، و448 (الرجاء)، و466 (الزوج)، و490 (السهم)، و514 (الشم)، 537 (الصلة)، و554 (الطفرة)، 598 (العقد)، و645 (الغرة)، و667 (الفرقة)، و689 (القدر)، و732 (الكتابة)، و766 (اللدغ)، و832 (المزاوجة)، و941 (النظم)، و961 (هلم)، و980 (الوضع)، و996 (اليمين).

غير العربى بلغته، وإنما يهدف إلى الاطمئنان إلى المفهوم صحيحًا، لا تشوبه شائبة من غموض أو اضطراب.

وإن كان الغالب على الاستعمال فى هذا الميدان هو اللسان الفارسى- فإن ثمة ظهورًا نادرًا لبعض اللغات الأخرى من مثل الهندية فى شروح المصطلحات، ومن أمثلة استعمالها قول الأحمد نكرى فى تعريف (الضباب/ 543): "الضباب = ميغ... السحاب وهى بالهندية دهوئين"[1]، ويعقب بعدها بكلمة دالة معبرة قائلًا: "فافهم"، وهو بعض أثر بيئته المحلية ولا شك.

وهذا الذى شاع فى هذين المعجمين المتأخرين على التعيين من أمر استعمال طريقة التعريف بالترجمة إلى اللغة الفارسية، بجانب طرق أخرى من الشروح باللغة العربية، وهو ما قلنا إنه كان بسبب من إرادة تحقيق التواصل والتفاعل والتفهيم للمتعلمين المسلمين من أصحاب اللسان غير العرب- يدعم أمرًا مهمًّا جدًّا هو من مشاغل علم اللغة التطبيقى، وهو هيمنة العربية فى مجال الثروة اللفظية (الأبنية الصرفية) على غيرها من اللغات الشرقية ومنها الفارسية؛ بسبب من ارتباطها العضوى بالإسلام صانع معجمها العلمى، وهو ما يدعم القول إن العربية كانت هى الإطار الأساسى الذى ظل مستخدمًا حتى وقت قريب فى النطاق المعرفى فى العالم الإسلامى، على تنوع ألسنته فى المجال الدينى، وهو أمر طبيعى، وفى المجال العلمى وهو المهم فى هذا السياق، وهو ما يحتاج إلى مزيد فحص من خلال المعجمية العربية المختصة عبر التاريخ[2].

طرق شرح المعنى الثانوية
فى معاجم المصطلحيات العربية

لا نبالغ إن قلنا إن الحرص على وضوح المفاهيم غاية الغايات فى المعجمية الاصطلاحية، وهذا الوضوح فى المفاهيم شىء يفوق مجرد تعيين معانى المصطلحات، التى هى مادة معاجم المصطلحيات أو مداخلها ومتنها، عن طريق إعطاء تعريفات لها فقط، يقول الدكتور على القاسمى: "ينبغى ألا يكتفى المعجم الحديث بتعيين دلالة الكلمة، وتحديد معناها بواسطة تعريفها فقط، وإنما ينبغى كذلك أن تتوفر الزيادة فى الإيضاح"[3]، وما عبر عنه الدكتور على القاسمى بقوله: (الزيادة فى الإيضاح) هو ما نميل إلى التعبير عنه بقولنا إن معاجم المصطلحيات يلزمها- ويرقى بمنزلتها- أن تؤدى المفاهيم أداء يقوم بعبء توصيل المعنى سليمًا منضبطًا متقنًا؛ توصلًا إلى ضبط التصورات العلمية التى تحملها تعريفات المصطلحات.

---

(1) انظر: شتاينجس/ 1862.

(2) انظر: قضايا فى علم اللغة التطبيقى لميشيل مكارثى/62.

(3) المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق/ 133.

ومن ثم فإن فحص ما استعملته هذه المعاجم من طرق شارحة من المعينات أو الموضحات– ربما يقود إلى تقدير المدى الذى نفذته هذه المعجمات، تذرعًا إلى تحقيق ما سمى بزيادة الإيضاح؛ ذلك أنه يمكن التعامل مع الرسوم والجداول مثلًا باعتبارها نصوصًا موازية للتعريفات اللغوية.

وفكرة استعمال الرسوم آلية توضيحية أمر تنبه إليه الدكتور أحمد موسى فى مقالة قديمة عنوانها: (التصوير التوضيحى فى المخطوطات الإسلامية)، حيث يقول: "إنه يتم توضيح النصوص بالتصاوير"[1]، وتتأتى قيمتها من وضوحها وسرعة توصيلها للمفهوم، وهى فى هذا السياق تتقدم خطوة من التعريف الذى هو: "الوصف اللفظى لتصور ما، يسمح بالتفريق بينه وبين تصورات أخرى داخل منظومة التصورات"[2].

وقد شاع فى التراث العربى استعمال الرسوم والجداول، وغيرها من المعينات، أو الموضحات البصرية، والأمثلة التوضيحية؛ لغرض التوضيح والبيان.

وقد استعملت معاجم المصطلحيات العربية من طرق شرح معانى المصطلحات نوعين من وسائل الشرح الثانوية؛ غير لفظية، ولفظية، وهما كما يلى (بالترتيب):

(ب/ 1) الرسوم والجداول (وسائل بصرية)[3].

(ب/2) الأمثلة التوضيحية (وسائل لفظية/ غير التعريف) .

ويلح المعجميون المعاصرون على الدور المهم الذى تلعبه هذه الوسائل، يقول الدكتور على القاسمى: "لابد من استخدام الوسائل البصرية المعينة؛ لتعميق فهم القارئ للمعنى

(1) التصوير التوضيحى فى المخطوطات الإسلامية، للدكتور أحمد موسى، مجلة الرسالة، ع 246، (1357هـ = 1938م)، ص494.

(2) أسس المصطلحية للدكتور محمد محمد هليل، محاضرات النادى الأدبى بجدة، رقم 48، لسنة 1408هـ = 1988م، ص198.

(3) هى ما يسميها هارتمان فى معجمه (ص71، مدخل 3، فى النهر2) بالموضحات (illustrations)، ويقول فى تعريفها: "الموضح = رسم، أو تخطيط بيانى أو تصوير (فتوغرافى) يوظف لإيضاح مفهوم التعريف، وقد تتخذ الموضحات أشكالًا متنوعة كالرسوم البيانية (diagrams) أو لوحات (Tables) والجداول (Charts) أو خرائط (maps)، وهو يقرر أن علاقة الجزء الموضح (labeled part) ليست مستقرة دائمًا مع الجزء الموازى له (corresponding).

وتعزيزه"[1]. ويدعم أهمية رؤيته تلك بنتائج دراسة (جيرى ماك لنكر) حول الوسائل البصرية والصور وأثرها فى عملية التعليم، قائلًا: "إن لنكر أثبت فى دراسة تجريبية مفصلة بأن الصور والرسوم الجيدة تسهم بشكل ملحوظ فى التعلم"[2].

(ب/1) الرسوم والجداول:

وقد حرصت معاجم المصطلحيات فى العربية على استعمال الوسائل البصرية (رسوم/ جداول) والوسائل اللفظية من غير التعريف (أمثلة توضيحية) منذ ظهورها فى تاريخ المعجمية العربية، وإن كان ظهورها نادرًا فى البدايات الأولى.

(ب/1)

وقد نبه كثير من المعاصرين منذ فترة مبكرة إلى أثر استعمال هذه الوسائل فى توضيح معانى الألفاظ وبيانها، وتقريب إدراكها، ومن أسبق المعاصرين الذين نبهوا على قيمتها الدكتور محمد أحمد أبو الفرج[3] رحمه الله. وممن أنعم فى التعريف بخطرها الدكتور أحمد مختار عمر- رحمه الله- حيث يقرر أن هذه الوسائل ترمى إلى: "دعم المعلومة الواردة فى التعريف، ولهذا يعتبرها الكثيرون جزءًا مهمًّا من التعريف المعجمى، وليست مجرد لواحق أو زوائد تابعة"[4]، واستمر النظر إلى عطاء الموضحات (الرسوم والجداول وحتى الأمثلة)، باعتبارها وسائل لتدعيم التعريفات القولية حتى يوم الناس هذا[5].

وقد فطن أصحاب معاجم المصطلحيات فى العربية إلى قيمة استعمال هذا النوع من وسائل دعم التعريفات اللفظية، فظهرت منذ فترة بعيدة جنبًا إلى جنب مع الأقوال الشارحة.

ومن أمثلة استعمال الوسائل البصرية التوضيحية ما جاء فى مفاتيح العلوم فى سياق تعريف مدخل (مراتب وضع الأرقام) فى فصل وجوه الحساب.

حيث يقول (ص194): "وإنما يعرف ذلك؛ (أى مقام الأرقام) بمراتب الوضع على ما فى هذا الجدول، وهذه صورتها":

---

(1) المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق/ 126.

(2) المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق/ 127.

(3) انظر: المعاجم اللغوية فى ضوء علم اللغة الحديث/ 126.

(4) صناعة المعجم الحديث/ 154.

(5) انظر: علم اللغة وصناعة المعجم/ 141، حيث يتوسع فى مفهوم الشاهد البصرى، ليقرر ص148: "أنها تشكيلات الخط والنقطة والمساحة، ويجب أن يوسع التعريف ليشمل بعض الحالات المشتبه فى نسبتها، مثل: الأشكال الهندسية والمعادلات الكيميائية والخطوط والرسوم". وكذلك الدكتور محمد رشاد الحمزاوى فى المعجمية: مقدمة نظرية ومطبقة، ص382 (التعريف بالصورة).

آحاد	1	2	3	4	5	6	7	8	9
عشرات	10	20	30	40	50	60	70	80	90
مئون	100	200	300	400	500	600	700	800	900
آلاف	1000	2000	3000	4000	5000	6000	7000	8000	9000

وتأمل تعبير الخوارزمى، (وهذه صورتها) مفيد جدًّا فى فحص ما نحن بصدده؛ إذ لم يكتف بالشرح والتعريف القولى، وإنما دعم تعريفه وشرحه بصورة الجدول؛ مبالغة فى إيضاح المعنى.

ومن المهم أن نقرر هنا أن غالب استعمال الموضحات والصور إنما كان فى سياق تعريفات مصطلحات العلوم الحكمية أو اليونانية أو العملية التجريبية.

ويقول كذلك فى سياق تعريف (السهم، ص204): "السهم: الخط الذى يخرج من النقطة التى تقسم وتر القوس بنصفين، ويحيط مع الوتر بزاوية قائمة، مثل خط لاب:

ففى هذا الرسم دعم للتعريف اللفظى المذكور فى النص السابق، أسهم فى إيضاحه وتقريبه.

وهذا التنوع فى الوسائل البصرية- ما بين جداول ورسوم- مهم فى تقدير ما ظهر فى معاجم المصطلحيات، مما تحرص عليه المعجمية المعاصرة، فى هذا الباب الخطير، فى هذا الزمن المبكر جدًّا من عمر المعجمية المختصة فى الحضارة العربية الإسلامية.

وقد وقع نوع من التراجع غير المحمود فى اعتماد هذه الوسائل البصرية فى خمسة من معاجم المصطلحيات، وهى تعريفات الجرجانى، والمقاليد المنسوب للسيوطى، والتعريفات لابن كمال باشا، والكليات للكفوى، بغير مسوغ ظاهر إلا إرادة الإيجاز والاختصار فيما يبدو.

وقد كان ظهور هذه الوسائل فيما تلا القرن الثانى عشر الهجرى جليًّا فى اثنين من أهم معاجم المصطلحيات الموسوعية العربية، وهو ما يمثل قيمته فى هذا الذى نسميه استثمارًا معاصرًا؛ إذ كانت بدايات النهضة المعاصرة غير متنكرة لكثير من الأصول العلمية فى ما تسميه المعجمية المعاصرة بطرق شرح المعنى وتفسيره.

ومن أمثلة استعمال الوسائل البصرية بجانب التعريفات اللغوية الشارحة فى كشاف اصطلاحات الفنون ما يلى:

أورد التهانوى فى سياق تعريفه لمدخل (العلم) عند المهندسين الرسم التالى، بعد قوله: "والعلم عند المهندسين: عبارة عن مجموع المتممين، وأحد الشكلين المتوازيين إضلاعًا اللذين يكونان بينهما، أى بين المتممين، فالعلم مجموع ثلاث مربعات هكذا"، ثم أورد الرسم التالى:

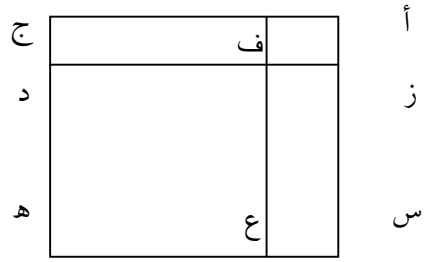

ثم عقب قائلًا: "فمجموع المتممين، وهما مربع (ب أ)، ومربع (زع) ومربع (ف هـ) أو مربع (أ ف) عَلَم".

فهذا الشكل التوضيحى أسهم بشكل واضح فى تجلية تعريف هذا المدخل الهندسى، والرسم منقول عن أصول إقليدس، وهو ما أشار إليه المؤلف، ولم يحققه ناشروا طبعة لبنان، ووجدته فى أصول إقليدس (ص204) ضمن هندسة إقليدس فى أيد عربية.

ومن أمثلة استعمال الرسوم فى توضيح معانى بعض المداخل فى دستور العلماء ما جاء تحت مدخل (قلب قاب قوسين) (ص710) ضمن التعريف التالى:

"القاب = المدار، والقوسان = هما القطعتان الحاصلتان من الدائرة! إذا نصفت والخط المنصف هو قلبهما"، ثم رسم الشكل التالى:

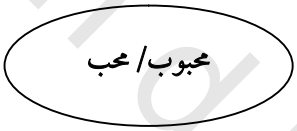

وتعترف هذه الدراسة– على الرغم من فطنة عدد من معاجم المصطلحيات العربية إلى قيمة الرسوم والجداول فى إيضاح معانى عدد من المداخل– بقلة آثار هذه الفطنة، وهو ما تجلى فى قلة عدد المداخل التى استعملت فيها الوسائل البصرية بغرض إيضاح معانيها.

لكن هذا الاعتراف لا ينال من هذا الحفظ المهم الذى ظهر مع بواكير المعجمية الاصطلاحية فى العربية، والذى عاد للظهور بدرجة تفوق مثيلتها فى البدايات الأولى، وهو ما نعده واحدًا من الأشكال المهمة على طريق تحديث المعجمية العربية المعاصرة، أو ما نسميه بوجه من وجوه الاستثمار المعاصر فى هذا المجال.

والحق يقضى أن نقرر أن الرسومات والجداول توزعت على المداخل المختلفة، بما فى ذلك مصطلحات العلوم العربية والشرعية، ولا سيما علمى العروض والموازين، أو الفرائض

ومصطلحات العلوم الحكمية أو التجريبية، ولا سيما الهندسة والحساب والهيئة أو الفلك[1].

(ب/2) أمثلة توضيحية:

يقول هارتمان فى تعريف المثال (ص53):

example:

"A word or phrase used in a reference work to illustrate a particular form or meaning wider context , such as a sentence. Examples can be either be based on objective evidence (e. g from a citation file or corpus) or be in vented by the compiler) editorial examples)"

وترجمته: "المثال: كلمة أو عبارة تستعمل فى العمل المرجعى؛ لتوضح صيغة أو معنى معينًا فى سياق واسع كالجملة. دليل (شاهد)

ويمكن الاعتماد فيهما على دليل موضوعى (من مثل: مجموعة الشواهد أو المدونات) أو على أمثلة مصنوعة (مؤلفة)".

ويترجمه الدكتور سعد مصلوح وفاطمة العازمى بقولهما: "المثال هو: كلمة أو عبارة تستخدم فى الأعمال المرجعية لتوضيح صيغة أو معنى معين فى سياق أوسع مثل الجملة، ويمكن الاعتماد فى وضع الأمثلة على شاهد موضوعى؛ كأن يكون اقتباسًا من مدونة فعلية أو أن يضعه واضع المعجم"[2].

وما سبق وقررناه حول أهمية الرسوم والجداول نقلًا عن دارسى المعجمية المعاصرين- مقرر كذلك فى سياق بيان أهمية الأمثلة التوضيحية؛ بحسبانها من الوسائل الموضحة المعينة على إيضاح التعريفات.

والأمثلة التوضيحية تهدف إلى "دعم المعلومة الواردة فى التعريف؛ ولهذا يعتبرها الكثيرون جزءًا مهمًّا من التعريف المعجمى، وليست مجرد لواحق أو زوائد تابعة" [3]، وهو ما ظهر بعض علامات الوعى به فى حالات الامتناع عن التمثيل لعلة عدم الحاجة إليه.

---

(1) انظر أمثلة أخرى لاستعمال الوسائل البصرية من جداول ورسوم مفاتيح العلوم/ 196، حيث أورد جدولًا لحساب الجمل.

و كشاف اصطلاحات الفنون 329/1 (جدول للحروف المائية مع النارى والهوائى والترابى)، ومعادلات فى مدخل البسط 330/1-331، وخمسة دوائر فى مدخل (دوائر العروض) 804/1؛805؛ 806، وأربعة رسومات فى مدخل المدور 1503/2.

ودستور العلماء/ 506 جدول لشرف الكواكب، و549 جدول لطالع الوقت، و643 جدول للغالب، و721 رسم لزاوية الانعكاس ضمن تعريف مدخل (قوس قزح)، و940 جدول نظرات الكواكب.

(2) المعجم العربي الأساسى للناطقين بالعربية ومتعلميها (دراسة وصفية نقدية)/ ص109.

(3) صناعة المعجم الحديث/ 145،وانظر: المعاجم اللغوية فى ضوء علم اللغة الحديث/ 126، وربما يسميه الدكتور محمد رشاد الحمزاوى بالتعريف بالشاهد فى المعجمية/ 382.

من مثل قول الخوارزمى فى مفاتيح العلوم/ 72 فى التعليق على مصطلح التسجيع: "لا يحتاج إلى إيراد مثال فيه؛ وذلك لوضوحه ولا شك".

وسنمثل فيما يلى بعدد من الأمثلة التوضيحية التى تذرعت بها معاجم المصطلحيات العربية، من دون تصنيف لهذه الأمثلة أو توزيعها على أنواع (تراثية أو معاصرة لصانع المعجم، أو مصنوعة من قبل المؤلف، أو المصنف نفسه)[1]؛ لصعوبة ذلك هنا وعدم جدواه، فى ضوء أن أهم وظائف هذه الفئة من المعاجم- مشغلة دراستنا- هو بيان مفاهيم المصطلحات عبر تعريفها.

ولن نقترب من الأمثلة (الشواهد) التى تأتى لدعم المعنى والتدليل عليه لا توضيحه.

ومن أمثلة استعمال الأمثلة التوضيحية ما يلى:

يقول الخوارزمى (ت. 387هـ) فى مفاتيح العلوم (ص43) تحت مدخل (الحركات): "وجعلوا (أى البصريين) الكسر لما بنى مكسورًا، نحو: هؤلاء وأمس". ففى هذا التعريف تجاور بين شرح يحدد تعيين الكسر لما هو مبنى من الأسماء؛ لكنه لجأ إلى ضرب المثال بهؤلاء وأمس؛ توضيحًا لما جاء منصوصًا عليه.

والحق أن هذا الباب (أى مصطلحات النحو) عند الخوارزمى معتمد- بدرجة ظاهرة- على استعمال الأمثلة التوضيحية[2]، التى هى فى الغالب من وضع المصنف، أو ما يسميها هارتمان (editorial examples).

والكلام عن تفشى استعمال الأمثلة التوضيحية فى مصطلحات النحو فى مفاتيح الخوارزمى- صادق أيضًا على المصطلحات البلاغية التى ذكرها وعرفها فى فصل (فى نقد الشعر) من الباب الخامس من المقالة الأولى (فى الشعر والعروض)[3] ص94 - 97.

---

(1) لجأت إلى هذا التقسيم فاطمة العازمى فى المعجم العربى الأساسى، ص110؛ لاعتبارين ظاهرين غير منصوص عليهما، وهما:

متابعة لهارتمان فى التعريف الذى نقلته من معجمه.

لتتمكن من إحصاء أنواع الأمثلة التوضيحية، وتقيس إليه الأثر فى متعلم اللغة، وهو مستعمل المعجم المصنوع من أجله.

(2) انظر: مفاتيح العلوم، ص42 (فعل < ضرب/ يضرب + ومشى/ يمشى ومرض/ يمرض)، وص43 (حرف < هل/ قد/ بل)، و (النعت < الطويل فى :زيد الطويل)، و44 (الوقف< سكون لام هل)، وغير ذلك كثير.

(3) انظر: مفاتيح العلوم، ص94 (الاستعارة < بيت لامرئ القيس قافيته: بكللك) و(المقابلة< بيت قافيته: ذكور)، و95 (المذهب الكلامى< بيت لأبى تمام قافيته: بالرضى)، و95 (الالتفات < بيت لجرير قافيته: الخيام)، و (الاعتراض <بيت للنابغة الجعدى قافيته: فانى)، و96 (الإتمام < بيت لطرفة قافيته: تسهمى)، و97 (الحشو < بيت للمؤمل قافيته: نظرى) إلخ.

ومن أمثلة استعمال الأمثلة التوضيحية ما جاء تحت مدخل (التشبيه/ ص94)، يقول الخوارزمى: "التشبيه: تمثيل الشيء بالشيء (هذا هو التعريف اللغوى القولى) **كقول امرئ القيس** [من الطويل] [ق 2/ 51، ص38]:

كأن قلوب الطير رطبًا ويابسًا لدى وكرها العناب والحشف البالى".

فالخوارزمى لم يكتف بتعريف (التشبيه) الذى افتتح به معلومات ما تحته، وإنما زاد البيت الشعرى (وهو شاهد تراثى حتى بالنسبة للخوارزمى)، وغايته هو توضيح التعريف، ولم يعلق على المثال التوضيحى لموقع (كأن) التى للتشبيه؛ أى لوضوح انتماء الشاهد إلى التشبيه.

ومن أمثلة استعمال الأمثلة التوضيحية بجوار التعريفات القولية الشارحة فى معجم التعريفات للجرجانى (ت816هـ) قوله فى التعليق على معنى مدخل (الابتداء، ص5/20): "الابتداء عند النحويين: تعرية الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد؛ نحو: زيد منطلق". ففى هذا التعليق على معنى المدخل، لم يكتف الجرجانى بالتعريف المحكم الذى أورده جامعًا فيه السمات الدلالية الفارقة للمصطلح، وإنما أضاف مثالًا مؤلفًا (editorial example)،أو مصنوعًا؛ لزيادة توضيح المراد من هذا المصطلح النحوى.

ومن أمثلة استعمالها كذلك ما جاء فى التعليق على معنى المدخل البديعى (تجنيس التصريف، ص330/75)، حيث يقول الجرجانى: "تجنيس التصريف: هو اختلاف الكلمتين فى إبدال حرف إما من مخرجه؛ كقوله تعالى: ﴿ وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْءَوْنَ عَنْهُ ۖ وَإِن يُهْلِكُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿٢٦﴾ ﴾ [سورة الأنبياء 26/21]، أو قريب منه كما بين: المفيح والمبيح". ففى هذا التعليق تجاور لأمرين أو طريقتين نهضا بتعريف معنى المصطلح، وهما:

أ- التعريف الشارح الذى حشد السمات الدلالية للمعرَّف.

ب- الأمثلة التوضيحية التى تنوعت لتتوزع على نوعين، هما:

1- شاهد تراثى منتم للكتاب العزيز، وفيه التجنيس بين الفعلين (ينهون/ ينأون)، والفارق بينهما هو تبادل صوتين من مخرج واحد، هو المخرج الحنجرى؛ حيث تنتج الهاء والهمزة.

2- مثال مصنوع مؤلف من صانع المعجم، وفيه التجنيس بين (المفيح، ومن معانيه: سافح الدم/ المبيح)، والفرق بينهما هو تبادل صوتين من مخرجين متقاربين؛ أحدهما: المخرج الأسنانى الشفوى (ف)، وآخرهما: المخرج الشفوى (ب).

والملاحظة السابقة– فى مفاتيح العلوم– المتعلقة بكثرة استعمال الأمثلة التوضيحية فى علمى النحو والبلاغة– صادقة هنا أيضًا، ولعل هذه الكثرة راجعة إلى طبيعة مصطلحية كلا العلمين، المحتاجة إلى التمثيل؛ لتوصيل المفاهيم وتوضيحها.

وليس يعنى ذلك غياب الأمثلة التوضيحية فى مصطلحات غيرهما من العلوم، كما يظهر فى الإحالات التالية إلى الأمثلة التوضيحية[1].

وقد استعمل الكفوى (ت1094هـ) فى معجمه (الكليات) الأمثلة التوضيحية طريقًا مساعدًا فى التعليق على معانى كثير من المصطلحات الواردة عنده.

يقول فى تعريف مصطلح (الاعتراض)، ص145): "الاعتراض عند أهل البديع: هو أن يقع قبل تمام الكلام شيء يتم الغرض بدونه، ولا يفوت بفواته، وسماه قوم: الحشو، واللطيف منه هو الذى يفيد المعنى جمالًا، ويكسو اللفظ كمالًا، ويزيد به النظم فصاحة، والكلام بلاغة. وهو المقصود، مثاله قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ﴾ [سورة البقرة 2/24]. فإن ﴿وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾ اعتراض حسن أفاد معنى آخر، وهو النفى بأنهم لن يفعلوا ذلك أبدًا. ومثاله من الشعر قوله [من الطويل]:

ولما تعامى الدهر وهو أبو الورى ... عن الرشد فى أنحائه ومقاصده

تعاميت حتى قيل إنى أخو العمى ... ولا غرو إذ يحذو الفتى حذو والده

والاعتراض فى الأول (أبو الورى)، وفى الثانى (أخو العمى)".

ففى هذا التعليق على معنى مصطلح الاعتراض ظهر ما يلى:

---

(1) انظر أمثلة أخرى لاستعمال الأمثلة التوضيحية فى التعريفات للجرجانى، ص25/33 (الأجوف < قال/ باع)، و25/34 (الأجير الخاص< راعى الغنم)، و25/35 (الأجير المشترك< الصباغ)، و35/38 (الاحتباك< صدر بيت شعرى)، و33/83 (الاستخدام< بيت شعرى قافيته: غضابًا)، و34/86 (الاستدراك<< أمثلة مؤلفة)، و35/94 (الاستعارة< صدر بيت للهذلى/ أمثلة مؤلفة)، و49/181 (أفعال المدح والذم< نعم/ بئس)، و49/187 (الاقتباس< أمثلة تراثية نثر وعظى/ بيت شعرى قافيته الوكيل)، و52/205 (الأمارة< الغيم للمطر)، و60/262 (الإيهام< آية كريمة)، و79/355 (الترصيع< قرآن كريم)، و81/368 (التشبيه< حديث نبوى شريف)، و84/379 (التضاد< قرآن)، و84/380 (التضمين< قرآن كريم/ بيت شعرى قافيته: دابة/ حديث نبوى شريف)، و85/386 (التعدية< مثال مؤلف)، و86/392 (التعليل< قرآن كريم)، و92/425 (التمييز< مثال تراثى من أقوال العرب)، و93/436 (التنسيق< قرآن كريم/ مثال مؤلف)، و106/508 (الجملة< أمثلة مؤلفة)، 127/627 (الخير< مثال مؤلف)، و134/662 (الخفى< قرآن كريم)، و176/881 (صنعة< التسميط شعر لابن دريد)، و240/1194 (الكناية< أمثلة مؤلفة شائعة)، و285/1424 (المعمى< بيت شعرى للوطواط)، وغير ذلك كثير.

أ- تعريف المصطلح بجميع سماته، وتحديد خصائصه بدءًا من قوله: (هو أن يقع...).

ب- التمثيل على التعريف لزيادة إيضاح المعنى، وقد استعمل التعليق نوعين من الأمثلة ينتميان جميعًا إلى ما يسمى بالأمثلة التراثية، وهما:

1- الآية الكريمة.

2 - بيتا شعر.

ولم يقف عند حدود التمثيل، وإنما تعداه إلى حيز التعليق، وبيان الغرض من التمثيل.

ومعجم الكليات من معاجم المصطلحيات الموسوعية التى عنيت عناية كبيرة باستعمال الأمثلة التوضيحية، فى تجلية معانى كثير جدًّا من المصطلحات المتنوعة[1].

وكذلك استعمل الأحمد نكرى (ت990هـ)[2] فى معجمه (جامع العلوم) المعروف بدستور العلماء- الأمثلة التوضيحية، جنبًا إلى جنب مع التعريفات اللغوية؛ للنهوض بعبء التعليق على معنى المداخل المختلفة.

ومن أمثلة استعمال ذلك ما يلى:

يقول فى التعليق على معنى مصطلح الطباق (ص551): "الطباق فى اصطلاح البديع: هو الجمع بين معنيين متقابلين بأى تقابل كان، ولو كان التقابل فى الجملة؛ أى فى بعض الصور وبعض الأحوال، ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع واحد من أنواع الكلمة من اسمين؛ **نحو**: ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾ [سورة الكهف 18/18]، أو من فعلين؛ **نحو**: ﴿ يُحْيِي وَيُمِيتُ ﴾ [سورة البقرة 258/2 وغيرها]، أو من حرفين؛ **نحو**: ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ [سورة البقرة 268/2]، أو من نوعين؛ **نحو**: ﴿ أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ ﴾ [سورة الأنعام 122/6]". ففى هذا التعليق تجاور أمران؛ لينهضا بتعريف المصطلح، هما:

أ- التعريف اللغوى أو القول الشارح، المتمثل فى قول الأحمد نكرى: (هو الجمع...).

---

(1) انظر أمثلة أخرى للأمثلة التوضيحية المستعملة فى إيضاح التعريفات فى معجم الكليات للكفوى: / 57 (الاحتباك< قرآن كريم)، و59 (الحصر< أمثلة مؤلفة)، و65 (الإدغام< أمثلة مؤلفة/ قرآن كريم)، و94 (الاستثناء< المفرغ قرآن كريم)، و111 (أسلوب الحكيم< أمثلة تراثية)، و120 (الاشتراك< بيت شعرى)، و112 (الإضافة< قرآن كريم/ أمثلة مؤلفة/ شعر)، و141 (الانعكاس< بيت شعرى)، و(الإطناب المعنى< آية كريمة)، و154 (الافتنان< شعر/ قرآن كريم)، و156-158 (الاقتباس< شعر)، و176 (الأمر< أمثلة مؤلفة/ قرآن كريم)، و270-273 (التشبيه< قرآن كريم/ شعر)، و375 (الحال< أمثلة مؤلفة/ قرآن كريم)، و501 (السؤال< قرآن كريم)، و582 (الطلب< مثال مؤلف)، و725 (القسم< قرآن كريم)، و798 (اللف والنشر< قرآن كريم)، و867 (المراجعة< قرآن كريم)، وغير ذلك كثير.

(2) وقع لى أن وفاته كانت سنة990هـ، من كتاب: اللغة العربية فى الهند عبر العصور 2/ 29.

ب- الأمثلة التوضيحية التى استقيت كلها من الذكر الحكيم توضيحًا لما جاء فى التعريف القولى من كلام.

وجامع العلوم أو دستور العلماء من معاجم المصطلحيات المتأخرة، على مشارف العصر الحديث، التى ظهرت منها عناية جيدة باستعمال الأمثلة التوضيحية[1]، مما يمكن أن يعد وجهًا من وجوه الاستثمار المعاصر فى المعجمية المختصة.

وهذا الذى نقوله فى حق جامع العلوم أو دستور العلماء- صادق فى حق كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى (ق12هـ)؛ باعتباره خاتمة معاجم المصطلحيات العربية التى وصلت عصور المعجمية العربية القديمة بالعصر الحديث.

ومن الحسن أن نقرر أن كشاف اصطلاحات الفنون كان أعلى معاجم المصطلحيات استمساكًا بتطبيق استعمال الأمثلة التوضيحية، كما كان أعلاها فى تطبيق استعمال الموضحات البصرية (رسومًا وجداول)، ولعل فى ذلك ما يشير إلى شىء نستنبطه استنباطًا، وهو إفادة التهانوى مما ظهر فى تاريخ التأليف فى المعجمية المختصة فى العربية، مما يعكس تواصل المعرفة المعجمية فى الأمة العربية خلال تاريخها الطويل، وتنامى هذه المعرفة، وأثر هذا التنامى فى تطوير التأليف المعجمى، ونحن نستقبل العصر الحديث على مستويات مختلفة، أظهرها هنا هذا التطور الذى أصاب طرق شرح المعنى، وتقريب المفاهيم.

ومن أمثلة استعمال الأمثلة التوضيحية فى كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى (ق12هـ)- الذى يعد فاتحة جيدة للعصور الحديثة، كان بالإمكان استثمارها لتطوير المعجمية العربية المعاصرة- ما يلى:

يقول فى التعليق على معنى مصطلح (الاحتراس 108/1):

"الاحتراس: عند أهل المعانى: نوع من إطناب الزيادة، ويسمى التكميل. وهو: أن يؤتى فى

---

(1) انظر أمثلة أخرى لاستعمال الأمثلة التوضيحية فى دستور العلماء: ص87 (الأرصاد< قرآن كريم)، و95 (الاستخدام< شعر)، و103 (الاستعارة< شعر)، و109 (أسلوب الحكيم< مثال تراثى نثرى)، و116 ((الإشارة< قرآن كريم)، و139 (الاقتباس< نثر فنى)، (من مقامات الحريرى/ شعر)، و150 (الالتفات< قرآن كريم/ شعر)، و183 (الإنكار< قرآن كريم)، و220 (الإيهام< قرآن كريم)، و222 (بيان التقرير< قرآن كريم)، و227 (تأكيد المدح بما يشبه الذم< شعر)، و235 (التحذير< أمثلة مؤلفة)، و245 (الترصيع< نثر فنى)، و246 (التركيب< أمثلة مؤلفة)، و248 (تشابه الأطراف< قرآن كريم)، و273 (التفريق< شعر)، و294 (التوجيه< شعر)، و307 (جامع الكلم< قرآن كريم)، و334 (الجمع مع التفريق والتقسيم< قرآن كريم)، و398 (خبر المبتدأ< مثال مؤلف)، و426 (دلالة النص< قرآن كريم)، و469 (السالم< أمثلة مؤلفة)، و472 (السجع المتوازى< قرآن كريم)، و542 (صيغة منتهى الجموع< أمثلة مؤلفة)، و565 (الظرف المستقر< مثال مؤلف)، و568 (العائد< مثال مؤلف/ قرآن كريم)، و770 (اللف والنشر< قرآن كريم)، وغير ذلك كثير.

وسط الكلام أو آخره الذى يوهم خلاف المقصود، بما يرفع ذلك الوهم ... كقوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۘ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ ۗ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴿١﴾﴾ [سورة المنافقون 1/63]. فالجملة الوسطى احتراس؛ لئلا يتوهم أن التكذيب لما فى نفس الأمر، وكقوله تعالى: ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [سورة النمل 18/27]، فقوله: وهم لا يشعرون– احتراس؛ لئلا يتوهم نسبة الظلم إلى سليمان"، ففى هذا التعليق على المعنى تعانق أمران، هما:

أ- التعريف اللفظى (أو القول الشارح) الذى يبتدئ من قول التهانوى: "وهو أن يؤتى فى وسط الكلام...).

ب- مثالان توضيحيان، عبارة عن آيتين كريمتين من سورة المنافقون (1/63)، ومن سورة النمل (18/27)، الغرض منهما بيان موقع الاحتراس من بنية الجملة، حيث وقع فى الأولى (وسطًا)، وفى الثانية (آخرًا)، وهو ما تكفل ببيان جزء من التعريف القولى. وكذلك الغرض منهما بيان وظيفة هذه الجمل فى الآية المتمثلة فى دفع التوهم، أو رد عارض من معنى، إن سكت عنه أضر بالمعنى الإجمالى والتفصيلى؛ ومن ثم يكون المثالان التوضيحيان قد نهضا بعبء توضيح التعريف.

ومن مواضع استعمال الأمثلة التوضيحية عند التهانوى (1419/2) قوله فى التعليق على معنى المدخل (المؤتلف والمختلف):

"المؤتلف والمختلف عند المحدثين: هو الراوى الذى اتفق اسمه مع اسم راوٍ آخر خطًّا، واختلف نطقًا؛ أى تلفظًا، سواء أكان الاختلاف بالنقطة؛ كالأخيف بالخاء المعجمة والياء والأحنف بالحاء المهملة والنون، أو بالشكل، كسلام بالتشديد، والسلام بالتخفيف".

ففى هذا التعليق على معنى هذا المصطلح يتعانق طريقان للوفاء بتعريفه، وهما:

أ- التعريف القولى من نوع التعريف المحكم بذكر سمات المصطلح المعرف، وهو الذى يبدأ بقوله: (هو الراوى الذى...).

ب- الأمثلة التوضيحية، وهى أمثلة مؤلفة اختارها التهانوى لتوضيح مفهوم الاختلاف المذكور فى التعريف اللفظى بنوعيه، الخطى والنقطى.

وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى كان حريصًا على استعمال هذه الطريقة التعريفية فى مواطن كثيرة جدًّا من التعليقات التى وردت تحت المداخل المنتمية إلى علوم مختلفة[1].

---

(1) انظر أمثلة أخرى فى كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى: 130/1 (الإدماج< شعر)، و148/1 (الاستخدام< قرآن كريم/ شعر)، و151/1 (الاستدراك< قرآن كريم/ شعر)، و314/1 (البدل< قرآن كريم/ شعر)، و360/1 =(التابع< قرآن كريم)، و539/1 (الثلاثى< أمثلة مؤلفة)، و576/1-582 (الجملة< قرآن كريم/ شعر)، و631/1

وتأمل هذه الطرق التى لجأت إليها معاجم المصطلحيات العربية فى سبيل شرح معانى المصطلحات التى ضمتها- يشير إلى وعى أصحابها بعدد ضخم من المبادئ التى يقررها علماء المعجمية المعاصرون فى هذا الباب، ومنها ما يلى:

1- العناية الظاهرة باستعمال طريقة الشرح بالتعريف المحكم، وهو الذى يتأسس على ذكر القسمات الفارقة والسمات الدلالية المائزة للمصطلح المعرف، وهو ما أثبتت الدراسات المعجمية تقدمه فى باب تعريف المصطلحات.

2- العناية الظاهرة بتعانق أكثر من طريقة تعريفية للوفاء ببناء التصورات، وبيان المفاهيم المعرفية التى تحملها المصطلحات؛ بحيث وجدنا تجاور التعريف المحكم والتعريف بالتعبير الموازى، أو بالمرادف أو بالضد، ونحو ذلك مما رأينا نماذج له.

3- العناية الظاهرة- وإن بدرجة أقل- باستعمال طرق الشرح بالموضحات فى فرعيها (البصرية/ واللفظية المتمثلة فى الأمثلة التوضيحية) بشكل مساعد للتعريفات القولية الشارحة؛ إمعانًا فى البيان والتوضيح، وهو ما سوف يدعم ويؤكد حرص هذه المعاجم على بناء المفاهيم فى وضوح.

وقد ارتبطت تطبيقات الموضحات البصرية- فى الغالب- بمصطلحات العلوم الحكمية أو اليونانية (التجريبية)؛ كالهندسة والحساب والفلك، ونحو ذلك، على حين ارتبطت تطبيقات الموضحات من نوع الأمثلة التوضيحية- فى الغالب- بالعلوم الشرعية والعربية؛ كالفقه وأصوله وعلوم القرآن، والنحو والصرف ونقد الشعر والبلاغة، ونحو ذلك.

ومن نتائج هذا الفصل المهمة التى لا يصح إغفالها هو عدم تخلفها عما تنادى به أصول المعجمية المعاصرة فى باب تقنيات صناعة التعريفات، التى نظرت لها دراسات المعجمية الغربية- ولا سيما فى ضوء السياق الزمانى الذى ظهرت فيه-، وهى نقطة مهمة جدًّا، يمكن أن تخفف من حدة الاتهامات التى تتهم بها المعجمية العربية فى مقابل المعجمية الغربية.

ومن الحق أن نقرأ انتقادات الناقدين لواقع المعجمات العربية المعاصرة فى ضوء كونها وقفًا عليها، من دون أن نسحب هذه الانتقادات على تاريخ المعجمية العربية القديمة ولا سيما

(الحذف< قرآن كريم/ شعر)، و834/1 (ذو القافيتين< شعر)، و899/1 (الروى< شعر)، و923/1 (السالم< أمثلة مؤلفة)، و930/1 (السجع< قرآن كريم)، و987/1 (السهولة< شعر)، و1093/2 (الصلة< أمثلة مؤلفة)، و1106/2 (الصيغة <مثال مؤلف)، و1131/2 (الطرد والعكس< قرآن كريم/ شعر)، و1144/2 (الظاهر< قرآن كريم)، و1187/2 (العطف< قرآن كريم)، و1202/2 (العكس< قرآن كريم/ شعر)، و1250/2 (الغريب< أمثلة نثرية تراثية/ شعر)، و1262/2 (الفاعل< أمثلة مؤلفة)، و1265/2 (الفرائد< قرآن كريم)، و1281/2 (فعل ما لم يسم فاعله< قرآن كريم/ أمثلة مؤلفة)، و1428/2 (المبالغة< قرآن كريم/ شعر)، و1437/2 (المتشابه< قرآن كريم)، و1722/2 (النفى< قرآن كريم)، و1780/2 (الوزن< أمثلة مؤلفة)، و1815/2 (اليمين< أمثلة مؤلفة).

المختصة منها؛ ذلك أن كثيرًا منها كان وفيًّا لما تنادى به أصول الصناعة المعجمية المعاصرة، عندما نقيسها بظروف السياق الحضارى القديم.

وصحيح كذلك أن ثمة عيوبًا مما ذكره القوم المعاصرون فيما يتعلق بمشغلة هذا البحث، لكنها بعدّ الحاسبين قليلة جدًّا، بعضها يقف فى الخلف منه مسوغ أو أكثر.

إن أجمع وصف فى نقد المعجمات العربية المعاصرة، وهو الذى صاغه الدكتور سعد مصلوح، بقوله: "إن أكثر ما يصنع من معجمات لا يراعى– من آسف– ما استقرت عليه أصول الصناعة فى صياغة المداخل، واستيفاء شروط الجودة فى التعريف، وكثير من موادها يتورط فى تعريف طويل العبارة، أو غامض، أو ملبس، أو فيما يلزم عنه الدور والتسلسل، أو الإحالة إلى مجهول"[1]. هذا الوصف لا تكاد تجد آثاره فى معاجم المصطلحيات، ويزداد هذا الحكم رسوخًا إذا ما فحص فى سياق الوقت الذى ظهرت فيه.

وإذا كان "استعمال الموضحات على الوجه الأمثل ليس له مكان فى أكثر هذه المعجمات المعاصرة، ولا سيما الموضحات البصرية، والأشكال الشارحة"[2] فإننا رأينا شيئًا من عناية أصحاب معاجم المصطلحيات العربية التراثية إلى مطلع العصر الحديث بهذه الموضحات، مما كان يبشر بنقلة نوعية لو أحسن استثمارها وتطويرها، ولا سيما إذا ما عرفنا أن أصحاب هذه المعاجم كانوا يرجحون فى أحيان قليلة جدًّا بعض التعريفات؛ مما يدل على وعى قديم بمسألة جودة التعريفات، وإن لم يتم تطويره، ومن أمثلة هذا الوعى قول الكفوى فى تعليقه على معنى مصطلح (الحدوث، ص400): "و**أظهر التعريفات** للحدوث هو أنه: حصول الشىء بعد ما لم يكن". ومقارنة هذا التعريف الذى أخبر عنه بأنه (أظهر التعريفات) بالتعريف الذى سبقه، وهو: "الحدوث: الخروج من العدم إلى الوجود، أو كون الوجود مسبوقًا بالعدم اللازم للوجود، أو كون الوجود خارجًا من العدم اللازم للموجود"– تظهر أن ما وصفه الكفوى بما وصف كان بسبب من وضوحه فى مقابلة غموض التعريفات التى سبقته، وسهولة حفظه، وهما من المبادئ المستقرة فى دستور صناعة التعريفات فى علم المصطلحية المعاصر.

* * *

(1) فى اللسانيات العربية المعاصرة (دراسات ومثاقفات) 6/288.

(2) فى اللسانيات العربية المعاصرة (دراسات ومثاقفات) 7/288.